هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

1440 - 1441هـ (2019م)

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

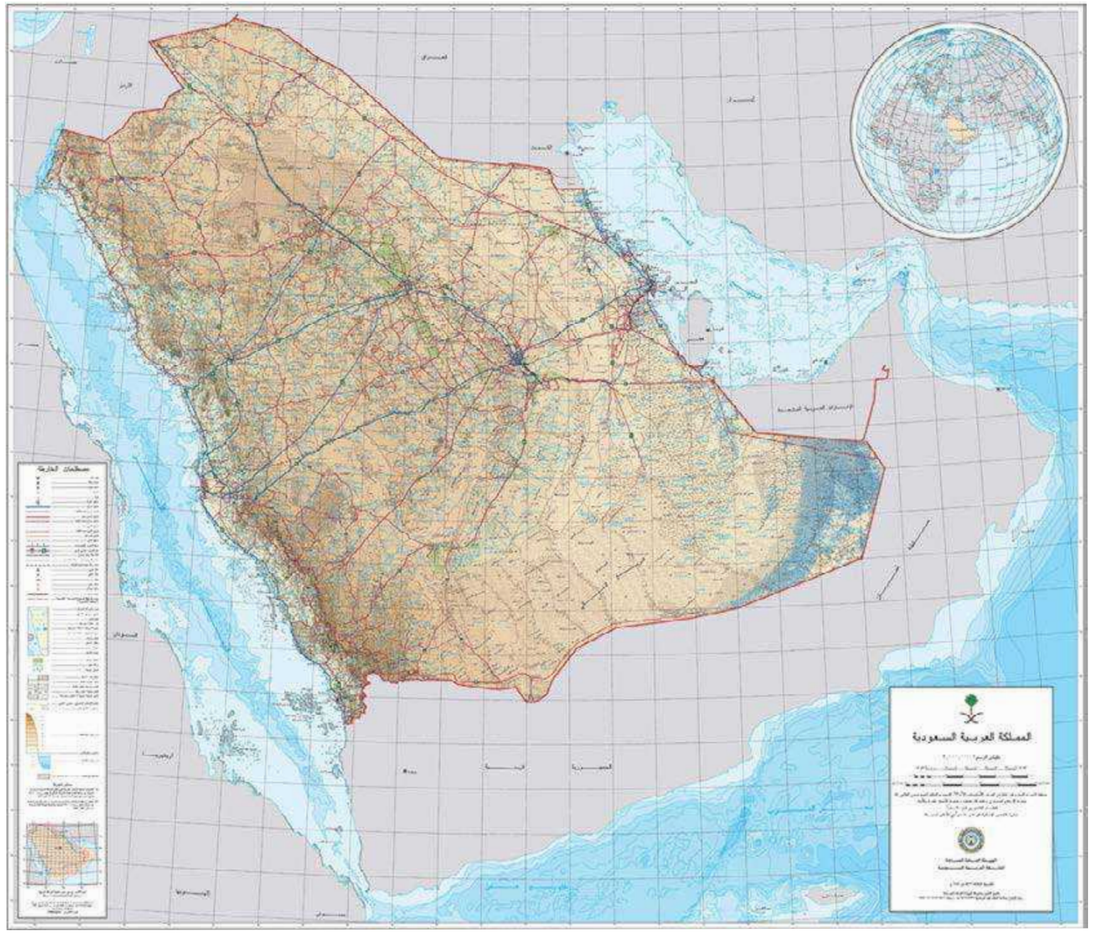

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

مجلس هيئة السوق المالية

استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة السابعة من نظام السوق المالية، صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز[1]
رئيساً

الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس

الأستاذ
أحمد بن راجح الراجح
عضواً

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً

الأستاذ
خالد بن محمد الصليع
عضواً

1| صدر الأمر الملكي رقم(أ/303) وتاريخ 1438/10/26هـ القاضي بتعيين معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير.

معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	2003م
• درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م
• الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)	2008م

الخبرة العملية

• رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017 – حتى الآن
• نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
• الرئيس التنفيذي ،شركة دراية المالية	2006 - 2016م
• مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة	2004 - 2006م
• مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات،مجموعة سامبا المالية	1999 - 2004م
• وسيط في الأسهم الدولية والمعادن الثمينة ،البنك العربي الوطني	1996 - 1999م

العضويات

- عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
- عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان عبدالعزيز الراجحي
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد
- عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد

الأستاذ

يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية.	2008م
• دبلوم عال برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.	2002م
• درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	2000م

الخبرة العملية

• نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017 – حتى الآن
• وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
• مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية	2016م
• مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2015 - 2016م
• مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية	2010 - 2015م
• مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2005 - 2010م
• باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي	2002 - 2005م

العضويات

- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الاسلامية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات الجهات المنظمة للأسواق المالية العربية.
- تمثيل هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة الوزارية الدائمة لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن وفد المملكة العربية السعودية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في مجلس التنسيق السعودي الإماراتي (خلوة العزم).
- رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
- تمثيل هيئة السوق المالية في العديد من اللجان المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة مشاريع الأنظمة واللوائح التنظيمية والمواضيع الأخرى المحالة لها.
- رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
- رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)
- رئيس لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة-هيئة السوق المالية.
- نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.
- رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

الأستاذ

أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية	1991م
• درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1986م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017 – حتى الآن
• وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
• مدير عام الإدارة العامة، هيئة السوق المالية	2009 - 2016م
• مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية	2005 - 2009م
• مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف العام على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	1999 - 2005م
• مستشار معالي الوزير، وزارة العمل	1998 - 1999م
• عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية	1986 - 1998م

العضويات

- رئاسة/عضوية العديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.
- رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
- نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- رئيس اللجنة الإشرافية على الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.
- رئيس سابق للجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
- عضو سابق في اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

الأستاذ

خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية	1999م
• درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1995م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017 – حتى الآن
• وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية	2013 - 2017م
• مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية	2006 - 2012م
• مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية	2004 - 2005م
• عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في مؤسسة النقد العربي السعودي – المعهد المصرفي	1995 - 2004م

العضويات

- عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية « أيوسكو».
- نائب رئيس لجنة إقليم افريقيا والشرق الأوسط -المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية « أيوسكو».
- رئيس لجنة المكافآت والترشيحات – الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- عضو لجنة برنامج تطوير القطاع المالي.
- رئيس لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
- عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
- أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

الأستاذ

خالد بن محمد الصليع

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
• زمالة إدارة المخاطر (CRMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
• زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2008م
• زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) الولايات المتحدة الأمريكية.	1990م
• دبلوم اقتصاد وإدارة – المعهد الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية.	1985م
• درجة البكالوريوس في المحاسبة – جامعة الملك سعود.	1983م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017 – حتى الآن
• المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.	2016 - 2017م
• رئيس المراجعة الداخلية - شركة الاتصالات السعودية.	2006 - 2015م
• إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية.	1986 - 1988م
• مدير التدقيق والاستشارات المالية - صندوق التنمية الصناعية السعودي.	1983 - 2005م

العضويات

- عضو سابق في مجلس المديرين – شركة كوكا كولا السعودية.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة الأندلس العقارية.
- عضو سابق في لجنة المراجعة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي.
- عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
- عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمحاسبة.
- رئيس سابق للجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.
- عضو سابق في لجنة معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- رئيس لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة (شركة أكواباور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة اليتكو).
- عضو لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والتأمين (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).

أُعـد هـذا التقريـر لتحقيـق التـزام الهيئـة بأعلـى معاييـر الشـفافية، ورغبـةً منهـا فـي اطـلاع العمـوم على أعمالها خـلال العام المنصرم، واسـتجابةً لمتطلبـات المـادة السادسة عشـرة من نظام السوق الماليـة التـي تنـص علـى أن "يرفع رئيس المجلس تقريراً سـنوياً لرئيس مجلـس الـوزراء عـن أعمـال الهيئة ومركزها المالي في السـنة المالية السـابقة، وذلـك خـلال تسـعين يومـاً مـن انتهـاء السـنة". وتنفيذاً للمـادة التاسـعة والعشـرين مـن نظـام مجلـس الـوزراء، والتـي تُبين منهجيـة إعداد التقريـر تلبيةً لجميع متطلبـات قواعـد إعـداد التقاريـر السـنوية المقـررة علـى الـوزارات والمؤسسـات العامـة بمـا فيهـا الجامعـات والأجهـزة الحكوميـة الأخـرى.

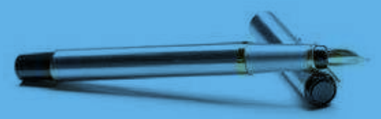

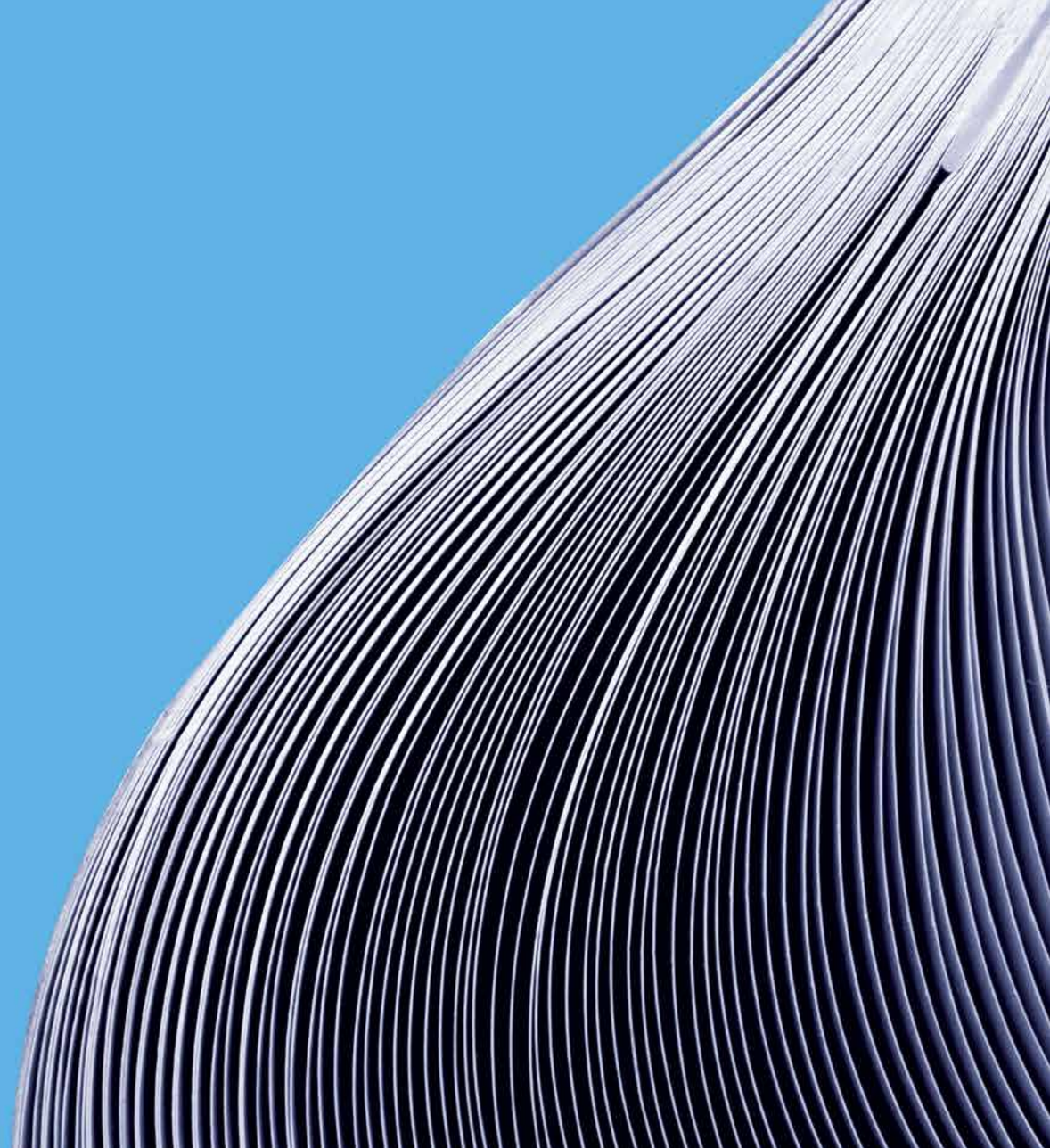

الرؤيـة

أن نُصبـح السـوق الرئيسـية فـي الشرق الأوسط ومن أهم عشرة أسـواق ماليـة فـي العالـم.

الرسـالـة

سوق مالية مُسّهلة للتمويل ...
ومحفزة للاستثمار ...
وداعمة للثقة ...
ومنبعاً للقدرات.

2030

القـيـم

1 نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

2 نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

3 نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

4 نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم مما يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

5 نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد واخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

محتويات التقرير

المقدمة 24
1. كلمة الرئيس 26
2. نشأة الهيئة 28
3. المهام الأساسية للهيئة 30
4. الهيكل التنظيمي 32
5. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة 36

الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 38
الفصل الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 39
1. الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي 40
2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2019م 45
3. حوكمة الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 58

الفصل الثاني: انضمام السوق المالية السعودي إلى المؤشرات المالية العالمية 61
أولًا: فوائد الانضمام للمؤشرات المالية العالمية 64
ثانيًا: الانجازات لتحقيق الانضمام للمؤشرات المالية العالمية 66
ثالثًا: انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية 67
رابعًا: آثار انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية 68

الباب الثاني: الوضع الراهن لهيئة السوق المالية 72
الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة 73
1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء 74
2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته 82
3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية 86
4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين 90
5. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة 91
6. بيئة العمل المادية في الهيئة 92
7. مركز الوثائق والمحفوظات 96

الفصل الثاني: اللجان 99
الفصل الثالث: التواصل والشؤون الدولية 131
1. مركز الاتصال 132
2. الشؤون الدولية 133

الباب الثالث: تنظيم السوق المالية 138
1. اللوائح التنفيذية الجديدة 140
2. اللوائح التنفيذية المعدّلة 141
3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير 143
4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية 146

الباب الرابع: طرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية 148
الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات 149
1. طرح الأسهم 150
2. طرح الصكوك وأدوات الدين 156
3. إجراءات الشركات 158

الفصل الثاني: الأصول المدارة 161
1. إصدار المنتجات الاستثمارية 162
2. صناديق الاستثمار 163
3. المحافظ الخاصة المُدارة 170

الباب الخامس: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 172
الفصل الأول: الإفصـــــاح 173
1. القوائم المالية للشركات المُدرجة 174
2. إعلانات الشركات المُدرجة 175
3. تطوير الافصاح 176

الفصل الثاني: الحوكـمـة 179
1. تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة 184
2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة 186
3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة 190
4. الزيارات الإشرافية 191
5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات 191

الباب السادس: حماية المستثمرين 192
الفصل الأول: الرقـابـة 193
1. الرقابة على التداولات 194
2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها 196

الفصل الثاني: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 199
1. بلاغات وشكاوى المستثمرين 200
2. معالجة شكاوى المستثمرين 207
3. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 208
4. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 209

الفصل الثالث: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات 213
1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها 214
2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها 216
3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها 217
4. الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية 218
5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات 219
6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 221
7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 224

الباب السابع: أعمال الأوراق المالية 228
الفصل الأول : التراخيص 229
1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية 230
2. التراخيص مصنفة بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية 231
3. جهود الهيئة في تطوير منسوبي قطاع السوق المالية 233
4. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني 235
5. المنشآت ذات الأغراض الخاصة 236
6. منتجات التقنية المالية في السوق المالية السعودي 237

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية 241
1. التفتيش 242
2. الكفاية المالية 244
3. الصفقات بهامش التغطية 247
4. طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة 248
5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 250

الفصل الثالث : أداء الأشخاص المرخص لهم 253
1. مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم 254
2. مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم 255

الباب الثامن: بناء القدرات 256
الفصل الأول: توعية المستثمر 257
1. البرامج الإعلامية 259
2. برامج الثقافة الاستثمارية 260

الفصل الثاني: الأكاديمية المالية 267
1. النشأة 269
2. الأهداف 271
3. اختبارات الأكاديمية المالية 272
4. التدريب والتطوير 275
5. المشاركات والفعاليات 276

الباب التاسع: الإفصاح المالي للهيئة 278
1. تقرير مراجع الحسابات المستقل 280
2. قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م 282
3. قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م 283
4. قائمة التغير في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م 284
5. قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م 285
6. إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2019م 286

الباب العاشر: التقارير والنشرات الدورية
متوفر على موقع الهيئة الإلكتروني: www.cma.org.sa
https://cma.org.sa/Market/Reports/Pages/default.aspx

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

المقدمة

1. كلمة الرئيس
2. نشأة الهيئة
3. المهام الأساسية للهيئة
4. الهيكل التنظيمي
5. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

يطيب لي أن أقدّم لكم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام 1441/1440هـ (2019م)، الذي يعرض أهم مبادرات الهيئة وأعمالها في تطوير السوق المالية السعودية وتنظيمها وحماية المشاركين فيها.

جاء العام 2019م حافلا بالإنجازات، ففي سياق السوق المالية شهد الربع الرابع من هذا العام طرح وإدراج شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) الذي يُعدّ أكبر اكتتاب عام في التاريخ بقيمة تجاوزت (110) مليار ريال سعودي؛ إذ أصبحت الشركة الوحيدة من بين أكبر (10) شركات في العالم التي تُتداول أسهمها في سوق ناشئة فقط. وبإدراج شركة أرامكو، تقدم ترتيب السوق المالية السعودية ليصبح ضمن أحد أكبر (10) أسواق مالية في العالم من حيث القيمة السوقية. وشهد الربع الثاني تنفيذ أول عملية اندماج بين الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك بإتمام عملية الاندماج بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول.

وفيما يخص سوق الصكوك والسندات،عملت الهيئة مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) والمركز الوطني لإدارة الدين على مجموعة من التحسينات، من أبرزها تخفيض القيمة الاسمية للصكوك الصادرة عن الحكومة من مليون ريال إلى ألف ريال، وتخفيض المقابل المالي لعدد من الخدمات، وتخفيض عمولة تداول الصكوك والسندات لتحفيز إدراجها وتداولها.

وفيما يتصل بتحفيز الاستثمار ورفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي، اكتملت أغلب مراحل انضمام السوق السعودي إلى المؤشرات العالمية (إم إس سي آي) و(ستاندرد آند بورز داو جونز) و (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة. الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين QFIs بنسبة 309% نهاية عام 2019م (من 453 إلى 1853 مستثمراً)، كما بلغت صافي الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية خلال الفترة ذاتها نحو 100 مليار ريال، كما ساهمت تلك الانضمامات في ارتفاع نسب تداولات المستثمرين المؤسسيين خلال عام 2019م، وسجلت نسبة التغير في تداولات المستثمرين المؤسسيين ارتفاعاً بـ 29.6% بنهاية عام 2019م مقارنة بعام 2018م، مما يعزز من كفاءة السوق واستقراره.

وفي السياق ذاته، أقرت الهيئة عدداً من التغييرات الجوهرية على السوق الموازية «نمو»، منها: البدء بتطبيق آلية انتقال الشركات المدرجة إلى السوق الرئيسية، والسماح بالإدراج المباشر في السوق الموازية «نمو»، وغيرها من التعديلات التي ساهمت في زيادة زخم وجاذبية هذه السوق.

من الجانب التنظيمي،صدر قرار مجلس الوزراء بتعديل نظام السوق المالية وهو أول تعديل جوهري منذ صدور النظام. وترمي تعديلات النظام إلى دعم تطوير مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية وتخفيض المخاطر، إلى جانب إتاحة فئات جديدة من الأوراق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية للسوق المالية، من خلال منح الهيئة الصلاحية للترخيص لمؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية، التي تشمل الأسواق المالية، ومراكز الإيداع، ومراكز المقاصة. كذلك تهدف هذه التعديلات إلى تحسين آليات تعويض المستثمرين المتضررين في السوق المالية من خلال تطوير آلية الدعوى الجماعية وصناديق تعويض المستثمرين المتضررين، وتيسير حصولهم على التعويضات المستحقة وتسريع الإجراءات المتعلقة بذلك. أيضاً ستعزز هذه التعديلات من كفاءة السوق المالية وجاذبيتها، وسترفع من مستوى سلامتها ونزاهتها، وستعمل على تحقيق العدالة في معاملات الأوراق المالية، من خلال ما تضمنته من تعديل بعض العقوبات الواردة في النظام ومنح الهيئة بعض الصلاحيات الإضافية لمعالجة المخالفات بما يعزز من كفاءة الردع. كذلك عملت الهيئة على تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية؛ إذ أقرّ مجلس الهيئة في العام 2019م «لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية»، التي تهدف إلى تنظيم عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة، وتحديد متطلبات الحصول على الترخيص اللازم لممارستها، مما سيُسهم في توفير فئات جديدة من الأوراق المالية كعقود المشتقات، إضافة إلى ضمان اكتمال التسوية ووفاء الأطراف كافةً بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات، الأمر الذي من شأنه تطوير البنية التحتية الحالية للسوق وتعزيز كفاءتها. كذلك أقرّ مجلس الهيئة «التعليمات المنظمة لتملّك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة»، وتهدف التعليمات إلى تنظيم الأحكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية في الشركات المدرجة، وتحديد التزاماته والقيود المفروضة عليه في ذلك الشأن؛ بهدف استقطاب شركاء أجانب استراتيجيين للاستثمار في الشركات المدرجة يتمتعون بالخبرة والتجربة اللازمة لتعزيز نقل المعرفة والخبرة التشغيلية..

وتأكيداً للاهتمام بحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، سرّعت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2019م، فأنهت الهيئة الإجراءات اللازمة لـ 208 قضية بارتفاع نسبته 17% عن العام السابق، ونُفذ 109 قراراً من أصل 129 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ومن جهة أخرى أصدرت الهيئة «وثيقة حقوق المستثمر» متطلعةً إلى أن تسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية لدى المشاركين في السوق وجعلهم عنصراً مشاركاً في تطوير في السوق المالية وتعزيز الثقة بها.

وعلى صعيد أداء الأشخاص المرخص لهم، حافظ القطاع على قوة موقفه المالي، فبلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال 2.4 مرة، وبلغ إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم 6.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 11% مقارنة بالعام السابق، أما أرباحهم الصافية فارتفعت إلى 2.2 مليار ريال، بارتفاع نسبته 15.1% مقارنة بالعام السابق.

وقد ساهم تضافر الجهود الحكومية في ارتفاع ترتيب المملكة في عدد من المؤشرات الدولية ، منها تقدم المملكة في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي إلى المرتبة (62) عام 2020م، مقارنة بالمرتبة (92) عام 2019م متقدمة بذلك (30) مرتبة، علماً بأن المملكة تُعدّ الأكثر تقدماً وإصلاحاً على مستوى العالم في هذا التقرير، فقد حققت تقدماً ملحوظاً في ترتيبها في مؤشر حماية أقلية المستثمرين، إذ احتلت المرتبة الثالثة عالمياً لهذا العام مقارنة بالمرتبة السابعة للعام الماضي. إضافة إلى تقدم المملكة في عدد من مؤشرات التنافسية الصادرة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن ذلك بلوغ المملكة المرتبة الثانية في مؤشر «حوكمة المساهمين»، واحتلت المملكة أيضاً المرتبة الأولى في مؤشر «حوكمة المساهمين» ضمن مجموعة العشرين. وفي الكتاب السنوي لمركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية لعام 2019م تقدمت المملكة إلى المرتبة (26) محققةً أكبر تقدُّم بين الدول الأكثر تنافسية في الكتاب؛ وقد ساهم في ذلك تحسن ترتيب المملكة لهذا العام في 13 مؤشراً تتعلق بالسوق المالية مقارنةً بعام 2018م.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على دعمهما للهيئة أيدهما الله، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو والاستقرار. كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة والجهاز التنفيذي، والجهات ذات العلاقة بعمل الهيئة، وشركاؤها في هذا النجاح، وكافة المشاركين في السوق المالية من مؤسسات وأفراد، والذين سطروا هذه النجاحات بجهودهم.

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

1. تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

2. تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.

3. تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

4. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.

5. العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

6. تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

7. تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

8. الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

9. تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

أجرت الهيئة خلال عام 2019م عدداً من التعديلات على هيكلها التنظيمي، إذ أصدر مجلس الهيئة بشأنها القرارات التالية:

1. قرار رقم (3-18-2019) وتاريخ 1440/6/15هـ الموافق 2019/02/20م القاضي باعتماد تعديل اسم "أكاديمية السوق المالية" ليكون "**الأكاديمية المالية**".

2. قرار رقم (5-81-2019) وتاريخ 1440/6/15هـ الموافق 2019/02/20م القاضي بالآتي:

- نقل "إدارة حماية المستثمر" من "وكالة الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ" إلى "الإدارة العامة للتواصل والتوعية".
- تعديل اسم " الإدارة العامة للتواصل والتوعية" ليصبح "**الإدارة العامة للتواصل وحماية المستثمر**".
- تعديل اسم "إدارة الالتزام الداخلي" ليصبح "إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي".

3. قرار رقم (4-128-2019) وتاريخ 1441/3/22هـ الموافق 2019/11/19م القاضي باعتماد تعديل اسم "إدارة الإشراف على مؤسسات البنية التحتية للسوق" ليصبح "**إدارة الإشراف على مؤسسات البنية الأساسية للسوق**".

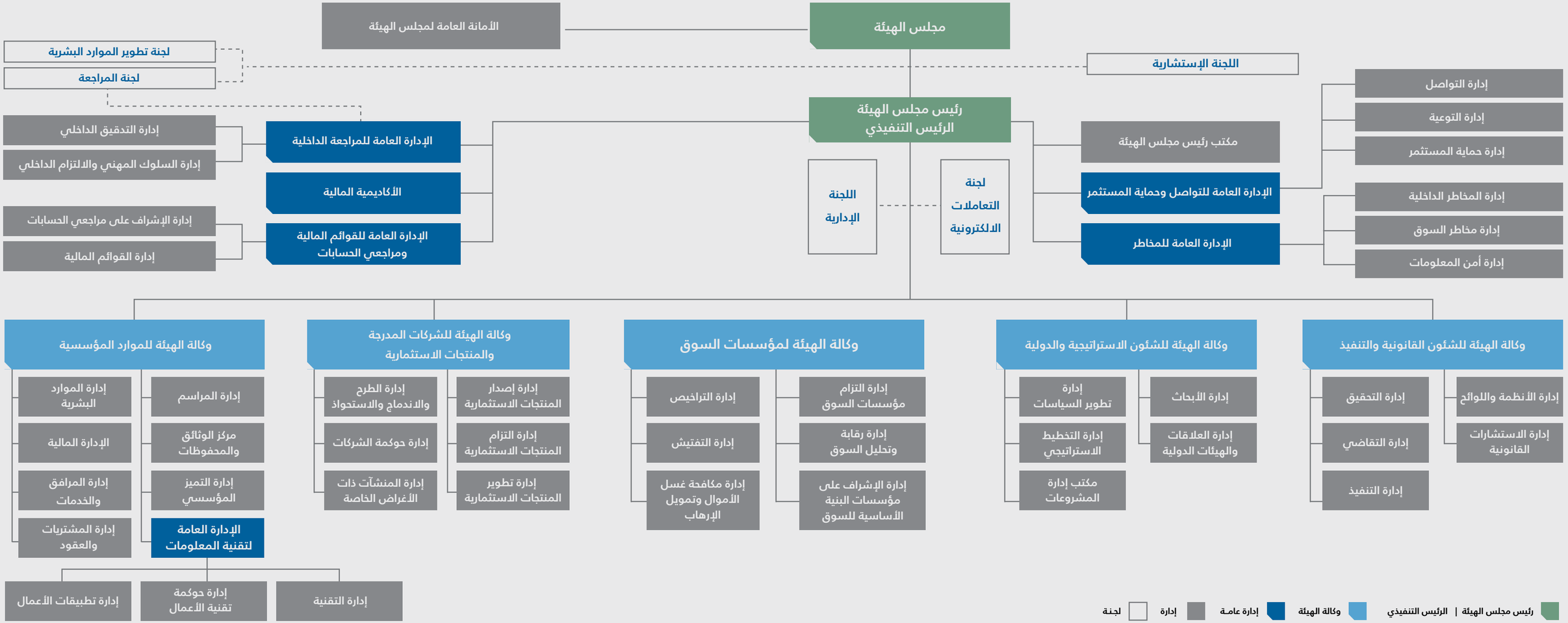
مجلس الهيئة
الأمانة العامة لمجلس الهيئة
اللجنة الإستشارية
لجنة تطوير الموارد البشرية
لجنة المراجعة
رئيس مجلس الهيئة
الرئيس التنفيذي
مكتب رئيس مجلس الهيئة
الإدارة العامة للتواصل وحماية المستثمر
الإدارة العامة للمخاطر
إدارة التواصل
إدارة التوعية
إدارة حماية المستثمر
إدارة المخاطر الداخلية
إدارة مخاطر السوق
إدارة أمن المعلومات
لجنة التعاملات الالكترونية
اللجنة الإدارية
الإدارة العامة للمراجعة الداخلية
الأكاديمية المالية
الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات
إدارة التدقيق الداخلي
إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي
إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات
إدارة القوائم المالية
وكالة الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
إدارة التحقيق
إدارة التقاضي
إدارة التنفيذ
إدارة الأنظمة واللوائح
إدارة الاستشارات القانونية
وكالة الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
إدارة تطوير السياسات
إدارة التخطيط الاستراتيجي
مكتب إدارة المشروعات
إدارة الأبحاث
إدارة العلاقات والهيئات الدولية
وكالة الهيئة لمؤسسات السوق
إدارة التراخيص
إدارة التفتيش
إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة التزام مؤسسات السوق
إدارة رقابة وتحليل السوق
إدارة الإشراف على مؤسسات البنية الأساسية للسوق
وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
إدارة الطرح والاندماج والاستحواذ
إدارة حوكمة الشركات
إدارة المنشآت ذات الأغراض الخاصة
إدارة إصدار المنتجات الاستثمارية
إدارة التزام المنتجات الاستثمارية
إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية
وكالة الهيئة للموارد المؤسسية
إدارة المراسم
مركز الوثائق والمحفوظات
إدارة التميز المؤسسي
الإدارة العامة لتقنية المعلومات
إدارة الموارد البشرية
الإدارة المالية
إدارة المرافق والخدمات
إدارة المشتريات والعقود
إدارة تطبيقات الأعمال
إدارة حوكمة تقنية الأعمال
إدارة التقنية
رئيس مجلس الهيئة | الرئيس التنفيذي
وكالة الهيئة
إدارة عامة
إدارة
لجنة

تُشرف الهيئة على كل من

- شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)
- الأشخاص المرخص لهم
- الشركات المدرجة في السوق المالية
- المتداولون والمتعاملون في السوق المالية
- المنشآت ذات الأغراض الخاصة
- شركات ووكالات التصنيف الائتماني
- المنتجات الاستثمارية في السوق المالية
- مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من الهيئة
- مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة
- شركة السوق المالية السعودية (تداول)
- شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الأول

الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

1

الفصل الأول:
الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

1. الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي
2. إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2019م
3. حوكمة الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

(1)
الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

بـدأت الهيئة في تطوير خططها الاسـتراتيجية منذ عام 2009م، وفـي عـام 2016م وبعد اعتماد رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بدأت الهيئة بمراجعة خططها الاسـتراتيجية والعمل على تطوير "برنامج الريادة المالية 2020" كجـزء من خطتها الاسـتراتيجية بهـدف مواءمة الأولويـات والأهـداف الاسـتراتيجية مع رؤيـة المملكة العربية السعودية 2030.

وانطلاقًا من محوري اقتصـاد مزدهـر ووطـن طموح، اللذيـن يندرجـان ضمـن محـاور رؤيـة المملكـة العربية السعودية 2030، انبثـق برنامـج تطوير القطاع المالي أحـد البرامـج التنفيذيـة الثلاثـة عشـر لرؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030 (شـكل رقـم (1))، والـذي يهـدف إلى تطويـر القطـاع المالي ليصبح قطاعـاً مالياً متنوعـاً وداعمـاً لتنمية الاقتصـاد الوطنـي، إضافة إلى تحفيـز الادخـار والتمويل والاسـتثمار.

وقـد شـاركت الهيئـة كأحـد أعضـاء البرنامـج فـي بناء خطة برنامـج تطويـر القطاع المالـي التنفيذية وتطوير الأهداف والمبادرات الاسـتراتيجية للركيزة الاستراتيجية الثانية "تطوير سـوق مالية متقدمة" مـن خلال مراجعة برنامجهـا "الريـادة الماليـة 2020 " لتحديـد المؤشـرات والمبـادرات المعتمـدة التي لهـا أثر على تطـور القطاع المالـي وزيـادة كفاءتـه ونمـو السـوق الماليـة لتصبـح سـوقًا ماليـة متقدمـة توفر بدائـل اسـتثمارية ومصادر تمويـل متنوعة مما يسـهم فـي رفـع جاذبيته.

وتهدف الهيئة من مشـاركتها في برنامج تطوير القطاع المالـي إلى المسـاهمة فـي حركة التنميـة الاقتصادية الوطنيـة مـن خـلال تنميـة القطـاع المالـي وتطويـر السـوق المالية السـعودية وزيادة قدرتها على مواجهة ومعالجـة التحديـات، لضمـان سـوقًا ماليـةً مسـهلة للتمويل، ومحفزة للاسـتثمار، وداعمةً لثقة المتعاملين فيها.

شكل رقم (1):
برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

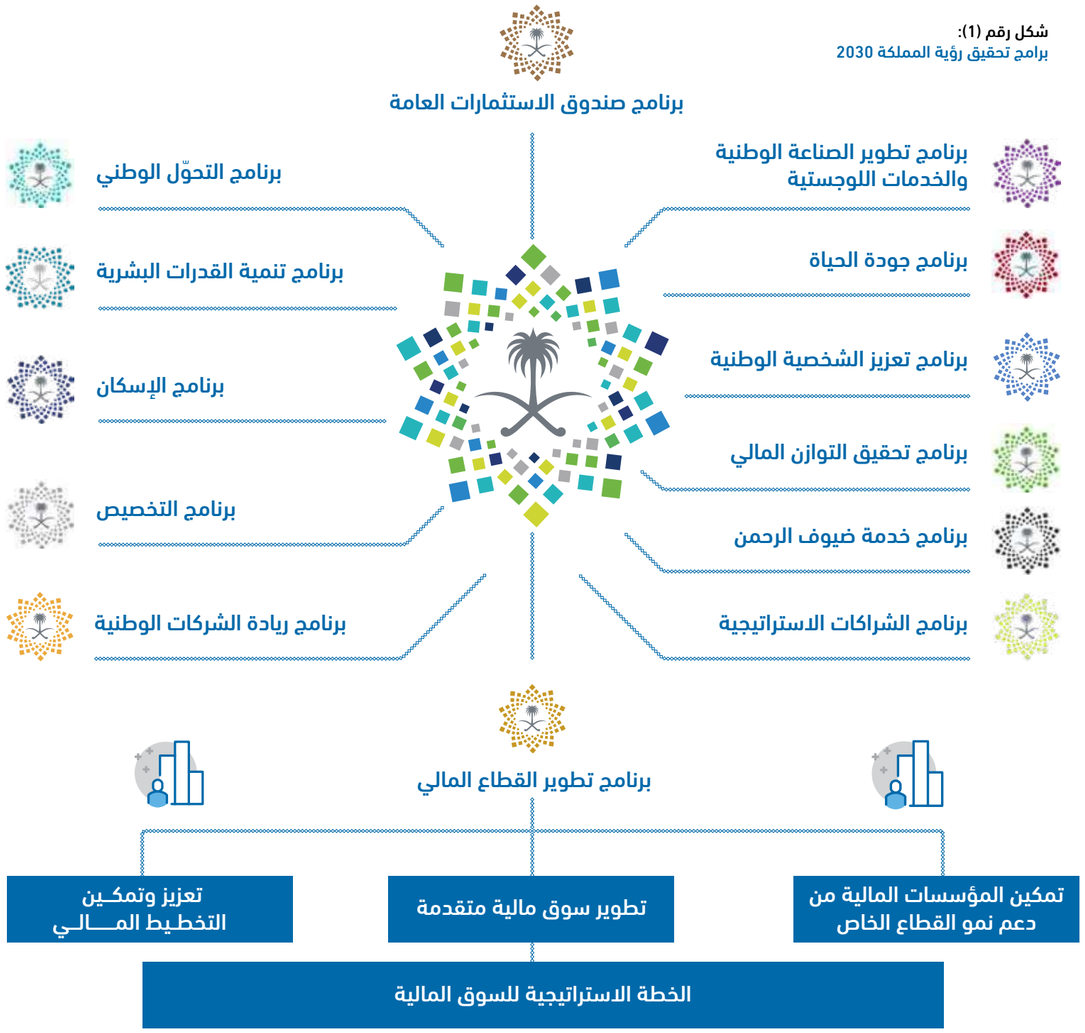

وتتكـون الخطـة الاسـتراتيجية للسـوق الماليـة مـن أربعـة محـاور رئيسـية (برنامج الريـادة الماليـة 2020) بالإضافـة إلـى ممكنات التنفيذ. وتتضمـن الخطة 16 هدفاً اسـتراتيجياً، تُحقَّق من خـلال 172مبادرة، عُمل علـى 117 مبـادرة منها خـلال عـام 2019م. وتهدف الخطـة إلـى تحقيـق رؤيـة الهيئة بـأن تكون السـوق الماليـة السـعودية السـوق الرئيسـية فـي الشـرق الأوسـط ومن أهم عشـرة أسـواق مالية في العالم، ويوضـح الشـكل رقـم (2) المحـاور الرئيسـية للخطة الاسـتراتيجية للسـوق الماليـة وممكنـات التنفيـذ والأهـداف فـي كل محور.

16 هـدفاً استراتيجـياً

شكل رقم (2)
محاور الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وأهدافها

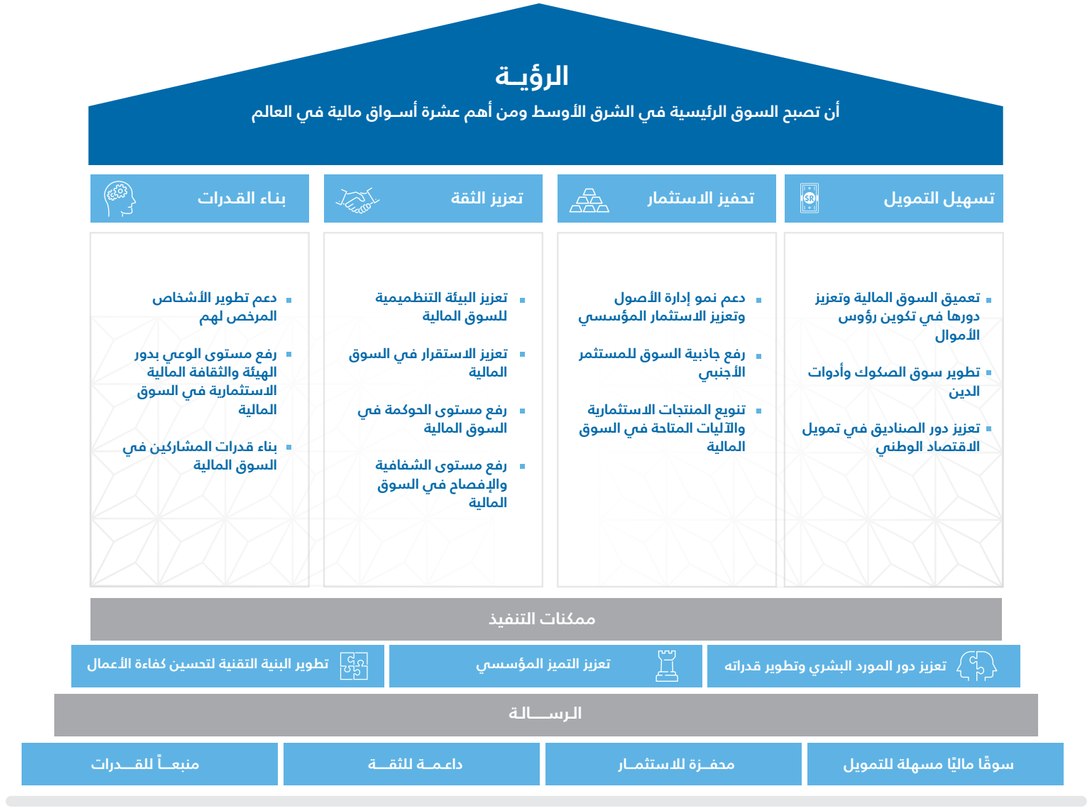

(2)
إنجـازات الخطـــة الاستراتيجـيـة لعام 2019م

أقـر مجلس الهيئة خطة عمـل تنفيذية مفصلة تضمنت مبـادرات الخطـة الاسـتراتيجية وأنشـطتها خـلال عـام 2019م والإطـار الزمني للتنفيذ، وجمعت خلالها بيانات الإنجاز والتحديـات، ورفعت نتائج خطة العمل التنفيذية إلـى مجلس الهيئة. وقد اسـتمر العمل على تنفيذ 117 مبـادرة ضمـن مبادرات الخطـة الاسـتراتيجية خلال عام 2019م.

117
مبادرة ضمن الخطة الاستراتيجية عُمل عليها خلال عام 2019م

ووفقاً لمحاور الخطة الاسـتراتيجية للسـوق المالية؛ تسـهيل التمويل، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز الثقة، وبنـاء القـدرات، وأهدافها، في مـا يلي بعض الإنجازات والأثـر المتوقع منها:

تسهيل التمويل

الهدف
تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال

الإنجـاز
- اعتماد قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة.
- الموافقة على قواعد الإدراج المعدلة.

الأثـــر
- رفـع قيود الاسـتثمار المفروضة بموجب نظام السـوق الماليـة ولوائحه التنفيذية على اسـتثمارات المسـتثمرين الأجانب (بجميع فئاتهم سـواء أكانوا مقيمين أم غير مقيمين) فـي أسـهم المُصـدر الأجنبـي المدرجـة أسـهمه في السـوق الرئيسـية وفقـا لقواعد الإدراج.
- السـماح لجميـع فئـات المسـتثمرين الأجانب بالاسـتثمار مباشـرة في أسـهم المُصدر الأجنبـي المدرجـة أسـهمه في السـوق الرئيسـية وفقًا لقواعـد الإدراج.
- إتاحـة الإدراج المباشـر للشـركات المسـاهمة فـي السـوق الموازية مـن دون طرح عام أولي.
- تحديد آلية انتقال منظمة للشركات من السوق الموازية إلى السوق الرئيسية.
- توسـيع نطـاق الطـرح المسـتثنى ليشـمل المسـتثمرين الأفـراد فـي أحـد الطروحات المسـتثناه (وذلـك وفـق شـروط محـددة).

الإنجـاز
- طرح وإدراج شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية).

الأثـــر
- تعميق السـوق المالية السـعودية بزيادة عدد الشـركات المدرجة فيها، وارتفاع نشـاط وقيم التداول.
- طـرح أكبـر اكتتـاب عام فـي التاريخ بقيمـة تجـاوزت (110) مليـار ريال سـعودي، وبهذا الطرح تقدم ترتيب السـوق المالية السـعودية ليصبح ضمن أحد أكبر (10) أسـواق مالية في العالـم من حيث القيمة السـوقية.

الإنجـاز

إطلاق عدد من التغييرات الجوهرية على السوق الموازية (نمو) من أبرزها:

- السماح للشركات بالإدراج المباشر في نمو- السوق الموازية من غير عملية اكتتاب.
- تحديد آلية انتقال منظمة للشركات من السوق الموازية إلى السوق الرئيسية.
- تحويل التقارير المالية من ربع سنوية إلى نصف سنوية.
- إنشاء مؤشر السوق الموازية ذي الحد الأعلى.

الأثـــر

- تطوير السوق الموازية وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها.
- ارتفاع أداء السوق وزيادة إقبال المستثمرين.
- ارتفاع نشاط وقيم التداول في السوق الموازية.

الإنجـاز

الإعلان عن عدة محفزات للشـركات المدرجـة بالتعاون مع جهات حكومية مختلفة من أبرزها:

- رفـع سـقف الحـدود التمويليـة للشـركات المدرجـة (صنـدوق التنميـة الصناعيـة السـعودي).
- توفير خدمة المسـار السـريع وتوفير مدير علاقة للمسـاعدة في تسـوية أي نزاعات متعلقـة بالزكاة أو ضرائـب الدخل (الهيئة العامة للـزكاة والدخل).
- تسـهيل عملية منح الموافقات للشـركات لتسـجيل الشـركاء الأجانب (الهيئة العامة للاستثمار).

الأثـــر

- دعـم الشـركات الوطنية المدرجـة، وحث الشـركات المؤهلة على الإدراج في السـوق المالية.

الإنجـاز

تطوير لائحة الاندماج والاستحواذ.

الأثـــر

- تسهيل الاندماج والاستحواذ في المملكة وفق أفضل الممارسات العالمية.

تسهيل التمويل

الهدف

تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

الإنجـاز

الإعـلان عن مجموعة من التحسـينات في سـوق الصكـوك وأدوات الدين من قبل كل من الهيئة وشـركة السـوق المالية السـعودية (تداول) ومكتب الدين العام، مثل:

- تخفيـض القيمة الاسـمية للصكوك الصـادرة عن الحكومـة من مليون ريـال إلى ألف ريال.
- تخفيض المقابل المالي المتعلق بخدمة إنشاء سجل مالكي الأوراق المالية.
- تخفيض المقابل المالي السـنوي المتعلق بخدمة إدارة سـجل مالكـي الورقة المالية للصكوك والسندات.
- تخفيض الحد الأدنى للمقابل المالي السنوي عن كل إصدار أول وتالٍ.
- إضافة حد أقصى للمقابل المالي السنوي عن كل إصدار أول وتالٍ.
- تخفيض عمولة تداول الصكوك والسندات.

الأثـــر

- تحفيـز إدراج وتـداول الصكـوك وأدوات الدين بإعـادة هيكلة المقابـل المالي للخدمات المقدمـة فـي سـوق الصكـوك والسـندات، ممـا أسـهم فـي زيـادة عـدد الصفقـات المنفـذة عليها.

الإنجـاز

إدراج وتـداول أدوات ديـن حكومية في السـوق المالية السـعودية بقيمـة تجاوزت 69 مليـار ريال خلال عـام 2019م.

الأثـــر

- الاسـتمرار في التنسـيق الحكومي لتعميق سوق أدوات الدين بالمملكة بصفتها إحدى المبادرات الرئيسـية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

تحفيز الاستثمار

الهدف
رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي

الإنجاز
إصدار التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصًا استراتيجية في الشركات المدرجة.

الأثر
- تنظيم الأحكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية في الشركات المدرجة.
- عدم وجود حد أعلى لنسبة تملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي في الشركات المدرجة.

الإنجاز
الانضمام لمؤشرات الأسواق الناشئة (مؤشر إم إس سي آي MSCI ومؤشر فوتسي راسل FTSE Russell ومؤشر إس أند بي داو جونز S&P Dow Jones)).

الأثر
- ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين QFIs.
- ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب.
- ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي في السوق المالية.

تحفيز الاستثمار

الهدف
رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي

الإنجاز
انضمام صناديق الاستثمار العقارية المتداولة السعودية إلى مؤشر فوتسي إبرا/ ناريت العقاري العالمي.

الأثر
- تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في قطاع صناديق الاستثمار العقارية المتداولة مواكبة لأفضل الممارسات العالمية وتنويع قاعدة المستثمرين من خلال تمكين المستثمرين الأجانب من الوصول للقطاع.

الإنجاز
إطلاق مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30) المشترك لأكبر الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

الأثر
- يمثل المؤشر مقياسًا مهمًا للمستثمرين المهتمين بالشركات الأكثر سيولة والأكبر حجمًا في السوق المالية السعودية، كما يشكل أساسًا لتطوير عقود المؤشرات المستقبلية في السوق المالية السعودية، وكذلك صناديق المؤشرات المتداولة وغيرها من المنتجات المتداولة الأخرى بما فيها المشتقات المالية.

الإنجاز
انضمام هيئة السوق المالية إلى عضوية المنتدى الدولي لهيئات التدقيق المستقلة.

الأثر
- تعزيز التعاون والاتساق في النشاط التنظيمي، وتوفير منصة للحوار مع المنظمات الدولية الأخرى المهتمة بجودة التدقيق، وتبادل المعرفة حول بيئة التدقيق المتطورة والخبرة العملية للنشاط التنظيمي المستقل للتدقيق.

الهدف
تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية

الإنجاز
تطبيق جلسة جديدة للتداول على سعر الإغلاق.

الأثر
- مواءمة السوق مع أفضل الممارسات العالمية من خلال تطبيق آلية مرنة تسمح للمستثمرين بالتداول بعد فترة مزاد الإغلاق على سعر الإغلاق.

تعزيز الثقة

الهدف
تعزيز البيئة التنظيمية للسوق المالية

الإنجاز
تعديل نظام السوق المالية.

الأثر
- دعم تطوير مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية وتخفيض المخاطر.
- تمكين فئات جديدة من الأوراق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تنظيم مركز مقاصة الأوراق المالية، وتفعيل دوره في تأدية مهامه ضمن مؤسسات البنية الأساسية للسوق.
- تطوير آليات تعويض المستثمرين المتضررين في السوق المالية.
- تعزيز كفاءة السوق المالية وجاذبيتها، ورفع مستوى سلامتها ونزاهتها، وتحقيق العدالة في معاملات الأوراق المالية.

الهدف
تعزيز الاستقرار في السوق المالية

الإنجاز
إصدار دليل استرشادي للأمن السيبراني لمؤسسات السوق المالية.

الأثر
- دعم الاستقرار في السوق المالية بتعزيز الأمن الإلكتروني في السوق المالية والحد من المخاطر ذات الصلة، ويوضح الدليل الضوابط المتعلقة بالأمن السيبراني في مؤسسات السوق المالية الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية والمبنية على أفضل الممارسات والمعايير العالمية والمحلية.

بناء القدرات

الهدف
رفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية

الإنجاز
إطلاق خدمة إلكترونية للإفصاح عن الموجودات الاستثمارية للمتوفى.

الأثر
- تتيح هذه الخدمة للورثة أو وكيلهم الشرعي الاطلاع على بيانات الأوراق المالية والحسابات الاستثمارية العائدة للشخص المتوفى من خلال الربط المباشر مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية والأشخاص المرخص لهم من الهيئة، سعيًّا إلى تسهيل إجراءات الإفصاح ومساعدة الورثة على الإسراع في إتمام عملية الحصر لورثة المتوفى.

الهدف
دعم تطوير الأشخاص المرخص لهم

الإنجاز
إبرام الأكاديمية المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) اتفاقية شراكة استراتيجية.

الأثر
- تعزيز كفاءة المتعاملين في السوق المالية وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين المحليين والعالميين حيث أن المعهد هو أكبر معهد مهني في قطاع الأسواق المالية والاستثمار في المملكة المتحدة، ومعترف باختباراته من قبل أكثر من 50 دولة، وقد عقد أكثر من 40 ألف اختبار في أكثر من 80 دولة حول العالم.

الإنجاز
إطلاق الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار المقدمة من المعهد المُعْتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).

الأثر
- رفع المستوى المعرفي للعاملين في مجال إدارة الأصول وتحليل الاستثمار وتعزيز قدراتهم الفنية، وتغطي هذه الشهادة أساسيات الاستثمار وتحليله، وتعد متطلبًا للأشخاص المراد تسجيلهم في الوظائف واجبة التسجيل تحت نشاط الإدارة كمديري الصناديق، ومديري المحافظ الاستثمارية، ومحللي الاستثمار المرتبطين بهم.

الهدف

رفع مستوى الوعي بدور الهيئة والثقافة المالية الاستثمارية في السوق المالية

الإنجاز

إصدار وثيقة حقوق المستثمر.

الأثر

- رفع الوعي العام لدى المستثمرين والمشاركين في السوق المالية من خلال إيضاح أبرز حقوقهم المكفولة لهم وفق نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الهدف

بناء قدرات المشاركين في السوق المالية

الإنجاز

توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الأكاديمية المالية وعدد من الجهات المحلية والدولية (هدف، الهيئة العامة للأوقاف، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وكلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال التجارية (IE Business).

الأثر

- تدريب و تطوير العاملين في قطاع الأوقاف.
- مواكبة أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية وتوفيرها للقطاع المالي وبما يحقق رفع كفاءة العاملين في القطاع المالي.
- توفير دورات تدريبية مهنية متطورة وحديثة في مجال المالية والمصرفية وسوق المال والتأمين لتطوير وتنمية العاملين في القطاع المالي في هذه المجالات.
- تأهيل الكوادر الوطنية عبر منصة «دروب»، وتزويدها بالمهارات والقدرات المعرفية والمهنية المطلوبة لسوق العمل.

وترتب على تلك الانجازات تقدم ترتيب المملكة لعام 2019م في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية على النحو التالي:

أ- تقرير ممارسة الأعمال

احتلت المملكة المرتبة الثالثة عالميًّا لعام 2020م مقارنة بالمرتبة السابعة عام 2019م في مؤشر حماية أقلية المستثمرين، ويعد ترتيبها في هذا المؤشر الأفضل ضمن المؤشرات الأخرى.

وبشكل عام، تقدمت المملكة (30) مرتبة في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي؛ حيث كانت في المرتبة (92) عام 2019م فأصبحت في المرتبة (62) عام 2020م[2]. ووفقًا للتقرير تعد الأكثر إصلاحاً وتقدماً عالميًّا.

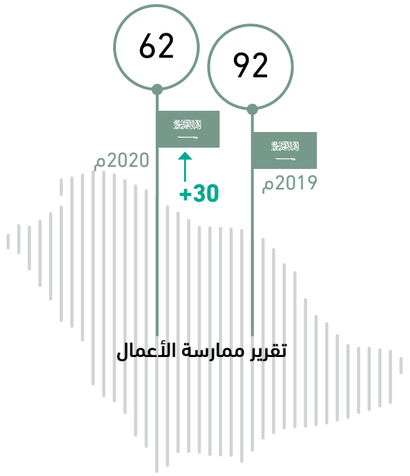

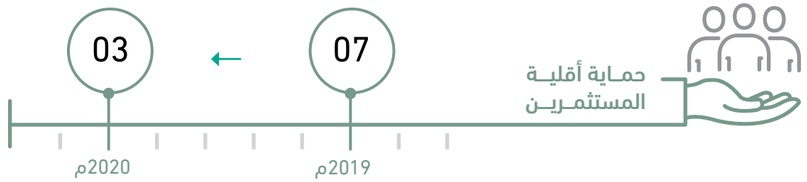

2| البيانات الخاصة بكل مجموعات المؤشرات في تقرير ممارسة الأعمال 2020 هي اعتبارًا من 1 مايو 2019م (من قسم الأسئلة الشائعة في موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت) على موقعهم الإلكتروني التالي:
https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020

ب- تقرير التنافسية العالمي

عـام 2019م تقدمـت المملكـة فـي أغلـب المؤشـرات الماليـة ذات الصلـة بالسـوق الماليـة السـعودية، في تقرير التنافسـية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الجدول رقم (1)، وعلـى سـبيل المثال لا الحصـر ما يلي:

- تحسن ترتيب المملكة عام 2019م في 5 مؤشرات تتعلق بالسوق المالية مقارنة بعام 2018م.
- احتلت المرتبة الثانية عالميًا في مؤشر "حوكمة المساهمين".
- احتلت المرتبة الأولى في مؤشر "حوكمة المساهمين" ضمن مجموعة العشرين.
- تُعد إحدى الدول الخمس الأولى ضمن مجموعة العشرين في 5 مؤشرات من أصل 6 مؤشرات ذات صلة بالسوق المالية.

الجدول رقم (1): ترتيب المملكة في المؤشرات ذات العلاقة بالسوق المالية السعودية في تقرير التنافسية العالمي

	2018م	2019م	التغير
قوة معايير المراجعة والمعايير المحاسبية	33	23	+10
تنظيم تعارض المصالح	23	21	+2
حوكمة المساهمين	5	2	+3
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	36	19	+17
توافر رأس المال الجريء	29	12	+17

وشـكل عـام، فقد تقدمت المملكة في تقرير التنافسـية العالمـي الصادر عن المنتدى الاقتصـادي العالمي إلى المرتبة الـ(36) عـام 2019م مقارنة بالـ(39) عام 2018م.

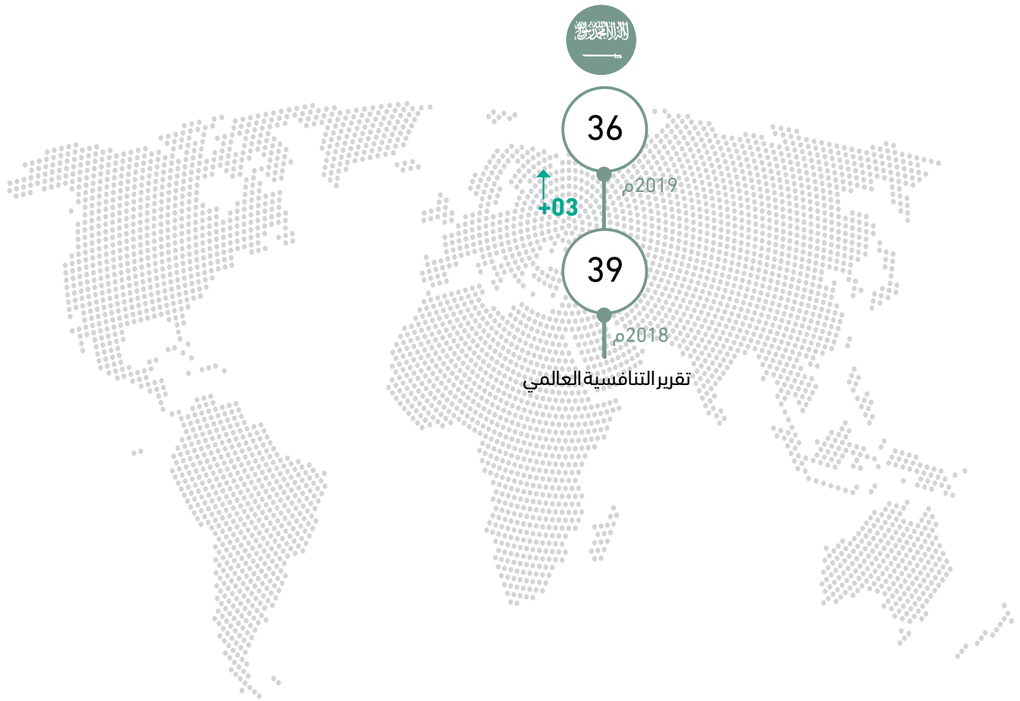

ت- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

تقدم ترتيب المملكة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2019م في عدد من المؤشرات المتعلقة بالسوق المالية مقارنة بعام 2018م، ومنها مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر) من المرتبة (38) عام 2018م إلى المرتبة (12) عام 2019م، رأس المال الجريء (اتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة) من المرتبة (44) عام 2018م إلى المرتبة (25) عام 2019م (الجدول رقم (2)).

وبشكل عام، حققت المملكة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2019م أكبر تقدُّم بين الدول الأكثر تنافسية في تقرير الكتاب؛ إذ حصلت على المرتبة الـ(26) متقدمة (13) مرتبة عن العام الماضي.

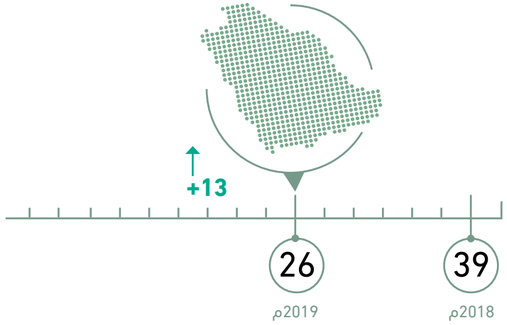

الجدول رقم (2):
ترتيب المملكة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية للمؤشرات ذات العلاقة بالسوق المالية السعودية

	2018م	2019م	التغير
المستثمرين الأجانب (للمستثمرين الأجانب حرية الحصول على حصص سيطرة في الشركات المحلية)	59	52	↑+7
الأسواق المالية (توفير التمويل للشركات)	36	25	↑+11
إدراج الشركات المحلية (عدد الشركات المحلية المدرجة)	34	33	↑+1
مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر)	38	12	↑+26
حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	39	24	↑+15
رأس المال الجريء (اتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	44	25	↑+19
مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	32	23	↑+9
ممارسات التدقيق والمحاسبة (يتم تطبيق ممارسات التدقيق والمحاسبة في الأعمال على نحو كاف)	35	25	↑+10
الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	40	33	↑+7
الحوافز الاستثمارية (جاذبة للمستثمرين الأجانب)	43	34	↑+9
نشاط الاندماج والاستحواذ (الصفقات بحسب الشركات المدرجة)	47	45	↑+2

(3)
حوكمة الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

شرعت الهيئة في تطوير إطار حوكمة متكامل للخطة الاستراتيجية للسوق المالية وذلك لتحقيق التالي:

- ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته.
- تسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، فتسهُل المتابعة الفاعلة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تعزيز معايير الجودة والتنفيذ.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وفق منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية دوريًّا.

آليـة العمـل

اعتماد منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري، ويضم إطار الحوكمة عددًا من اللجان الثنائية والمشتركة مع جهات خارجية؛ لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات والأعمال المشتركة المرتبطة بها.

مراجعة دورية

تعمل الهيئة على المراجعة الدورية لخطتها كاملة لتحديد الفجوات وتطوير المبادرات، بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

قيـــاس الأداء :

إطار الحوكمة

يتضمن إطار الحوكمة المعتمد منهجية واضحة لقياس الأداء؛ لمعرفة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الهيئة وأداء

تعمل الهيئة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس بعض مؤشرات أداء برنامج تطوير القطاع المالي ضمن نطاق عمل الهيئة.

يظهر في الجدول رقم (3) مؤشـرات القياس الرئيسـية على مسـتوى برنامج (**الريادة المالية**) والمضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي؛ إذ حققت الهيئة نسـبة إنجاز بلغت 98% في مؤشـرات القياس الرئيسـية المضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي.

الجدول رقم (3):
مؤشرات قياس الأداء في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن نطاق عمل الهيئة

م	مؤشر الأداء[3]	المستهدف عام 2019م[4]	القيمة المحققة[5]	نسبة الإنجاز
1	القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين) كنسبة من الناتج المحلي (%)[6]	%>= 86.75	% 83.41	% 96
2	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%>= 18	% 16.94	% 94
3	نسبة التركز في القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%)	%56 <=	% 60.32	% 93
4	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%>= 19	% 35.96	% 100
5	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	%>= 10	% 9.35	% 100
6	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%>= 39	% 40.68	% 100
7	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية (متوسط التذبذب في 90 يوما)	25 <=	15.01	% 100
8	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	%>= 45	% 55	% 100

3| جميع المؤشرات الثمانية لا يدخل في احتسابها أثر «اكتتاب شركة أرامكو» فيما عدا المؤشرات رقم 4 و 6 و 7.
4| العلامة «>=» تعني أكبر من أو يساوي، والعلامة «<=» تعني أصغر من أو يساوي.
5| كما في نهاية عام 2019م.
6| الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2018م والصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الأول

الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

1

الفصل الثاني:
انضمام السوق المالية السعودي إلى المؤشرات المالية العالمية

أولًا: فوائد الانضمام للمؤشرات المالية العالمية

ثانيًا: الانجازات لتحقيق الانضمام للمؤشرات المالية العالمية

ثالثاً: انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية

رابعاً: آثار انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية

1 الانضمام إلى المؤشرات المالية العالمية

توفر المؤشرات العالمية للأسهم مرتكزًا أساسيًّا لصناعة إدارة الأصول بتوفيرها إمكانية مقارنة الأداء، وأساسًا لتوزيع الأصول في بناء المحافظ الاستثمارية بحسب التنوع الجغرافي للأسواق وحجمها وقطاعاتها الاستثمارية. كما أن تلك المؤشرات تعد من جهة أخرى موردًا هامًا للباحثين في مجال أسواق الأسهم العالمية، وتعد مؤشرات (MSCI)، وإس آند بي داو جونز (S&P Dow Jones)، وفوتسي راسل (FTSE Russell) المؤشرات الرائدة للأسهم العالمية، باعتبار حجم أصول الصناديق الذي تضع هذه المؤشرات أساسًا لمقارنة أدائها.

أولًا:
فوائد الانضمام للمؤشرات المالية العالمية

يترتب على الانضمام للمؤشرات المالية العالمية العديد من المزايا على مستوى الاقتصاد والسوق المالية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التقييم العادل لأسعار الأسهم المنضمة لتلك المؤشرات.
- تحسن ميزان المدفوعات حال التدفقات النقدية.
- تطوير البيئة الاستثمارية والأطر القانونية للسوق المالية السعودية ومواكبة التطورات المستمرة من خلال تحقيق المتطلبات اللازمة للبقاء في تلك المؤشرات.
- رفع مستوى الشفافية وتقليص حالة "عدم تماثل المعلومات" بين شرائح المستثمرين من جهة، وبين المستثمرين والشركات من جهة أخرى، عبر تحفيز تطوير منتجات استثمارية يحتاج مراقبة أداءها توافر حزمة من المعلومات في السوق،
- تعزيز سيولة السوق نتيجة ارتفاع مستوى جاذبيته للمستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، ودخول شرائح جديدة من المستثمرين.
- التكامل مع الأسواق العالمية المتقدمة ومواكبة تطوراتها.
- لفت الانتباه العالمي والتسويق لاقتصاد المملكة ومنتجاتها الاستثمارية.
- تعزيز دور المستثمر المؤسسي في السوق المالية السعودية.

ثانيًا:
الانجازات لتحقيق الانضمام للمؤشرات المالية العالمية

في ضوء رؤية المملكة 2030، وتنفيذاً لخطة الهيئة الاستراتيجية، عملت الهيئة منذ عام 2016م على تحقيق عدة تطورات جوهرية في السوق المالية السعودية بهدف تسهيل الدخول إليها وتحسين كفاءتها وزيادة مستويات الحوكمة والشفافية وتعزيز مكانتها كسوق رائدة في المنطقة من حيث الحجم والسيولة والجاذبية، وجاء إنجاز الانضمام لمؤشرات الأسهم العالمية نتيجة للإنجازات التالية:

1. تأسيس شركة مركز مقاصة الأوراق المالية بهدف تطوير خدمات المقاصة المستقبلية بما يتوافق مع أفضل ممارسات إدارة المخاطر والمعايير الدولية.
2. تعديل الآلية المتبعة لتحديد سعر إغلاق السوق الرئيسية و السوق الموازية (نمو) من آلية حساب المتوسط السعري لحجم التداول (VWAP) إلى آلية المزاد، إضافةً إلى تحسين الآلية الحالية لافتتاح السوق (آلية المزاد).
3. تطوير خدمة (الحفظ المستقل) لتمكين المستثمرين المؤسساتيين -محلياً وعالمياً- من الحصول على حدود أفضل للتداول.
4. إطلاق خدمة جديدة –اختيارية- لمدراء الأصول، تسمح لهم بتجميع كافة أوامر إدارة الأصول (المحافظ الخاصة والصناديق الاستثمارية) تحت أمر واحد شامل.
5. تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية المدرجة في سوق الأسهم السعودي لتكون خلال يومي عمل لاحقة لتاريخ تنفيذ الصفقة (T+2).
6. إسقاط متطلبات صرف النقد المسبق لبعض المستثمرين بحيث يعتمد توفر النقد على الشروط المتفق عليها بين الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين.
7. إدارة حالات التعثر وهي خدمة تقدمها شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) لتمكين أعضاء السوق من معالجة أي تعثر متوقع لتسويةٍ ما من خلال التحويل من الحساب الخاص به، أو إجراء عملية الشراء من السوق، أو الاقتراض من خلال صفقة إقراض الأوراق المالية، أو صفقات الشراء الاختيارية.
8. تفعيل نظام التسليم مقابل الدفع وتقديم الضمانات اللازمة بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها في المملكة.
9. تعديل نموذج الحفظ المستقل بهدف تمكين أمناء الحفظ من رفض تسوية الصفقات الغير مؤكدة التي ينفذها الأشخاص المرخصين.
10. تمكين إقراض واقتراض الأوراق المالية في السوق إضافةً إلى البيع على المكشوف المغطى.
11. اعتماد لائحة حوكمة الشركات، التي أقرتها الهيئة، والتي تعزز حقوق المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وتوفر مزيدًا من الشفافية فيما يتعلق بتحديد الهيكلة الاستراتيجية للملكية والأدوار والمسؤوليات المناطة بالشركات والجهات الخارجية.
12. تمكين المستثمرين الأجانب المؤهلين من الاكتتاب في الشركات السعودية.
13. تطوير البنية التحتية للسوق المالية، حيث تم توقيع اتفاقية مع ناسداك لتطوير أنظمة المقاصة والتسوية.
14. تأسيس شركة مركز إيداع الأوراق المالية، لتعزيز كفاءة خدمات الإيداع والتسجيل.
15. إقامة شراكات وورش عمل تعزز من علاقات المستثمرين بهدف فتح قنوات التواصل بين الشركات المدرجة وكافة المتعاملين في السوق والمحللين والجهات التنظيمية والرقابية في المملكة.
16. تعديل نموذج إدارة المحافظ المستقلة بهدف تمكين أمناء الحفظ من رفض تسوية الصفقات الغير مؤكدة التي ينفذها الأشخاص المرخصين.

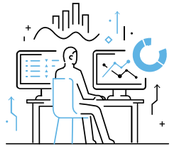

ثالثاً:
انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية

عملت الهيئة منذ مطلع عام 2015م على استحداث وتطوير اللوائح والأنظمة المتعلقة بالسوق المالية بغرض رفع مستوى التشريعات لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية، ومتطلبات المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة. وصدرت موافقة أبرز مؤشرات الأسهم العالمية للأسواق الناشئة وهي؛ مؤشر أم أس سي آي للأسواق الناشئة (MSCI)، ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell)، ومؤشر إس آند بي (S&P) في عام 2018م بانضمام السوق المالية السعودية إلى فئة الأسواق الناشئة، على أن يتم إدراج السوق المالية السعودية في مؤشراتها ابتداءاً من عام 2019م على عدة مراحل بحسب كل مؤشر وفقاً لما يلي:

1. مؤشر أم أس سي آي للأسواق الناشئة (MSCI)

تمت الموافقة بتاريخ 2018/6/20م على انضمام السوق المالية السعودية "تداول" لمؤشر (MSCI) على أن يكون الانضمام الفعلي على مرحلتين.

ويأتي هذ القرار بعد إجراء تقدم في تطبيق أفضل الممارسات العالمية من الجوانب التنظيمية والتشغيلية على سوق الأسهم السعودية.

وكان من أهم هذه الإجراءات فتح السوق للمستثمرين المؤسسيين الأجانب. إذ ساهم تطبيق الهيئة للائحة المستثمرين الأجانب المؤهلين (Qualified foreign investors - QFI)، في تسهيل عملية وصول المستثمرين الأجانب إلى سوق الأسهم والتملك فيه بشكل مباشر.

2. مؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell)

تمت الموافقة بتاريخ 2018/3/28م على انضمام السوق المالية السعودية "تداول" لمؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) على أن يكون الانضمام الفعلي على خمسة مراحل في عامي 2019م و2020م.

وجاءت الموافقة بعد أن أعلن المؤشر بأن الهيئة اتخذت الخطوات المطلوبة لاستيفاء المتطلبات الرسمية لإدراجها في ضمن الأسواق الناشئة (FTSE GEIS).

وشملت أهم التغييرات على نموذج الحفظ المستقل (ICM) وفتح سوق الأسهم على المستثمرين الأجانب المؤهلين (QFI) ، والذي بدأ في عام 2015م وطور في عام 2018م.

3. مؤشر إس آند بي (S&P)

تمت الموافقة بتاريخ 2018/7/24م على انضمام السوق المالية السعودية "تداول" لمؤشر أس أند بي (S&P) على أن يكون الانضمام الفعلي على مرحلتين في عام 2019م.

وجاءت الموافقة بعد أن أعلن المؤشر عن اسيفاء السوق المالية السعودية للحد الأدنى من المعايير التي تسمح بترقيتها إلى مؤشر الأسواق الناشئة.

رابعاً:
آثار انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات المالية العالمية

حققت الهيئة إنجازاً رئيسياً لهدفها الاستراتيجي المتعلق برفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي من خلال انضمام السوق المالية السعودية إلى المؤشرات العالمية (ضمن تصنيف الأسواق الناشئة) في كل من مؤشر أم إس سي أي (MSCI)، ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell)، ومؤشر إس أند بي (S&P). ويختلف وزن السوق المالية السعودية من مؤشر إلى آخر، كذلك تختلف مراحل الإدراج الفعلي في المؤشرات وعددها، وحجم التدفقات النقدية الناتجة عنها كما هو موضح بالجدول رقم (4).

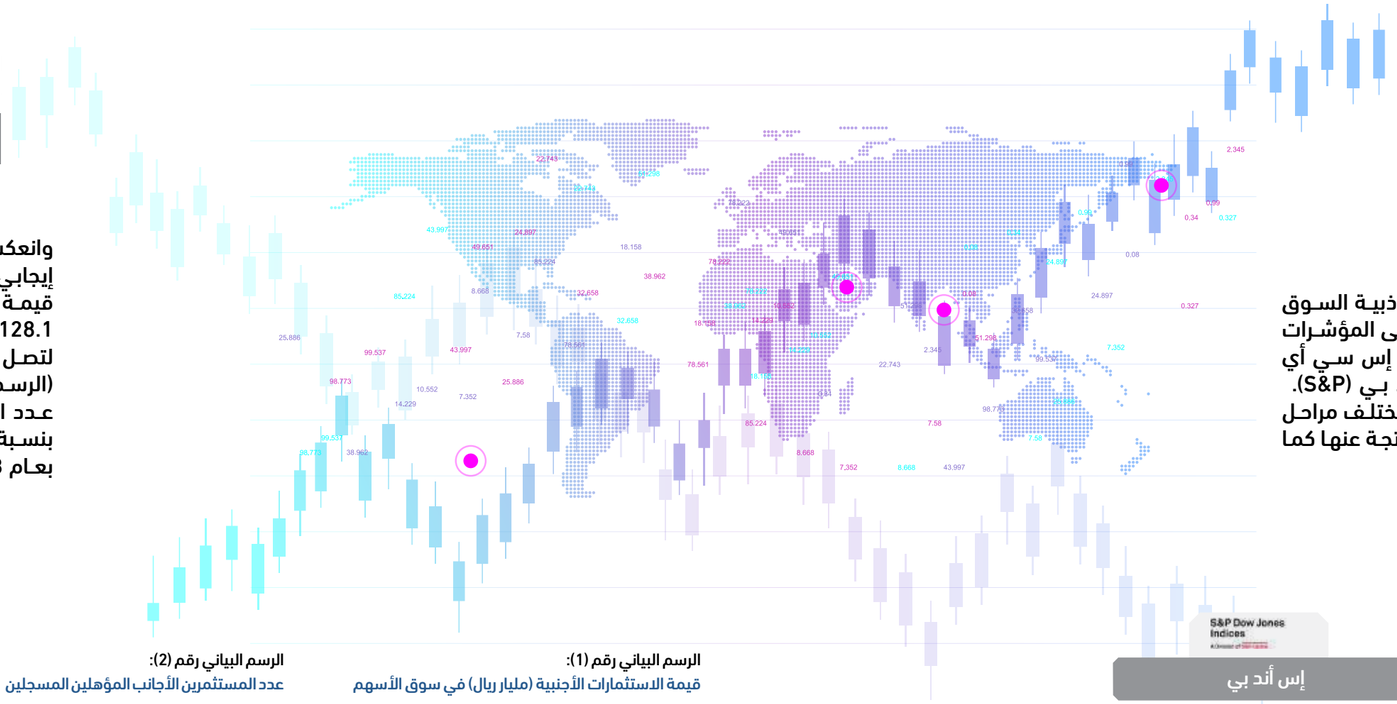

الجدول رقم (4):
انضمام السوق المالية السعودية بحسب المؤشرات العالمية

	أم إس سي أي	فوتسي راسل	إس أند بي
تاريخ الإعلان عن قرار الانضمام	20 يونيو 2018	28 مارس 2018	24 يوليو 2018
تاريخ الإدراج الفعلي	مرحلتين (مايو، اغسطس) 2019م	خمس مراحل (مارس، أبريل، يونيو، سبتمبر، مارس) 2019م-2020م	مرحلتين (مارس، سبتمبر) 2019م
وزن السوق السعودية في المؤشر كما في نهاية عام 2019م	% 2.59	% 3.76	% 2.83
حجم التدفقات النقدية (مليار ريال)[3]	40.9	14.3	6.4

3| الأرقام تمثّل التدفقات النقدية الغير نشطة في فترة مزاد الإغلاق ليوم دخول أموال المستثمرين الأجانب.

ارتفعت قيمة الملكية للمستثمرين الأجانب إلى
198 مليار
ريال بنهاية عام 2019م

وانعكست الانضمامات للمؤشرات الدولية بشكل إيجابي على السوق المالية السعودية، إذ ارتفعت قيمة الملكية للمستثمرين الأجانب بنسبة 128.1%، من 86.8 مليار ريال بنهاية عام 2018م، لتصل إلى 198 مليار ريال بنهاية عام 2019م (الرسم البياني رقم (1)). وتزامن ذلك مع ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين بنسبة بلغت 309% بنهاية عام 2019م مقارنة بعام 2018م (الرسم البياني رقم (2)).

%309
ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين عام 2019م

الرسم البياني رقم (1):
قيمة الاستثمارات الأجنبية (مليار ريال) في سوق الأسهم

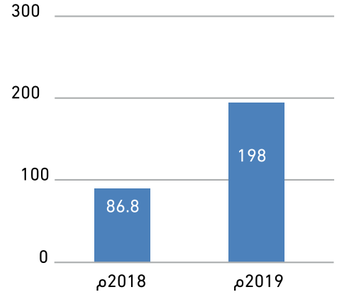

الرسم البياني رقم (2):
عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين

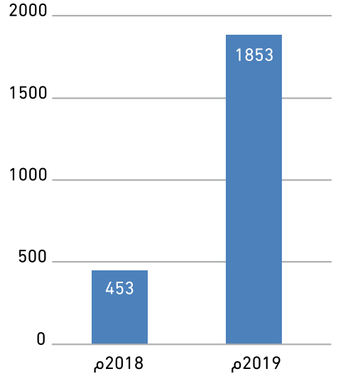

كما ساهمت تلك الانضمامات في ارتفاع نسب تداولات المستثمرين المؤسسيين خلال عام 2019م، وسجلت نسبة التغير في تداولات المستثمرين المؤسسيين ارتفاعاً بـ 29.6% بنهاية عام 2019م مقارنة بعام 2018م مما يسهم فى زيادة كفاءة السوق واستقراره (الرسم البياني رقم (3)).

الرسم البياني رقم (3):
نسب تداولات المستثمرين المؤسسيين لعام 2019م

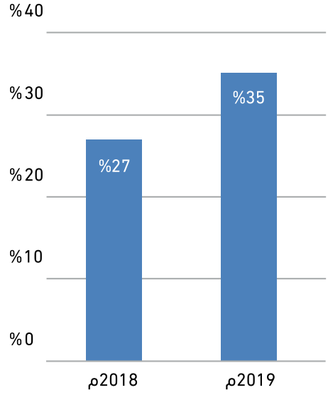

المستثمر المؤسسي: يقصد به فئة المستثمرين ذوي السلوك الاستثماري المؤسسي، وتشمل المستثمرين الأفراد المتخصصين والشركات والصناديق الاستثمارية والجهات الحكومية والمحافظ المدارة للسعوديين وغير السعوديين والمؤسسات الخليجية واتفاقيات المبادلة والشركاء الاستراتيجيين والمستثمرين المؤهلين.

المستثمر غير المؤسسي: يقصد به فئة المستثمرين ذوي السلوك الاستثماري غير المؤسسي، وتشمل المستثمرين الأفراد وكبار المستثمرين الأفراد والخليجيين الأفراد والأجانب المقيمين.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

2

الفصل الأول:
البيئة الداخلية للهيئة

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء
2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته
3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية
4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين
5. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة
6. بيئة العمل المادية في الهيئة
7. مركز الوثائق والمحفوظات

(1)
الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تنفيذا للأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء التي تلقتها الهيئة خلال عام 2019 م، اتخذت الهيئة عدداً من الإجراءات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الأمر السامي رقم (20223) وتاريخ 1440/4/13هـ القاضي بموافقة اللجنة العامة لمجلس الوزراء على ما تم التوصل إليه في المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (332) بتاريخ 1440/2/21هـ المتضمن التوصية بقيام الجهات الحكومية بما يلي: أولًا: وضع مدة محددة للزمن المستغرق لإنجاز وتنفيذ كل خدمة تقدمها، سواء أكانت هذه الخدمات إلكترونية أم تقليدية، وذلك دون إخلال بالمدة المقررة نظامًا. ثانيًا: وضع آلية- على الموقع الإلكتروني أو قنوات الوصول الإلكترونية الأخرى- للتصعيد والتواصل عند عدم إنجاز الخدمة في الوقت المحدد لها، وذلك من خلال اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) المقدمة للمستفيدين. ثالثًا: تضمين تقاريرها السنوية الإحصائيات المتعلقة بالخدمات المقدمة، والوقت المستغرق لإنجاز الخدمة، ومدى رضا المستفيدين عن ذلك.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

1. فيما يتعلق بالبند "أولاً" حصرت الهيئة قائمة الخدمات الإلكترونية والتقليدية التي توفرها للمستفيدين والمدة الزمنية اللازمة لإنجازها، وقاست الوقت المستغرق الفعلي لكل خدمة للمستفيدين من واقع سجلاتها، وضمنتها ضمن معايير "تقييم الأداء" ربع السنوية لكل وكالة/ إدارة عامة، وتتولى الإدارة العامة للمراجعة الداخلية مهمة التحقق عند وجود قياس لا يناسب التوقعات وتقترح الحلول المناسبة وتتابع تنفيذها.
2. فيما يتعلق بالبند "ثانياً" وفرت الهيئة العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى ولمن يرغب في الاستفادة من خدماتها والمشار إليها في الفصل الثاني من الباب السادس، ويكمن استخدام هذه القنوات للتصعيد، لا سيما أنها تمكن المستخدمين من متابعة البلاغات والشكاوى بكل يسر وسهولة وسرية تامة.
3. فيما يتعلق بالبند "ثالثاً" قاست الهيئة مدى رضا المستفدين لخدماتها من خلال استبانة وزعتها على المستفيدن بعد انتهاء الخدمة المقدمة لهم من الهيئة خلال النصف الثاني لعام 2019م، إذ حققت الهيئة نسبة رضا 83.6% من المستفيدين لخدمات الهيئة المقدمة.

والجدير بالذكر أنه بدءًا من عام 2020م سنتشر الهيئة على موقعها الإلكتروني رابطاً لاستبانة جديدة لقياس مدى الرضا عن الخدمات المقدمة من الهيئة على أن تعكس نتائجها في التقرير السنوي لعام 2020م إن شاء الله.

الأمـر السـامي رقم (28192) وتاريـخ 1440/5/23هـ القاضـي بالموافقة على ما وجه به مجلـس الـوزراء بأن علـى الجهة الحكومية إذا أرادت الاسـتعانة بجهة مـن القطاع الخاص لتنظيـم وثائقهـا ومحفوظاتها، أن تـزود المركز الوطنـي للوثائق والمحفوظات بنسـخة مـن كراسـة شـروط العقـد المزمع إبرامه مـع تلك الجهـة ليراجعها-خلال مـدة لا تتجاوز أسـبوعين-، وفقًا لأنظمته ولوائحه.

تنفيـذاً للأمر السـامي نسـقت الهيئة مـع المركز الوطنـي للوثائـق والمحفوظات قبل توقيـع عقد مشـروع حفظ وأرشـفة وثائـق الهيئة.

الأمـر السـامي رقـم (42186) وتاريـخ 1440/7/28هـ المتضمـن الأمـر بقيـام الجهـات الحكوميـة التي لم تكمل تقديم خدماتها الإلكترونية للمسـتثمرين على المنصة الوطنية الموحـدة (مـراس)، برفع تاريخ إكمال تنفيذ الخدمات في مدة لا تتجاوز (أسـبوعين)، على أن لا تتجـاوز مـدة التنفيذ (90) يومًـا من تاريخه.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

1. الربـط مـع منصة "مراس" بحسـب المتطلبـات الأولية التـي طُلبت وأُتفق عليهـا مع فريق "مراس" وتتضمن:
   - الدخول الموحد من خلال بوابة مراس.
   - الالتزام بهوية "مراس"
2. إشعار فريق مراس رسميًّا بجاهزية الخدمة للبدء بالاختبارات اللازمة بنهاية يونيو 2019م.
3. الانتهـاء من متطلبات التغييـر الإضافية للربط مع خدمة "واثق" لـوزارة التجارة، وإبلاغ فريق "مـراس" بعمل الاختبارات اللازمة.
4. جـاري العمـل على دراسـة المتطلبات الجديـدة لإضافة خدمـات وزارة التجـارة "واثق" على منصـة "يسـر"، إذ يجـب العمل علـى الربط معها مـن خلال قنـاة التكامل الحكوميـة (GSB).

الأمـر السـامي رقم (45462) وتاريـخ 1440/8/13هـ القاضـي بالموافقة على ما وجهت بـه الأمانـة العامـة في مجلـس الـوزراء حيال برقية سـمو وزيـر الداخلية رقـم (247682) بتاريـخ 1439/11/7هـ بخصوص ما توفر من معلومات تفيـد أن بعض الأجهزة الحكومية يعمل بها العديد من الأجانب من جنسـيات مختلفة في أعمال إدارية روتينية على ملاك شـركات متعاقدة مع جهات حكومية وشـركات مملوكة للدولة وفي إدارات على جانب من الأهمية.

تنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

1. اسـتبعدت توظيـف الأفـراد مـع اسـتمرار تبعيتهم للشـركة ودفـع رواتبهم مـن قبلها من عقود الشـركة.
2. الإعلان دوريًّا عن الوظائف المشغولة بغير السعوديين.
3. وظفت المواطنين في جميع الوظائف الروتينية والسكرتارية لديها.

الأمـر السـامي رقم (49053) وتاريخ 1440/9/1هـ القاضي بالموافقة على ما وجه به مجلس الـوزراء المتضمن الآتي:

1. التأكيد على الأجهزة العامة الاسـتفادة مـن الخدمات والموارد التي يقدمها البرنامج الوطني لدعم إدارة المشـروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة مشروعات؛ لرفع قدرات الممارسـة الخاصة بإدارة المشاريع.
2. التأكيـد علـى مكاتب برامج تحقيق الرؤية حل الإشـكالات المتعلقة بتنفيذ مبادراتها، وذلـك بتفعيـل آليـة تواصل مـع الجهات المنفـذة ضمن إطـار زمني واضـح (اتفاقية مسـتوى الخدمـة) لضمان عدم تأخـر الجهات في تنفيـذ مبادراتها.
3. قيـام الأجهـزة الحكومية بالتنسـيق مع مكاتـب برامج تحقيـق الرؤيـة ذات العلاقة لوضع مسـتهدفات لمؤشـراتها-التي لم تعتمد مسـتهدفات لها- والرفع خلال (30) يومًـا إلـى اللجنة الإسـتراتيجية بمجلس الشـؤون الاقتصادية والتنمية.

تعـدّ الهيئـة مـن الجهـات الحكومية التي بـدأت في وقـت مبكر بتعزيز مهـارات وأنشـطة إدارة المشـاريع داخلها؛ إذ أنشـأت إدارة في عام 2016م ضمن هيكلها التنظيمي باسـم «مكتب إدارة المشـروعات» مسـؤولة عن تنفيذ عـدة مهام منها:

- تصميم، وتطوير، وصيانة سجل شامل لمشاريع الهيئة ومؤشرات الأداء الرئيسية والمخرجات الرئيسية الخاصة بها بالتعاون مع الوكالات، والإدارات العامة، والادارات، والوحدات
- ضمان الرقابة، والحوكمة، والإدارة السليمة للمشاريع الداخلية للهيئة.
- تعزيز ثقافة مبنية على إدارة المشاريع ضمن الهيئة تشجع على تسليم المشاريع بشكل يركز على النتائج، وفي الوقت المحدد، وضمن إطار الميزانية.
- تقديم الدعم لأصحاب المشاريع بصورة نشطة فيما يخص تطوير خرائط الطريق لضمان التسليم في الوقت المحدد وضمن إطار الميزانية.
- متابعة المشاريع ومؤشرات الأداء الرئيسية التابعة لها لغرض توجيه أصحاب المشاريع في تحديد العقبات، والقضايا، والتحديات، والمخاطر الرئيسية، وتصعيدها بالشكل المناسب والعمل على حلها والتخفيف منها بطريقة استباقية وفعالة.
- المساهمة في التطوير والتحسين المستمر لأدوات ولوحات قياس إدارة المشاريع الشاملة لمتابعة وتعقب وتقديم التقارير استناداً إلى مستويات أداء وتقدم مؤشرات الأداء الرئيسية بالتعاون مع وظائف تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.
- المساهمة في تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف السياسات وإدارتها (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بها عند الحاجة إلى الجهات المعنية

وتنفيذاً للأمر السامي قامت الهيئة بالآتي:

- تابعت الهيئة تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية التي تتقاطع فيها مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بشكل مؤسساتي ووفق اطار حوكمة منظم، إذ أسست عام 2017م عدداً من اللجان الثنائية مع كل من مؤسسة النقد العربي السعودي، ومنظومة وزارة التجارة والاستثمار، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، بالإضافة إلى عضوية الهيئة في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، تفعيلاً لآلية تواصل مع أصحاب المصلحة المشتركين في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية. وتجتمع هذه اللجان بشكل دوري وبتواريخ محددة، لمناقشة سير أعمال التنفيذ واتخاذ القرارات التي من شأنها تذليل الصعوبات لضمان عدم تأخر التنفيذ.
- حددت الهيئة جميع مستهدفات مؤشراتها الاستراتيجية المضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي أثناء إعداد خطة التسليم لبرنامج تطوير القطاع المالي، وقد بدأت أعمال المتابعة منذ انطلاق البرنامج منتصف عام 2018م، وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تزود، وبشكل شهري وربعي، مكتب برنامج تطوير القطاع المالي والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة بنتائج المبادرات والمؤشرات الاستراتيجية لاستخدامها في إعداد تقارير الأداء الدورية التي تُرفع إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

الأمر السامي رقم (49718) وتاريخ 1440/9/4هـ المتضمن الأمر بالالتزام بمدة الابتعاث خارج المملكة لمنسوبي الجهات الحكومية وعدم التوسع في التمديد.

- تنفيذاً للأمر السامي أعدت الهيئة آلية محكمة لإجراءاتها الداخلية لضبط طلبات الابتعاث والتمديد، وتتولى اللجنة التي أنشأتها الهيئة باسم " لجنة تطوير الموارد البشرية "مهمة المتابعة المستمرة للمبتعثين ودراسة الطلبات الواردة بهذا الخصوص وفق ضوابط واشتراطات محددة.

الأمر السامي رقم (60182) وتاريخ 1440/10/22هـ المتضمن التأكيد على الجهات الحكومية بالالتزام بما تقضي به لائحة الإتلاف الحكومية، والتنسيق المباشر مع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وعلى كل جهة حكومية التحقق من عدم وجود ممارسات أو تعليمات مخالفة لتلك اللائحة بأي شكل من الأشكال.

- تلتزم الهيئة بما ورد في الأمر السامي، علماً بأنه لم تجرِ الهيئة أي عملية إتلاف لوثائقها حتى الآن.

الأمر السامي رقم (4366) وتاريخ 1441/1/21هـ القاضي بالموافقة على ما وجه به مجلس الوزراء بوضع الآلية اللازمة التي تسهم في معالجة فقدان أصول مستندات الصرف النظامية من قبل بعض الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات المتعاقد معها.

تنفيذاً للأمر السامي نفذت الهيئة الآتي:

- فيما يتعلق بمستحقات الموظفين، أنشأت نظاماً إلكترونياً لاعتماد وتوثيق إجراءات التكليف والصرف للموظفين.
- التزمت جزئياً فيما يخص مركز الوثائق والمحفوظات بتوفير نظام إلكتروني لحفظ وأرشفة الوثائق وجاري العمل على النظام ليشمل جميع أعمال المركز.
- أتمتة جميع الإجراءات المالية لديها.

الأمر السامي رقم (5529) وتاريخ 1441/1/26هـ المتضمن الموافقة على ما ورد في محضر اللجنة المالية (بند ثالثًا): قيام جميع الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية المدنية والعسكرية بتزويد اللجنة المشكلة بالأمر رقم 5527 بتاريخ 1441/1/26هـ المشار إليه بجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالبدلات والمكافآت والمزايا والتعويضات بالإضافة إلى سلالم الرواتب وفق النموذج المعد من قبل وزارة الخدمة المدنية خلال مدة أقصاها (أسبوعان) من تاريخه.

التزمت الهيئة بما ورد في الأمر السامي؛ إذ وفرت كافة البيانات المطلوبة من اللجنة سواء من خلال وزارة الخدمة المدنية أو من خلال وزارة المالية وذلك في الوقت المحدد لذلك.

الأمر السامي رقم (17850) وتاريخ 1441/3/16هـ المتضمن الموافقة على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء من موافقة على ما انتهى إليه أغلبية المجتمعين في المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (63)، وفيه أن المجتمعين أوصوا بالموافقة على ما يلي: أولاً: قيام الجهات الحكومية— الواردة في البيان المرافق لكتاب برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية رقم (688) بتاريخ 1440/11/11هـ المرافق للمحضر – التي لم تتح البيانات المشتركة منها إلكترونياً للجهات الحكومية الأخرى المستفيدة- على قناة التكامل الحكومية (GSB)- لتمكين تكامل البيانات بين الأجهزة الحكومية، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، بالرفع – خلال (30) يوماً- عن الأسباب التي أدت إلى عدم التزامها بتطبيق ما ورد في الأمر رقم 41526 بتاريخ 1439/8/18هـ، والفقرة (5) من ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (40) بتاريخ 1427/2/27هـ، ولها التنسيق في هذا الشأن مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر). ثانياً: قيام الجهات الحكومية بتضمين تقاريرها السنوية إحصائية عما قامت به في الشأن ما ورد في الفقرة (5) من ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (40) بتاريخ 1427/2/27هـ، والوقت المستغرق لإنجاز الخدمة، ومدى رضا المستفيدين عن ذلك،ثالثاً: قيام الجهات الحكومية بتبادل البيانات التابعة لها وإتاحة البيانات المشتركة منها إلكترونياً مجاناً (دون مقابل) للجهات الحكومية الأخرى المستفيدة لتمكين تكامل البيانات بين الأجهزة الحكومية وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً.

تنفيذاً للأمر السامي نفذت الهيئة الآتي:

- فيما يتعلق بالبند "أولاً" لم يرِد اسم الهيئة ضمن هذه القائمة، وبالتالي فإنه ما من حاجةٍ لاتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص.

- فيما يتعلق بالبند "ثانياً" فيما يخص بالفقرة (5) من ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (40) بتاريخ 1427/2/27هـ تبنت الهيئة نظم قواعد البيانات لحفظ بياناتها ومعلوماتها، وتديرها وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتعتمد عليها في بناء كافة الأنظمة والتطبيقات التي تقدم من خلالها خدماتها الإلكترونية، وإنجاز عمليات تكامل البيانات مع الأجهزة الحكومية الأخرى إلكترونياً، إضافة إلى ربطها بأنظمة ذكاء الأعمال والتقارير للاستفادة من البيانات في عمليات اتخاذ القرار وتسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية الأخرى، علماً بأن الهيئة نفذت 265,645 خدمة مقدمة إلى وزارة العدل عبر نظام (نافذ)، وما يقارب 1,550 خدمة لبقية الأجهزة الحكومية عبر نظام (مكّن) خلال عام 2019م. كما أن هناك عدد من طلبات التكامل تحت الدراسة مع عدد من الجهات الحكومية. أما ما يتعلق بالوقت المستغرق لإنجاز الخدمة فيمكن الاطلاع على الإجراء الذي اتخذته الهيئة حيال الأمر السامي رقم (20223).

- فيما يتعلق بالبند "ثالثاً" تكاملت الهيئة مع محاكم التنفيذ عبر نظام "نافذ"، وصممت وفعلت نظام "مكّن" لأتمتة طلبات واستفسارات الجهات الحكومية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب؛ ويجري العمل حالياً على الآتي:
  1. التكامل مع مؤسسة النقد العربي السعودي عبر منصّة "تنفيذ".
  2. التكامل مع مركز المعلومات الوطني لتفعيل خاصيّة "الرقم الموحد".

  وجاري التنسيق في هذا الشأن مع الجهات الحكومية التالية:
  1. الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين.
  2. النيابة العامة.
  3. مركز تحقيق كفاءة الانفاق.
  4. الربط مع نظام «مراسلات» للجهات الحكومية.

(2)
اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

عقد مجلس الهيئة 148 اجتماعاً خلال عام 2019م مقارنة بـ 139 اجتماعاً خلال عام 2018م، ويوضح الجدول رقم (5) اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من أعضائه، أما الجدول رقم (6) فيوضح عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء لعام 2019م.

عقد مجلس الهيئة

148

اجتماعاً خلال عام 2019م

الجدول رقم (5):

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

عدد الحضور	العـــدد	
	عام 2018م	عام 2019م
كامل الأعضاء	77	74
4 أعضاء	47	62
3 أعضاء	15	12
الإجمالي	139	148

الجدول رقم (6):

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء عام 2019م

أعضاء مجلس الهيئة	عدد اجتماعات مجلس الهيئة	
	حضور	عدم حضور
معالي رئيس مجلس الهيئة	129	19
سعادة نائب رئيس المجلس الأستاذ يوسف البليهد	133	15
عضو المجلس الأستاذ أحمد الراجح	135	13
عضو المجلس الأستاذ خالد الحمود	126	22
عضو المجلس الأستاذ خالد الصليع	131	17

وأصدر مجلس الهيئة خلال عام 2019م 507 قراراً مقارنةً بـ 489 قراراً عام 2018م. واحتلت القرارات المتعلقة بمحور "تعزيز الثقة" في استراتيجية السوق المالية المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة 48.7 %، تلتها القرارات المتعلقة بمحور " ممكنات التنفيذ " بنسبة 16.6 %. (الجدول رقم (7)).

بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة المتعلقة بمحاور الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 566 موضوعاً عام 2019م مقارنة بـ 555 موضوعاً عام 2018م، واحتلت

أصدر مجلس الهيئة

507

قراراً عام 2019م

الموضوعات المتعلقة بمحور "تعزيز الثقة" المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة 46.5 % تلتها الموضوعات المتعلقة بمحور "ممكنات التنفيذ" بنسبة 18.6 % عام 2019م. (الجدول رقم (7)).

الجدول رقم (7):
قرارات مجلس الهيئة مصنفة بحسب محاور وموضوعات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية.

محاور الخطة الاستراتيجية للسوق المالية	عدد الموضوعات المناقشة المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية		عدد القرارات الصادرة المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية	
	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م
تسهيل التمويل	100	91	90	83
تحفيز الاستثمار	58	39	41	30
تعزيز الثقة	245	263	224	247
بناء القدرات	50	68	46	63
ممكنات التنفيذ	102	105	88	84
الإجمالي	555	566	489	507

(3)
القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة

بلـغ عدد موظفي الهيئـة 768 موظفاً/موظفةً في عـام 2019م، بزيـادة 9.9 % مقارنةً بعـام 2018م؛ حيـث انضـم إلـى الهيئـة 109 موظفًا/موظفـةً جديداً، في حين اسـتقال 40 موظفاً/ موظفةً. وبلغت نسـبة التوطين 99.2 %، وشـكلت الموظفات السعوديات نسـبة 19.0 % مـن إجمالـي القوى العاملة (الجـدول رقم (8)، و(الجـدول رقم (9) ويتميز موظفـو الهيئـة بالمؤهـلات العلميـة العاليـة؛ فقـد بلغت نسـبة الحاصلين علـى درجة البكالريوس والدراسـات العليا (دبلوم عالي وماجسـتير ودكتوراه) نحو 82.0% من إجمالي منسـوبي الهيئة (الجدول رقـم (10)).

نسـبـة التوطين
% 99.2

الجدول رقم (8):
توزيع القوى العاملة

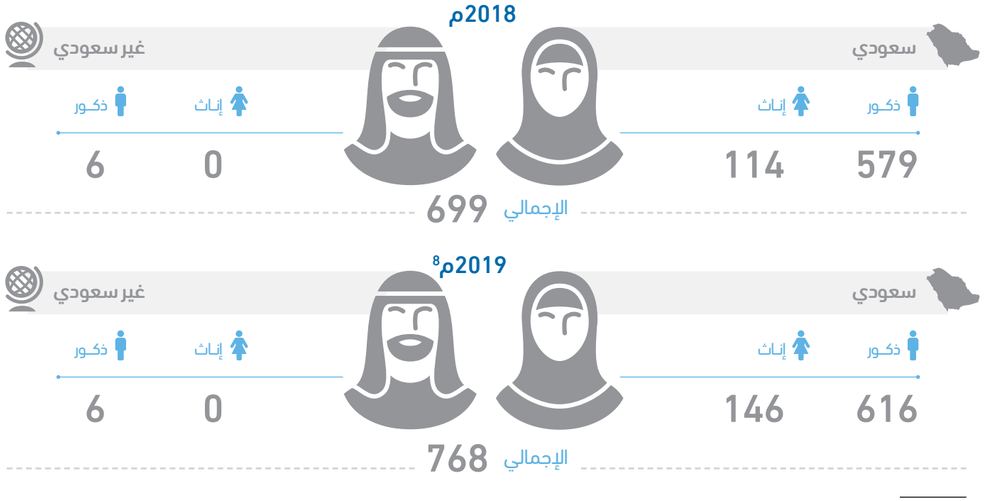

8| بما فيهم 32 موظفا/موظفةً من منسوبي الأكاديمية المالية.

الجدول رقم (9):
الموظفون الجدد والمستقيلون

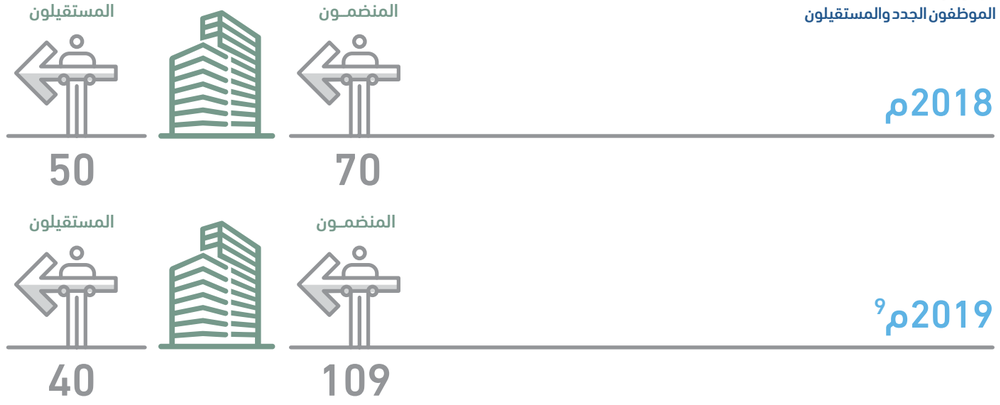

الجدول رقم (10):
التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

الثانويـة العامـة فما دونها

عام 2018م	العـدد 62
	النسبة من الإجمالي % 8.9
عام 2019م	العـدد 61
	النسبة من الإجمالي % 7.9

البكالوريوس

عام 2018م	العـدد 306
	النسبة من الإجمالي %43.8
عام 2019م	العـدد 344
	النسبة من الإجمالي %44.8

دكتوراه

عام 2018م	العـدد 1
	النسبة من الإجمالي %0.1
عام 2019م	العـدد 4
	النسبة من الإجمالي %0.5

دبلـوم

عام 2018م	العـدد 71
	النسبة من الإجمالي %10.2
عام 2019م	العـدد 77
	النسبة من الإجمالي %10.0

دبلوم عالي / ماجستير

عام 2018م	العـدد 259
	النسبة من الإجمالي %37.1
عام 2019م	العـدد 282
	النسبة من الإجمالي %36.7

الإجمالي

عام 2018م	العـدد 699
عام 2019م[9]	العـدد 768

9| بما فيهم 32 موظفا/موظفةً من منسوبي الأكاديمية المالية.

برامج التدريب والتطوير

واصلت الهيئة توفير البرامج التدريبية وفُرص إكمال الدراسة داخل المملكة وخارجها لمنسوبيها، رغبةً منها في رفع مستوى تأهيل منسوبيها في جميع المجالات المتعلقة بعملها؛ فأقامت الهيئة 38 برنامجاً تدريبياً داخلياً، وصل عدد الملتحقين بها إلى 741 مشاركاً/ مشاركةً، فيما بلغ عدد برامج التدريب الخارجية 556 برنامجاً تدريبياً خارجياً، ووصل عدد الملتحقين بها إلى 553 مشاركاً/مشاركةً بنهاية عام 2019م. أما المبتعثون لنيل البكالوريوس والماجستير والدكتوراة خارج المملكة فقد بلغ عددهم 20 موظفاً وموظفةً. (الجدول رقم (11)).

الجدول رقم (11):

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية

البرنامج	عدد المشاركين/المشاركات	
	عام 2018م	عام 2019م[10]
برامج التدريب الداخلية	525	741
برامج التدريب الخارجية	515	553
برنامج التدوير الوظيفي	8	7
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	36	28
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	6	6
برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية	4	8
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة[11]	20	20

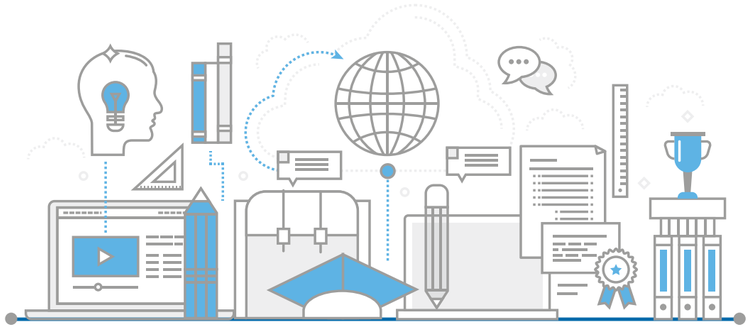

10| بما فيهم منسوبي الأكاديمية المالية.
11| كما في نهاية الفترة.

المسؤولية الاجتماعية

تجدر الإشارة إلى أن للهيئة مساهمات اجتماعية بالتدريب على رأس العمل داخل الهيئة للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات، وأطلقت الهيئة عام 2019م **"برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين"** في نسخته السادسة، وبلغ عدد الملتحقين به 36 متدرباً/ متدربةً، موزعين على سبعة مسارات تخصّصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

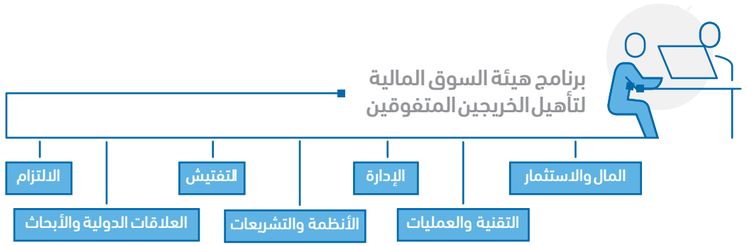

كذلك للهيئة مساهمات فعّالة في **برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة**، وتهيئتهم للعمل في أي جهة بعد تخرجهم؛ وقد التحق بهذا البرنامج 123 طالبًا وطالبةً خلال عام 2019م.

كذلك أطلقت الهيئة **"برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين للأشخاص المرخص لهم"** في نسخته الثانية خلال مارس عام 2019م، لرفع مستوى معرفة المشاركين فيه بالجوانب الفنية والنظامية لأعمال وأنشطة الأوراق المالية بحيث يصبح خريجو هذا البرنامج جاهزين للعمل في قطاع السوق المالية دون الحاجة إلى إعادة تأهيلهم مرة أخرى، وبلغ عدد المنضمين للبرنامج 14 متدرباً/متدربةً.

(4)
برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسـوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

برنامج التوفير والادخار

وصل عدد المشـاركين في البرنامج حتى نهاية عـام 2019م إلى

545 موظفًا وموظفةً

% 70.6 النسبة من إجمالي موظفي الهيئة المستحقين.

برنامج التمويل السكني

بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حتى نهاية عام 2019م

137 موظفًا وموظفةً

% 17.7 النسبة من إجمالي موظفي الهيئة المستحقين.

(5)
مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

المبانـي والأراضـي المملوكـة والمسـتأجرة للهيئة تتألـف من:

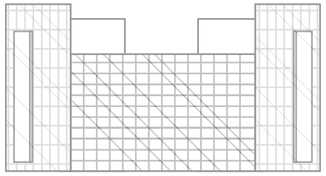

مملوكـــة

- مبنى مقر هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض

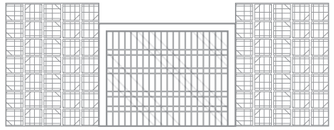

مستأجـــرة

- مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني -الرياض
- مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي-الرياض، مخصصة للزوار والموظفين

(6)
بيئة العمل المادية في الهيئة

تتشـكل المكونات الرئيسـية لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسـب مـا وردت في الدليـل الإرشـادي للأجهزة الحكومية الصـادر عن وزارة الخدمـة المدنية من:

المكونات الرئيسية لبيئة العمل المادية كما في الدليل

- تصميم المكاتب
- استخدام الألوان في المكاتب
- تأثيث المكاتب
- تهيئة أماكن استقبال المستفيدين
- التكـييف
- الإضـاءة والصوتيات
- الهدوء والحد من الضوضاء
- تجميل المكاتب
- تنظيم وترتيب مكان العمل
- الأمن والسلامة
- النظافة
- الخدمات المساندة

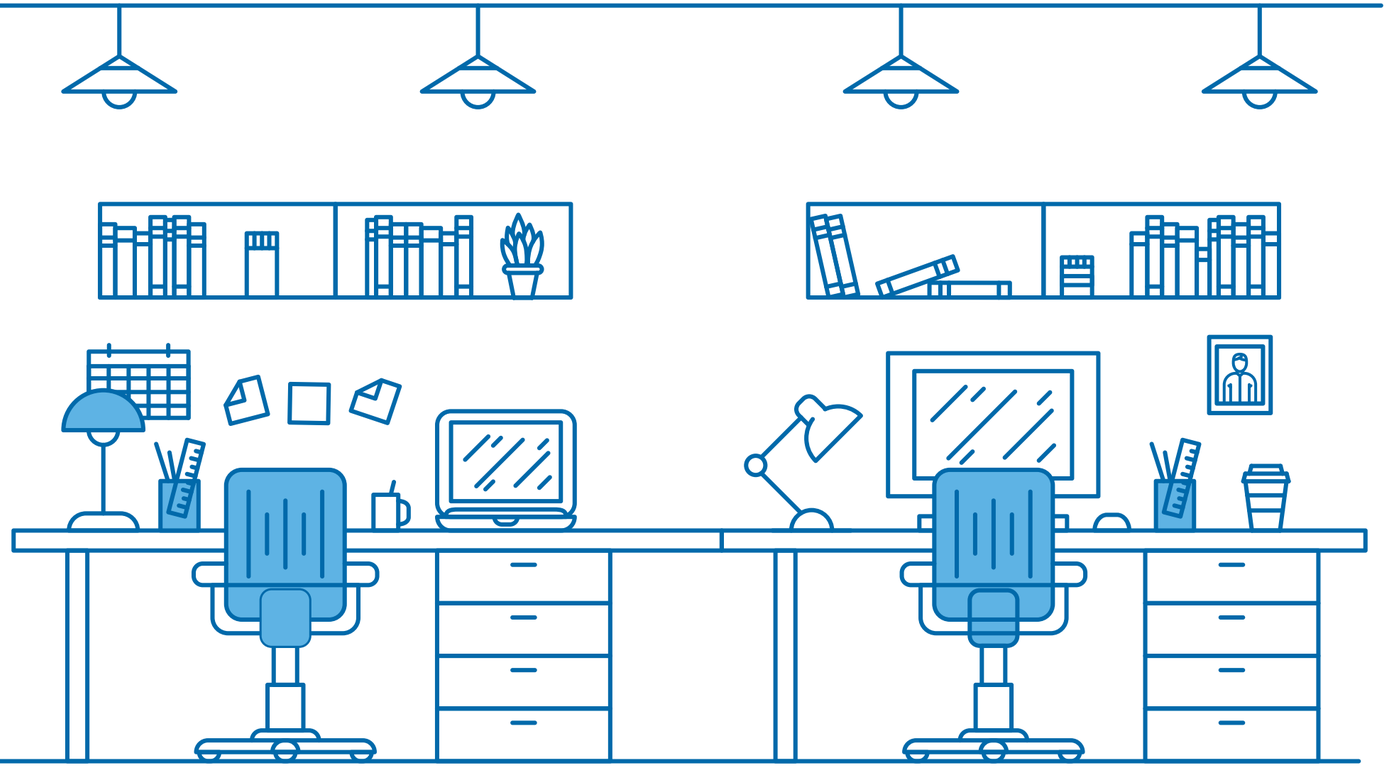

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

عدد العناصر التي يغطيها الدليل

342 عنصراً

عدد العناصر المطبقة في الهيئة حالياً

316 عنصراً

عدد العناصر القابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة

13 عنصراً

توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.	الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.	تخصص الجهة يوماً دورياً في السنة لنظافة المكاتب.	مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة.
لوحات تشكيلية معبرة عن الموروث الاجتماعي.	أجهزة تدفئة "مركزية ومنفصلة".	تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة.	أجهزه ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية.
استخدام الإضاءة الباردة.	توفير أجهزة توليد وقياس الرطوبة.	الالتزام بكود البناء السعودي فيما يخص السلامة والصحة.	استخدام مكانس مصنوعة من الألياف الدقيقة.

مخارج طوارئ للمصلى.

عدد العناصر التي لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة

13 عنصراً

استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها.	تقع الجهة في محيط المصانع والورش.	تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء.
الاستفادة من النفايات في المكاتب لإعادة تدويرها.	تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية.	تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء.
تحليل مياه الشرب.	تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة.	يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء.
تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء.	تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية.	يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء.

توفير ثلاجة مياه في المصلى.

(7)
مركز الوثائق والمحفوظـــات

أصـدر مجلـس الهيئـة قـراره بتغييـر اسـم "إدارة الوثائـق والمحفوظـات" ليكـون **"مركز الوثائق والمحفوظات"** تنفيذاً لقرار مجلس الـوزراء رقم (9) وتاريخ 1438/1/2هـ القاضي بالموافقة على الترتيبات التنظيمية لمراكز الوثائق والمحفوظات في الأجهزة الحكومية، كذلـك اعتمـد المجلـس لائحـة الوثائـق والمحفوظـات، ودليل سياسـات مركـز الوثائق والمحفوظات. ويسـاهم المركز في تمكيـن وكالات وإدارات الهيئة من حفظ واسـترجاع الوثائق بكفـاءة وفعالية.

أبرز مهام ومسؤوليات المركز:

- حفـظ وثائـق الهيئـة وفـق سياسـات وإجـراءات الأرشـفة، بحسـب متطلبـات المركـز الوطنـي للوثائـق والمحفوظـات وضوابطـه.
- تنظيم وفهرسـة وأرشـفة الوثائق وفقاً للضوابط والآليات المعتمدة، والتأكد مـن اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية اسـترجاعها عند الحاجة.
- التنسـيق مـع تقنيـة المعلومـات لضمـان شـمولية عمليـات التخزين والأرشـفة الرقميـة ودقتهـا.
- ترميـم الوثائق التـي تعرضت للضرر، وكذلك إتـلاف الوثائق التي انتفت الحاجـة إليها وفق الضوابط المعتمدة فـي هذا الخصوص.
- التقييم الـدوري لمواقع حفظ الوثائق وأوعيتهـا للتأكد من عدم وجود ما قد يـؤدي إلى تلفها.

أبرز إنجازات المركز عام 2019م:

- تمثيل الهيئـة فـي المؤتمـر الدولـي الأول للمركـز الوطنـي للوثائـق والمحفوظـات الـذي عُقد بتاريخ 2019/03/24م تحـت رعايـة خـادم الحرميـن الشـريفين – حفظـه الله – بتنظيمٍ من المركـز الوطنـي تحـت عنـوان "دور الأرشـيفات العربية فـي دعـم مجتمـع المعرفـة العربي بين التحديـات والتطلعات المسـتقبلية"، ومشـاركة بورقـة عمل عن تطبيـق إدارة المعرفة.
- عقـد ثـلاث ورش عمل بعنوان "مفهـوم إدارة المعرفة ودور مديري المشـاريع فـي إثرائهـا" لعـدد من طالبات وعضـوات هيئـة التدريس بكليـة إدارة الأعمال فـي جامعة الأميرة نـورة بنت عبد الرحمن، واطلاعهن علـى تجربة الهيئة فيما يخـص التطبيق العملـي لإدارة المعرفة، وتبيان نقاط الالتقاء بين إدارة المعرفة وإدارة المشـاريع، والاقتصاد المعرفـي، ورؤية المملكة 2030.
- تصميـم منصة لتوثيق المواد التدريبية للموظفين الذيـن حضروا برامج تدريبية، وإتاحتهـا لكافة منسـوبي الهيئة تعميمًا للفائدة علـى باقي الموظفين وتعزيز المبادرات الرامية إلى نشـر المعرفة.
- إعـداد دليـل إرشـادي لأمنـاء الوثائق يحـوي التعاريـف المهمة، ومهـام أمين الوثائـق، وأهم الإجـراءات والنماذج والمراجع، إضافة إلى المعايير التي يتم على ضوئها تكريم أميـن الوثائق.
- المشـاركة في تنفيذ متطلبات الأمن السيبراني، وملاحظات برنامج التعاملات الحكومية "يسّر" فيما يخص حوكمة وإدارة البيانات.
- نشـر (22) حزمـةً مـن البيانـات المفتوحـة علـى موقع "يسّـر" من خـلال بوابة البيانـات المفتوحـة لبرنامج "يسّـر".

ويعمل المركز حالياً على تحقيق الآتي:

- استكمال خدمات المسح الضوئي لوثائق الهيئة.
- تفعيل وتطوير أدوات بناء وتداول المعرفة.
- تكثيف مبادرات نشر الوعي بأهمية تداول ونشر المعرفة ودورها في تطوير الموظف والمنظمة.
- الربط مع الجهات الحكومية من خلال نظام "مراسلاتي" تمهيدًا لاستبعاد التعاملات الورقية بين الجهات الحكومية أو الحدّ منها قدر الإمكان.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الثاني:
اللجان

2

(1) اللجنة الإدارية

صدرت لائحة اللجنة عن مجلس الهيئة بالقـــرار رقـم (2-69-2016) وتاريـخ 1437/9/3هـ الموافـــق 2016/6/8م، بناءً على نظام الســـوق الماليـة الصادر بالمـرسوم الملكـي رقـم (م/30) وتـاريـــخ 1424/6/2هـ، المعدلة بقرار المجلس رقـم (1-44-2018) وتاريخ 1439/08/02هـ الموافق 2018/04/18م، المعدلة بقرار المجلس رقم (3-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافـق 2019/11/05م. وتتكون عضويـة اللجنة على النحو الآتي:

- **رئيس المجلس** — رئيسًا للجنة
- **نائب رئيس المجلس** — نائب رئيس اللجنة
- **مدير عام التواصل وحماية المستثمر** — عضـوًا
- **الأمين العام لمجلس الهيئة** — عضوًا وأمينًا للجنة
- **وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية** — عضـوًا
- **مدير عام الإدارة العامة للمخاطر** — عضـوًا
- **وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية** — عضـوًا
- **وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ** — عضـوًا
- **مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية** — عضـوًا
- **وكيل الهيئة للموارد المؤسسية** — عضـوًا
- **وكيل الهيئة لمؤسسات السوق** — عضـوًا
- **مدير عام الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات** — عضـوًا
- **مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات** — عضـوًا

وقد عقدت اللجنة

37 اجتماعا، بحضور كامل الأعضاء، خلال عام 2019م ناقشت خلالها

87 موضوعاً مدرجة على جدول أعمالها.

(2) لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (6-106-2019) وتاريخ 1441/02/03هـ الموافق 2019/10/02م أُعيد تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتكون بموجبه من:

1.	رئيس المجلس	رئيساً
2.	عضو مجلس الهيئة الأستاذ أحمد بن راجح الراجح	نائباً للرئيس
3.	مساعد وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
4.	مساعد وكيل الهيئة لمؤسسات السوق	عضواً
5.	مساعد وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ	عضواً
6.	مساعد وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية	عضواً
7.	مساعد وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية	عضواً
8.	المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات	عضواً
9.	المدير العام للتواصل وحماية المستثمر	عضواً
10.	المدير العام لتقنية المعلومات	عضواً
11.	مدير إدارة أمن المعلومات	عضواً

وقد عقدت اللجنة

11 اجتماعاً خلال عام 2019م ناقشت خلالها

45 موضوعاً وأصدرت في شأنها عدد

34 قراراً وتوصية.

ومن أهم مسؤوليات اللجنة

- وضع واعتماد خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة في ضوء الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والإشراف على تنفيذها.
- مراجعة واعتماد المشاريع الإلكترونية ومراجعة التهديدات والمخاطر المحتملة على الخدمات والأنظمة الإلكترونية في الهيئة.
- التنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى في هذا الخصوص.

ومن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة:

1. اعتماد معايير الأولويات لتنفيذ أتمتة أعمال وخدمات الهيئة.
2. الموافقة على البدء في تنفيذ برنامج أتمتة أعمال وخدمات الهيئة المشتملة المشاريع التالية:
   - مشروع إدارة التزام المنتجات الاستثمارية المرحلة الثالثة
   - مشروع الرخص والتسجيل
   - نظام التحقيق
   - نظام إدارة الزوار
   - مشروع أتمتة اجراءات القوائم المالية
   - مشروع أتمتة اجراءات حوكمة الشركات
   - مشروع تطوير منصة التوظيف في الهيئة
   - أتمتة اجراءات القوائم المالية
   - مشروع المؤشرات التشغيلية
   - التضليل الإلكتروني
   - مشروع توسعة البنية التحتية لتلبية متطلبات خدمة المكاتب الذكية
   - مشروع نظام مراقبة قواعد البيانات
   - مشروع تمويه البيانات
   - مشروع نظام الإتصالات الموحدة
   - مشروع نظام مركز الاتصال
   - مشروع منصة إدارة علاقات العملاء (CRM)
   - إدارة حماية المستثمر ومعالجة البلاغات
   - خدمة الدعوى الجماعية
3. مشروع إدارة المخاطر المتكاملة (GRC):
   - التفتيش على مؤسسات السوق
   - إدارة المخاطر الداخلية
   - إدارة التدقيق الداخلي
4. تحسينات على الأنظمة التالية:
   - نظام الجمعيات العمومية
   - نظام إتمام واتباع أفضل الممارسات في التطوير
   - نظام إنجاز - المرحلة الثالثة
   - نظام الرقابة - المرحلة الثالثة
   - تحسينات نظام إصدار المنتجات الاستثمارية - المرحلة الثالثة
5. الربط والتكامل مع الجهات الحكومية التالية:
   - مؤسسة النقد العربي السعودي
   - الربط الإلكتروني والتكامل مع مركز المعلومات الوطني
   - الربط مع منصة مراس
   - مشروع تطبيق الرقم الموحد للمنشآت غير الحكومية المبتدئ بالرقم 7
6. دراسة متطلبات الأعمال لأتمتة أعمال التحليل المالي لإدارة التحقيق
7. الالتزام بضوابط هيئة الأمن السيبراني

وقد أصدر برنامج "يسّر" تقرير مؤشر نضج الخدمات للربع الثالث مؤخرًا، حيث كانت قيمة مؤشر نضج تحول خدمات الهيئة الرئيسية هيئة السوق المالية في الربع الثاني من عام 2019م "60 %"، ثم تقدمت لتصبح "64.41 %" في نهاية الربع الثالث أي عند الفئة الصفراء.

(3) اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

تتولى اللجنة فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة وتداول وفق ما قضى به نظام السـوق المالية، وتفعيل مهام شـركة السـوق المالية السـعودية (تداول) واختصاصاتها الواردة في النظام. وقد أُعيد تشـكيل اللجنـة نظراً إلى صدور الأمر الملكي القاضي بإعادة تشـكيل مجلـس الهيئة، فأصدر المجلس قـراره رقـم (6-98-2017) وتاريخ 1439/2/12هـ الموافق 2017/11/1م بأن يبقى عدد أعضائها كما هـو خمسـة أعضاء من الهيئة وخمسـة أعضـاء من تداول، في حين أسـندت مهمة رئاسـة اللجنة إلى سـعادة نائب رئيس مجلس الهيئة الأسـتاذ/ يوسـف بن حمد البليهد، واستمرت اللجنة على تشكيلها عـام 2019م المكون من:

أسندت مهمة رئاسة اللجنة إلى سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة الأستاذ/ يوسف بن حمد البليهد

هيئة السوق المالية Capital Market Authority — ممثلو الهيئة

1	نائب رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
2	عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن عبد العزيز الحمود	عضواً
3	وكيل الهيئة لمؤسسات السوق	عضواً
4	وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية	عضواً
5	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ	عضواً
6	الأستاذ محمد بن عبد الله آل بنيان	مقرراً

تـداول Tadawul — ممثلو تداول

1	الدكتور عبد الله بن حسن العبد القادر	عضواً
2	الأستاذ عبد العزيز بن عبد المحسن بن حسن	عضواً
3	الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف	عضواً
4	الأستاذ خالد بن عبد الله الحصان	عضواً
5	مدير عام الإدارة العامة للسياسات	عضواً

(4) لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة

أسس مجلس الهيئة لجنة تعنى بالإشراف على تفتيش الشركات المدرجة، وتشارك في عضويتها بعض وكالات الهيئة برئاسة سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة. إذ تتولى اللجنة وفق أطار العمل المعتمد لها مهمة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة بناءاً على حالة اشتباه وقعت أو توشك أن تقع في مخالفات جسيمة أو قضايا جنائية تختص الهيئة بضبطها أو التحقيق فيها.

ويتمحور أطار عمل اللجنة على الآتي:

1. توضيح كيفية رفع مقترح التفتيش لصاحب الصلاحية من حيث الجهة المعنية بالرفع وآلية رفع المقترح ومتظلباته.
2. توضيح وتحديد نقاط التفتيش من حيث الاختصاص والمتطلبات والأدوار.
3. تكوين اللجنة التوجيهية وتسمية أعضاؤها وبيان مهامها بما يسهم ويساعد على حسم نقاط النقاش وجمع الآراء بشأن إجراءات التفتيش والتسريع بها.

وتم تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-16-2019) وتاريخ 1440/06/13هـ الموافق 2019/02/18م على النحو الآتي:

- نائب رئيس مجلس الهيئة الأستاذ يوسف بن حمد البليهد — رئيساً
- عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن محمد الصليع — نائباً للرئيس
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ — عضواً
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية — عضواً
- المستشار القانوني للمجلس — عضواً
- مدير عام القوائم المالية ومراجعي الحسابات — عضواً

وقد عقدت اللجنة

9 عقدت اللجنة 9 اجتماعات خلال عام 2019م، ستة منها بحضور جميع الأعضاء، ناقشت خلالها

19 موضوعاً مدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت **15** قراراً.

(5) لجنة تطوير الموارد البشرية

بناءً على قرار مجلس الهيئة (4-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م، أعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

- عضو مجلس الهيئة الأستاذ أحمد بن راجح الراجح — رئيساً
- وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية — نائبًا للرئيس
- وكيل الهيئة لمؤسسات السوق — عضواً
- وكيل الهيئة للموارد المؤسسية — عضواً
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية — عضواً
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ — عضواً
- مدير إدارة الموارد البشرية — عضواً

ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم المجلس رقم (3-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م، تشتمل مهام اللجنة الآتي:

1. رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
2. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
3. المصادقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية ومن ثم رفعها لصاحب الصلاحية للموافقة عليها.
4. وضع الضوابط المنظمة لجميع برامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.
5. دراسة الترشيحات المتعلقة ببرامج التعليم من حيث مدى الحاجة وتوافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها واعتمادها.
6. دراسة الترشيحات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية واعتمادها.
7. دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية، بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب، والإلتحاق ببرنامج تدريب عملي بعد التخرج وغيرها، والتقرير بشأنها.
8. الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب واتخاذ ما يلزم حيالها.
9. المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والتوصية باعتمادها من صاحب الصلاحية.

وقد عقدت اللجنة **19** اجتماعا خلال عام 2019 ناقشت خلالها **63** من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت **48** قراراً.

(6) لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في هيئة السوق المالية

يهدف الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية إلى تمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرامج التوعية في السوق المالية المتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتمويل وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم، والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية. أُنشئت اللجنة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-46-2017) بتاريخ 1438/7/22هـ الموافق 2017/4/19م، وتم تشكيل اللجنة بقرار المجلس رقم (7-49-2017) على النحو الآتي:

.1	عضو من أعضاء مجلس الهيئة يعيّنه المجلس ويكون	رئيس اللجنة
.2	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
.3	وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية	عضواً
.4	مدير عام التواصل وحماية المستثمر	عضواً
.5	عضوًا مستقلًا من خارج الهيئة ويكون من ذوي الخبرة والاختصاص	يعيّنه المجلس

وأُعيد تشكيل اللجنة بقرار المجلس رقم (5-14-2019) وتاريخ 1440/06/02هـ الموافق 2019/02/11م لتتكون من الأعضاء التالية أسمائهم:

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضو مجلس الهيئة
رئيساً للجنة

الأستاذ
عبدالله بن عبدالقادر شيبة الحمد
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

الأستاذ
نايف بن عبدالعزيز الدغيثر
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
عضواً

الدكتور
عبيد بن سعد العبدلي
عضو خارجي

الأستاذ
علي بن سليمان الدخيل
عضواً

ومن مهام اللجنة:

رسم السياسة العامة للحساب بما يحقق الأهداف المرجوة من تمويل الأنشطة والبرامج المشار إليها في المادة الثالثة من لائحة الحساب التمويلي.

دراسة طلبات التمويل المقدمة إلى اللجنة وإصدار قرارات التمويل وفقاً لأحكام لائحة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية ومتابعة تنفيذها.

إقرار الإجراءات الإدارية والمالية المنبثقة عن سياسات الحساب المعتمدة واللازمة لعمل الحساب.

وضع الضوابط المنظمة لعملية التمويل من الحساب.

المصادقة على خطة وميزانية الحساب ومن ثم رفعها لصاحب الصلاحية للموافقة عليها ضمن الموازنة السنوية للهيئة، وذلك بما لا يتجاوز الفائض النقدي المرحل للحساب والإيراد المتوقع خلال عام الموازنة.

إعداد قواعد عمل الحساب والإجراءات اللازمة لتنفيذ أنشطته بما يتوافق وجدول الصلاحيات المعتمد في الهيئة.

اقتراح مؤشرات أداء الحساب والتوصية للمجلس بإقرارها.

الاطلاع على تقارير حالة الأنشطة والبرامج التي تم تمويلها عن طريق الحساب وإصدار التوصية المناسبة بشأنها.

وقد عقدت اللجنة

10 اجتماعات خلال عام 2019م، ناقشت خلالها **20** موضوعًا مدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت **19** قراراً، وعقدت **07** اجتماعات بكامل الأعضاء.

(7) لجنة المراجعة

وفقاً للائحة عمل اللجنة في المادة الثالثة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/09/03هـ، الموافق 2016/06/08م، ودون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس المنصوص عليها في النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تكون اللجنة مسؤولة عن التالي:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.
3. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.
4. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
5. تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه.
6. التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو نظامية داخل الهيئة.
7. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
8. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
9. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يتم الاجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
10. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
11. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها.
12. إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة.
13. دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.
14. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

عقدت اللجنة

08 اجتماعا خلال عام 2019 ناقشت خلالها

36 موضوعًا مدرجة على جدول أعمالها

وتلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات.

أُعيد تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-71-2018) وتاريخ 1439/10/18هـ الموافق 2018/07/02م المتضمن الموافقة على إعادة تشكيل لجنة المراجعة على النحو الآتي:

الأستاذ
خالد بن محمد الصليع
عضو مجلس الهيئة
رئيساً

الدكتور
خالد بن محمد الطويل
عضو مستقل
نائباً للرئيس

الدكتور
عبدالملك بن عبدالله الحقيل
عضو مستقل
عضواً

وصدرت الموافقة على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (3-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م.
وقد عقدت اللجنة 8 اجتماعات خلال عام 2019م، ناقشت خلالها 36 موضوعًا مدرجة على جدول أعمالها، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس لاعتمادها إضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها اللجنة ما يلي:

IPSAS — التحول للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS

فحص جودة أعمال التدقيق الداخلي والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية ذات الصلة.

(8) اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

تمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (1-22-2019) وتاريخ 1440/6/29هـ الموافق 2019/3/6م بإعادة تشكيلها لتضم في عضويتها عددًا من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة، وهم:

- **الأستاذ عماد بن صالح الخراشي**
  محافظ الهيئة العامة للأوقاف
- **الدكتور ملحم بن حمد الملحم**
  محام ومستشار قانوني، مؤسس - مكتب الملحم محامون ومستشارون
- **الدكتور عدنان بن عبدالفتاح صوفي**
  المؤسس والشريك التنفيذي - مكتب د. عدنان عبدالفتاح صوفي للاستشارات الإدارية (رئيس اللجنة)
- **الأستاذ طارق بن زياد السديري**
  الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - شركة جدوى للاستثمار
- **الأستاذ عبد الوهاب بن عبد الكريم البتيري**
  الشريك المؤسس - شركاء وتر (نائب رئيس اللجنة)
- **الأستاذة رانيا بنت محمود نشار**
  الرئيس التنفيذي - مجموعة سامبا المالية
- **الدكتور رولاند غاشتون بيليغاردي**
  مستشار الرئيس التنفيذي في (تداول)
- **الأستاذ فهد الدهيس المالكي**
  الشريك المدير - مكتب محمد الضبعان وشركاه بالتعاون مع إيفرشدس سذرلاند
- **الدكتور عبدالعزيز بن حمد القاعد**
  أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة دار العلوم
- **الأستاذ راشد بن سعود الرشود**
  شريك - شركة ارنست ويونغ السعودية
- **الأستاذ عبدالسلام بن عبدالله المانع**
  وكيل وزارة التجارة والاستثمار للتجارة الداخلية
- **الأستاذ علي بن فهد المرزوقي**
  رئيس إدارة الالتزام - الأهلي كابيتال

مهـام اللجنـة

- تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات قد يطلب مجلس الهيئة أو رئيس مجلس الهيئة دراستها.
- مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة.
- إبداء الرأي والتوصية حول ما يسهم في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

وقـد عقدت اللجنـة خلال دورة أعمالها الخامسـة عـام 2019م خمسـة اجتماعات، وقدمـت عـدة مقترحـات وتوصيـات ، وفيما يلي أبـرز الموضوعات التي نوقشـت:

- الخطة الاستراتيجية للهيئة وأهم الإنجازات.
- الإدراج المزدوج.
- سوق المشتقات المالية.
- مختبر التقنية المالية ونموذج عمل المستشار الآلي.
- مشروع تطوير لائحة الأشخاص المرخص لهم وتطوير أنشطة أعمال الأوراق الماليـــة.
- تعديل نظام السوق المالية.
- الصناديق العقارية المتداولة.
- سياسة تعليق أسهم الشركات المدرجة.
- استخدام الشركات المدرجة لنموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية.

(9) لجنة المنشآت المالية المرخصة

شُـكلت اللجنـة لمناقشـة الموضوعـات والتحديات المشـتركة التي تهم الأشـخاص المرخص لهم، وتعتبر نقطة التواصل الرئيسـية بين الأشـخاص المرخص لهم والهيئة. وتتكون اللجنة مـن الآتي:

الأستاذ
خـالد البـداح
رئيس اللجنة
شركة جولدمان ساكس العربية السعودية

الأستاذ
هيثم الغنام
نائب الرئيس
شركة جدوى للاستثمار

الأستاذة
خلود الدخيل
عضـو
مجموعة الدخيل المالية

الأستاذ
فهد السعود
عضـو
شركة ألفا المالية

الأستاذ
باسل الغلايني
عضـو
مجموعة بي أم جي المالية

الأستاذ
علي المرزوقي
عضـو
شركة الأهلي المالية

الأستاذ
بسام المبارك
عضـو
شركة العربي الوطني للاستثمار

الأستاذ
فيصل ملائكة
عضـو
شركة الأول كابيتال

الأستاذ
بدر العنزي
عضـو
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي

الأستاذ
محمد الرميزان
عضـو
شركة الجزيرة للأسواق المالية

مهام اللجنة ومسؤولياتها:

- مناقشـة المواضيـع التي تهم الأشـخاص المرخص لهم ودراسـة التحديـات المتعلقـة بهـم والتي تسـاهم في تعزيز نمو السـوق واسـتقراره وطـرح المبـادرات وإبداء الـرأي فـي كل مـا مـن شـأنه المسـاهمة فـي تطويـر السوق.
- مناقشـة المواضيـع التي تطـرح من قبل الهيئـة وإبداء المرئيات حيالها.
- اقتـراح المواضيـع التـي تهـم الأشـخاص المرخص لهم ليتم عرضها فـي ورش العمل والمؤتمرات التي تعقدها الهيئة.
- المسـاهمة فـي إقامة المعـارض التوعويـة والإعلانية للأشـخاص المرخـص لهم.

وقـد عقـدت اللجنـة 4 اجتماعـات فـي عـام 2019م، وناقشـت العديـد مـن المواضيـع مـن أبرزهـا مـا يلـي:

1. الأهـداف الاسـتراتيجية للهيئـة والمبـادرات الخاصـة بالأشـخاص المرخـص لهـم.
2. تنظيم ملتقى الأشخاص المرخص لهم
3. مبـادرات الهيئـة فـي رفـع مسـتوى الأمـن السـيبراني للأشـخاص المرخـص لهـم.
4. تطوير اختبارات الهيئة التأهيلية.
5. اعتماد دليل عمل اللجنة.

(10) اللجنة الدائمة للوثائق

تـم إنشـاء اللجنـة بتاريـخ 1437/5/8هـ الموافـق 2016/2/17م بموجـب القـرار الإداري رقـم (ق/16/23/1)؛ لتكـون مرجعـاً رئيسـياً لشـؤون الوثائق بالهيئـة بما يكفل التطبيق الأمثل للائحة الوثائـق والمحفوظات والأنظمة المتعلقـة بالوثائق والمحفوظـات ولوائحهـا وسياسـتها وإجراءاتها. وتضم فـي عضويتهـا كل من:

- وكيل الهيئة للموارد المؤسسية — رئيساً
- مدير عام الإدارة العامة للمخاطر — عضـواً
- مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات — عضـواً
- مدير إدارة الاستشارات القانونية — عضـواً
- مدير مركز الوثائق والمحفوظات — عضـواً
- الأستاذ محمد آل بنيـان — مقرراً

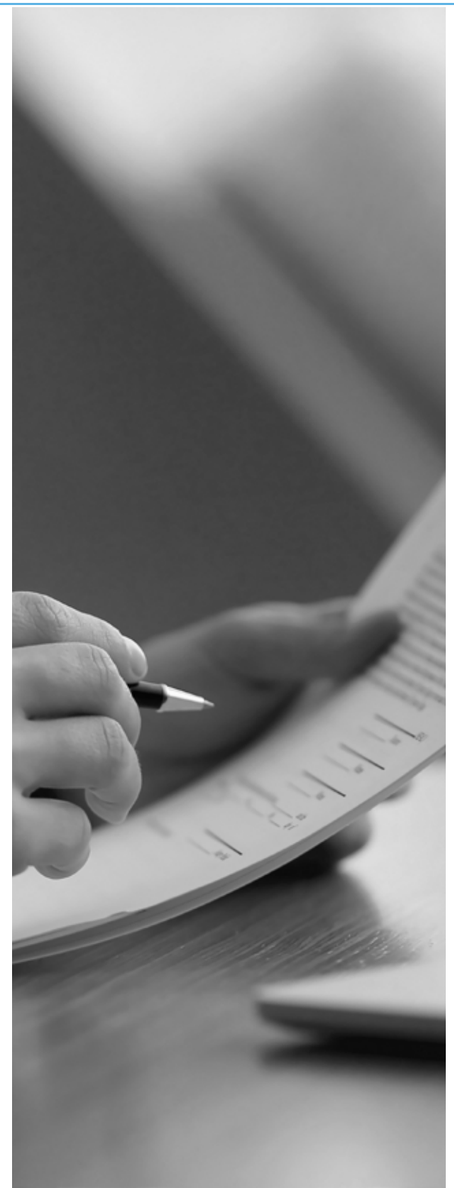

ومن مهام اللجنة:

- الإشـراف على الدراسـات التنظيمية والإجرائية المتعلقة بوثائق الهيئة واقتراح المعايير الشـكلية والموضوعية لإنتـاج الوثائـق وتحويلها إلى نسـخ إلكترونية ورقمية، وذلك بهدف التقليل من إنتاج الوثائق والاسـتغناء عن غير الضروري منها وتحسـين نوعية الوثائق، وذلك تحقيقًا للسياسـة العامة للوثائق.
- الإشـراف علـى الدراسـات التنظيميـة والإجرائية المتعلقـة بحوكمـة البيانات، بما فـي ذلك التأكد من سـلامة وملاءمـة وكفـاءة الإجـراءات والعمليات المتعلقـة بأمن البيانـات وصلاحية الدخـول عليها.
- ضمان التنسيق والتكامل في أداء اللجان وفرق العمل لواجباتها.
- تسـمية أعضاء اللجـان الفرعية (لجنـة التقويم ولجنة الإتـلاف) المتعلقة بالوثائق في الهيئة، وتسـمية أعضاء فريق العمل الـلازم لكل لجنة.
- الإشـراف على أعمـال لجان التقويـم والإتلاف وتوجيهها وإجـازة نتائج أعمالها.
- الإشـراف علـى صحة ودقـة واكتمـال البيانات والمعلومات المقدمة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات عـن وثائق الهيئة.
- دراسـة مشـاريع اللوائـح والخطـط المتعلقـة بوثائـق الهيئة.

وقـد عقـدت 5 اجتماعـات خـلال عـام 2019م، ناقشـت خلالهـا مواضيـع عـدة مـن أبرزها:

1. إنجـازات مركـز الوثائـق والمحفوظـات خلال العـام 2018م
2. المبادرات الاستراتيجية لعام 2019م.
3. تنفيذ القرارات والتعاميم الوزارية.
4. مشـاريع مركـز الوثائـق والمحفوظـات 2019م.
5. المشـاريع التقنيـة ذات العلاقـة بأرشـفة وحفـظ الوثائـق والأتمتـة.
6. الاطـلاع علـى التوصيـات الجديـدة لمركـز الوثائـق والمحفوظـات.
7. الاطـلاع علـى مشـروع توثيـق تاريـخ الهيئة ومسـتجداته.
8. الاطـلاع علـى اخـر المسـتجدات فـي شـان تطويـر أنظمـة المراسـلات الإداريـة.
9. الاطـلاع علـى قائمـة التطلعـات للعـام 2020م.
10. الاطلاع علـى المبادرات الاسـتراتيجية لمركز الوثائق والمحفوظـات للعام 2020م.
11. الاطـلاع علـى التحديـات التـي توجـه المركز فـي إنجـازه للأعمـال والمهـام المكلـف بها.
12. الاطلاع على إنجازات المركز للعام 2019م.

(11) لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية

انطلاقا من حرص الهيئة وسعيها نحو تعزيز الاستقرار الأمني الإلكتروني في السوق المالية، والحد من المخاطر ذات الصلة، فقد أسست الهيئة لجنة تختص بأمن المعلومات بتاريخ 16 أكتوبر 2017 م. وتهدف اللجنة إلى رفع مستوى أمن وسلامة تبادل المعلومات والبيانات المالية، واستمرارية أعمال الجهات المشاركة في السوق المالية.

تضم في عضويتها إضافة إلى الهيئة كل من

- شركة السوق المالية السعودية (تداول).
- و 20 عضواً يمثلون الأشخاص المرخص لهم

ومن أبرز المهام الموكلة إلى اللجنة:

- مناقشة التهديدات الإلكترونية وكيفية معالجتها
- مشاركة البلاغات فيما بين الأعضاء، وبحث أفضل برامج التوعية الأمنية، وأفضل الممارسات الأمنية المتبعة في إدارة البنى التحتية.
- التعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة فيما يخص مبادرة تعزيز أمن المعلومات وبخاصة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والجهات التي تخضع لإشراف هيئة السوق المالية.
- دراسة وتقييم أفضل الممارسات والحلول التقنية لحماية المعلومات.

وقد عقدت اللجنة عدد 7 اجتماعات في عام 2019م، وانبثقت منها عدة توصيات من أبرزها:

- التعاون وتقديم الدعم اللازم من قبل الجهات المستهدفة ضمن المشاريع الاستراتيجية لتقييم المخاطر السيبرانية ومشروع اختبار الثغرات الأمنية على مؤسسات السوق المالية.
- حث مؤسسات السوق المالية بالتسجيل في خدمات البلاغات الأمنية الإلكترونية التي تقدمها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
- بحث ومناقشة الدليل الاسترشادي للأمن السيبراني لمؤسسات السوق المالية والذي تم تطويره مؤخراً من قبل الهيئة، وأخذ أراء وملاحظات أعضاء اللجنة حوله.
- مناقشة مبادرة اختبارات التحقق الثنائي والتي تعنى بدراسة واختبار وسائل التحقق الثنائي ومعرفة الأكثر أمانًا والرفع للجنة بالتوصية باستخدامه.
- مناقشة ودراسة اللائحة العامة لحماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي (GDPR) وما ورد فيها من ضوابط أمنية بحيث يمكن الاستفادة منها في تعزيز أهداف وأعمال اللجنة.

(12) اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني في هيئة السوق المالية

أنشـئت اللجنـة بناء علـى قرار مجلـس الهيئـة رقـم (ق/19/10/1) وتاريخ 1440/8/6هـ الموافق 2019/04/11م وذلك وفق الضوابط الأساسـية للأمـن السـيبراني الصـادرة مـن الهيئة الوطنيـة للأمن السـيبراني، وتتكـون اللجنة من:

- مدير عام الإدارة العامة للمخاطر — رئيس اللجنة
- مدير عام الإدارة العامة لتقنيةالمعلومات — عضـواً
- مساعد وكيل الهيئة لمؤسسات السوق — عضـواً
- مدير إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي — عضـواً
- مدير إدارة أمـن المعلومـات — عضو

ومن أبرز المهام الموكلة إلى اللجنة:

- الاطلاع على التقارير والدراسات التي تعدها إدارة أمن المعلومات وإبداء الرأي فيها.
- التوصية بتحسـين مسـتوى الأمن السـيبراني في هيئة السـوق المالية ومؤسسـات السـوق الماليـة وتقليل مسـتوى المخاطر السـيبرانية والرفـع بذلك لصاحـب الصلاحية.
- مراجعة المخاطر السـيبرانية المتعلقة في هيئة السـوق المالية ومؤسسـات السـوق الماليـة والمحـددة مـن قبـل إدارة أمـن المعلومـات والتوصيـة باعتماد خطـط المعالجة المناسـبة.
- الإشـراف على مسـتوى الالتـزام بأي إطار تنظيمي، أو تشـريعي يخص الأمن السـيبراني داخل الملكة العربية السـعودية، على ألا تخـل بالاختصاص النظامي للهيئة الوطنية للأمن السـيبراني.
- النظـر فـي مخالفات موظفي هيئة السـوق الماليـة فيما يخص حماية البيانات ومخالفات سياسـات الأمن السيبراني المتعمدة، والتوصيـة لرئيـس الهيئـة أو مـن ينيبـه بإلـزام المخالـف باتخاذ الإجراء التصحيحي المناسـب.

وقد عقدت اللجنة 3 اجتماعات فـي عـام 2019م. تمـت فيها مناقشة العديد من المواضيع المتعلقـة بالأمـن السـيبراني منهـا حالـة الالتـزام بالضوابط الأساسـية الصادرة من الهيئة الوطنيـة للأمـن السـيبراني، ومتابعـة المخاطر السـيبرانية مع الإدارات المعنية ومناقشة برامـج وآليات التوعيـة بالأمن السـيبراني وقيـاس مـدى الوعـي لـدى موظفـي الهيئة بشـكل دوري. وانبثقـت مـن تلك الاجتماعات عدة توصيات منها :

1. تكليف إدارة أمن المعلومات بالتنسـيق مـع مختلـف الإدارات المشـاركة فـي الالتـزام بمتابعـة سيـر عـمل تطبيـق ضوابـط الأمـن السـيبراني حسـب مـا هـو مخطـط لـه.
2. تكليف إدارة أمن المعلومات بالمتابعة مع الإدارة العامة لتقنيـة المعلومـات بشـأن سير عمل معالجة المخاطر الموضحة في سجل مخاطر الأمـن السـيبراني حسـب ما هـو مخطـط لـه.

(13) اللجنة المشرفة على برنامج التوفير والادخار

شُكلت اللجنة بقرار إداري رقم 37/ ر م س، وتاريخ 1428/12/27هـ الموافق 2008/1/6م، للإشراف على استثمار مدخرات المشتركين في برنامج التوفير والادخار. وصدر قرار إداري بإعادة تشكيل اللجنة رقم (ق/19/1/1) وتاريخ 1440/5/30هـ الموافق 2019/2/5م، لتتكون من:

- الأستاذ مجيد بن فهد العبدالجبار — رئيساً
- الأستاذة حصة بنت عبدالعزيز المهناء — عضواً
- مدير إدارة الموارد البشرية — عضواً
- الأستاذة منى بنت سعود النمر — عضواً
- مدير الإدارة المالية — عضو
- الأستاذ أحمد بن ناصر الخرجي — مقرراً

وقد عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2019م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.

وكُلّفت اللجنة بالمهام الآتية :-

- تقييم العروض الواردة من الجهات الاستثمارية واختيار المناسب منها ورفعه لرئيس مجلس الهيئة للاعتماد.
- التقييم المستمر والمراجعة الدورية لنشاط الجهة (قناة الاستثمار) التي تم اختيارها.
- التوصية بسحب المشروع وإيقاف التعامل مع الجهة (قناة الاستثمار) واقتراح قناة استثمارية أخرى.
- رفع تقارير دورية لرئيس مجلس الهيئة حول سير البرنامج.

(14) لجنة السلوك المهني وشكاوى الموظفين

أُنشـئت اللجنة بموجب قرار إداري من معالي رئيس مجلس هيئة السـوق المالية رقم (ق/15/58/1) وتاريخ 1437/01/27هـ الموافق 2015/11/09م، تحت اسـم (لجنة شـكاوى الموظفين ومخالفات الممارسـات والسـلوك في الهيئة). وصدر القرار الإداري بتاريـخ 1439/11/4هـ الموافـق 2018/07/17م بإعـادة تشـكيل اللجنـة وتعديل مسـماها لتكون (لجنه السـلوك المهني وشـكاوى الموظفين). ومن أسـباب تشكيل اللجنة، النظر في شكاوى وتظلمات موظفي الهيئة ومخالفات قواعد السـلوك المهنـي بهدف توفير بيئة عمل مناسـبة، بنـاءً على متطلبات المادة الخامسـة من نظام مكافحـة جريمة التحرش الصـادر بالمرسـوم الملكـي الملكـي رقـم أ/96 وتاريـخ 1439/09/16هـ كما صدر قـرار معالي رئيس مجلس هيئة السـوق الماليـة رقـم (19/25/1) وتاريـخ 2019/7/14م بتمديد عضوية أعمال اللجنة الحاليين لمدة عام آخر.

وتتكون اللجنة من الآتي:

الأستاذ
خالد بن عبدالله السويكت
المستشار القانوني لمجلس الهيئة
رئيس اللجنة

الأستاذ
أحمد بن عبدالرحمن الجلال
مدير وحدة الآراء والدراسات القانونية
عضو اللجنة

الأستاذة
فرح بنت حسان الرويلي
مديرة إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي
عضو اللجنة

الأستاذ
عامر بن رحيل العنزي
عمليات الموارد البشرية
عضو اللجنة

الأستاذ
تركي بن عمر السريهيد
مكتب الرئيس
مقرر اللجنة

تشـمل مهام اللجنة دراسـة شـكاوى الموظفين ومخالفاتهم التي تحال إليها من قبـل رئيـس مجلـس الهيئـة أو من ينيبـه وبحثها و التحقيـق فيها وذلـك وفق ما يقضـي بـه نظام السـوق المالية ونظـام العمل ونظـام مكافحة جريمـة التحرش ولائحـة تنظيـم العمـل فـي الهيئـة ودليـل سياسـات المـوارد البشـرية وقواعد السـلوك المهني واللوائح والتعليمات والأنظمة ذات العلاقة. وقد ناقشـت عدد مـن التظلمات حول نتائج تقييـم الأداء لعام 2019م، كما ناقشـت مخالفتين ذات صلـة بقواعد السـلوك المهني لمنسـوبي هيئة السـوق الماليـة. وكذلك اتخذت اللجنة عدد من التوصيات في الموضوعات التي جرى مناقشـتها ورفعت توصيتها في ذلـك إلى صاحـب الصلاحية.

(15) فريق عمل مختبر التقنية المالية

صـدر قـرار معالي الرئيـس رقـم (2019-121-2) وتاريخ 30 / 3 / 1441 هـ الموافق 27 / 11 / 2019 م، بإعـادة تشـكيل "فريـق عمل مختبـر التقنية المالية"، وذلـك بهدف دعم مشـروعات التقنية المالية في السـوق المالية في المملكة. إذ يقوم الفريق باسـتقبال طلبات التقنية المالية ودراسـتها ومساعدة المتقدمين في فهم المتطلبات التنظيمية. وتضمن القـرار تعيين أعضاء الفريـق وفقاً للآتي:

مساعد وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
رئيس الفريق

مدير إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية
عضـواً

مدير إدارة التراخيص
نائب الرئيس

مدير إدارة تطوير السياسات
عضـواً

الأستاذة هيفاء بنت ساطي المطيري
عضو (ممثل عن إدارة التراخيص)

مدير وحدة التقنية المالية (فنتك)
عضو (ممثل عن إدارة تطوير السياسات)

الأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن المهوس
عضو (ممثل عن إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية)

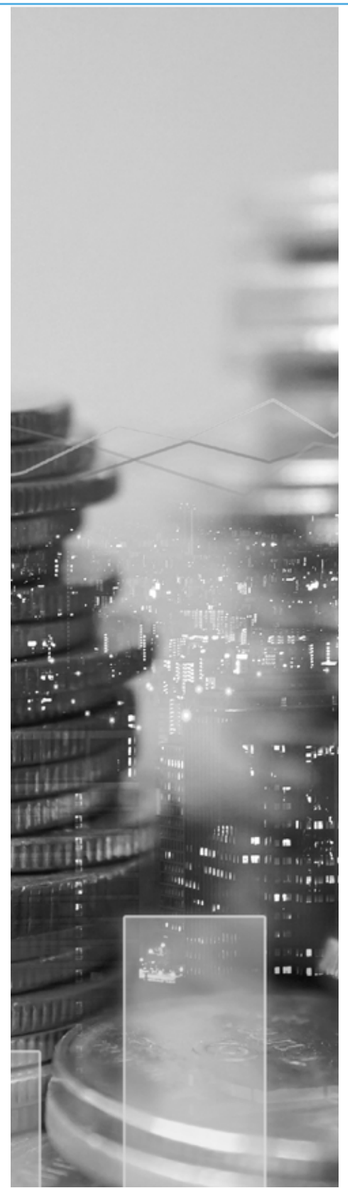

وتتلخص مهام الفريق في:

- مقابلة الراغبين بتقديم طلبات تصريح تجربة التقنية المالية وشرح وتوضيح المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.
- مراجعة طلبات التصريح وجميع الوثائق المستلمة من مقدمي الطلبات ودراستها والرفع للمجلس بتوصية الفريق حيال ذلك.
- الإشراف على الحاصلين على التصريح.
- مراقبة التزام الحاصلين على التصريح بالمتطلبات التنظيمية.
- متابعة المخاطر التي قد تنشأ لدى الحاصلين على التصاريح.
- تطوير المفاهيم التنظيمية ذات العلاقة بالتقنية المالية.
- المشاركة في الحملات التوعوية وورش العمل والندوات والمنشورات الدورية ذات العلاقة بالتقنية المالية.

وقـد عقـد الفريق عدداً مـن الاجتماعـات الداخلية ومع مقدمي الطلبات، ناقشـت خلالهـا عـدة مواضيع من أبرزهـا ما يلي:

- التجهيز لفتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثالثة من طلبات الحصول على تصريح التقنية المالية ابتداء من تاريخ 2019/12/1م وحتى تاريخ 2020/1/30م.
- مقابلة المتقدمين للحصول على التصريح ضمن الدفعة الثالثة، ومناقشة طلباتهم.
- تحديد متطلبات أمن المعلومات للحاصلين على تصريح تجربة التقنية المالية.
- المتابعة الدورية والإشراف على الحاصلين على التصاريح.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

2

الفصل الثالث:
التواصل والشؤون الدولية

1. مركز الاتصال
2. الشؤون الدولية

(1) مركز الاتصال

تعاملت قنوات اتصال مركز الاتصال بالهيئة مع 8,798 اتصالاً خلال عام 2019م، شملت الآتي:

قنوات الاتصال

5,418 اتصالاً هاتفياً

2,821 رسالةً إلكترونية

559 تواصل عبر قنوات التواصل الاجتماعي

شملت الاتصالات

1,053 متعلقة باختبارات الهيئة المهنية

3,135 الشكاوى

428 اتصالات متعلقة بالشركات المدرجة

(2) الشؤون الدولية

واصلت الهيئة توثيق وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات والجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًّا إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات إضافة إلى المساهمة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت الهيئة في عام 2019م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

وخلال عام 2019م، كان للهيئة حضور فاعل في العديد من الاجتماعات الخاصة بمنظمة أيوسكو[12]، منها؛ المؤتمر السنوي الرابع والأربعون للمنظمة، واجتماعات لمجلس إدارة المنظمة، إلى جانب مشاركتها في اجتماع ومؤتمر اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، واجتماع ومؤتمر لجنة الأسواق الناشئة.

12| تعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية « أيوسكو» الجهة المرجعية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية. وتعمل المنظمة مع أعضائها للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة التعاملات في الأوراق المالية وسلامتها، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم وتطوير الأسواق المالية. وتوحيد الجهود لتحقيق درجة فعّالة من الرقابة على تعاملاتها. وانضمت الهيئة لعضوية المنظمة خلال المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للمنظمة في مدينة مونتريال عام 2010م، والهيئة عضو في لجنة المستثمرين الأفراد، ولجنة إدارة الاستثمار، ولجنة المحاسبة للمصدر والمراجعة والإفصاح، ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية، ولجنة تنظيم وسطاء السوق، ولجنة أسواق المشتقات والسلع، و لجنة المخاطر الناشئة، و اللجنة التوجيهية والبنى التحتية للأسواق الماليةن بالإضافة إلى فرق عمل أخرى تابعة للمنظمة. وتتمتع الهيئة بعضوية مجلس إدارة المنظمة منذ العام 2013م، حيث أعيد انتخاب الهيئة عضواً في مجلس إدارة «أيوسكو» للفترة 2018م – 2020م.

ومـن أبـرز الموضوعات التي جرى مناقشـتها خلال تلـك الاجتماعات:

توصيات مجلس الاستقرار المالي ومجموعة العشرين المتعلقة بالأسواق المالية.

القضايا والتحديات التي تواجه الأسواق المالية فيما يتعلق بسلوكيات السوق والتقنية المالية والأصول المشفرة.

جهود المنظمة في معالجة قضايا الاستقرار المالي.

أيضاً شاركت الهيئة عام 2019م في العديد من فعاليات المنظمات والجهات الدولية الأخرى، من أبرزها:

- الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمؤتمر الثاني لأسواق رأس المال العربية.
- الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
- الاجتماع الثامن عشر والتاسع عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون.
- الاجتماع الثاني المشترك بين لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية ورؤساء الأسواق المالية (البورصات) بدول المجلس.
- اجتماع الجلسة العامة لمجلس الاستقرار المالي، والاجتماع الخامس عشر والسادس عشر للمجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للمجلس.
- مؤتمر أيوفي[13] - البنك الدولي الرابع عشر.
- مؤتمر أيوفي السابع عشر للهيئات الشرعية.
- اجتماع الفريق الخاص في مجال الخدمات والأسواق المالية التابع لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي (خلوة العزم).
- المؤتمر السنوي الحادي عشر لمعهد التمويل الدولي لمجموعة العشرين تحت الرئاسة اليابانية بتنظيم من معهد التمويل الدولي.
- اجتماع مجموعة عمل حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- الاجتماع السنوي السابع للجهات الرقابية في دول آسيا والمحيط الهادي للرقابة على الأسواق المالية بتنظيم من دائرة الإشراف المالي الكورية.
- الاجتماع السنوي للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- اجتماع المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين والفعاليات المصاحبة للاجتماع.

13| هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي» هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها منجزات عديدة ومن أهمها إصدار 100 معياراً في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو ارشادية.

وللهيئة عدة مساهمات أخرى ضمن جهودها الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات بهدف تطوير قطاع السوق المالية ومنها:

- المشاركة في عدد من المشاريع التابعة لمنظمة أيوسكو منها:
  - توصيات مجلس الاستقرار المالي ومجموعة العشرين المتعلقة بالأسواق المالية.
  - المشروع الخاص بالتقنيات المالية الحديثة للأسواق الناشئة.
  - مشروع إدراج الشركات في الأسواق المالية في إقليم إفريقيا والشرق الأوسط.
  - إعداد تقرير آفاق المخاطر لعام 2020م والذي يعتبر مهم لتحديد أولويات وخطة عمل المنظمة للفترة القادمة.
  - أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل أيوسكو، وبمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم.
- تنفيذ عدد من المبادرات المشتركة الخاصة بمجلس التنسيق السعودي الإماراتي في مجال الخدمات والأسواق المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.
- العمل ضمن اللجان التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير مبادئ متعلقة بحماية المستثمرين، ومعيار حول المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية.
- مساهمة الهيئة في عددٍ من المبادرات الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حيث شاركت في العمل على وضع قواعد استرشادية للحد الأدنى للمتطلبات الواجب توافرها في الشركات والجهات العاملة بالأسواق المالية العربية، إضافة إلى قواعد استرشادية للإصدار والإدراج في الأسواق المالية العربية، وذلك ضمن جهود الهيئة لتعزيز التقارب الإشرافي والتنظيمي بين الجهات الرقابية على الأوراق المالية.
- مبادرة الهيئة في تطوير وتحسين القواعد الاسترشادية للسلوك المهني لمنسوبي أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- استضافة الهيئة بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجين تدريبيين حول "الرقابة على التقارير المالية الصادرة وفق المعايير الدولية" و"المقاصة والتسوية والإيداع"، بحضور عددٍ من منسوبي الهيئات الأعضاء بالاتحاد والبورصات والجهات ذات العلاقة بقطاع الأسواق المالية.
- استضافة فعالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: استضافة الهيئة لجلسة استماع علنية بهدف مناقشة مسودتين لمعيارين جديدين حول "حوكمة الصكوك" و"التدقيق الشرعي الداخلي".
- مشاركة معالي رئيس مجلس الهيئة في مؤتمر أيوفي- البنك الدولي السنوي الرابع عشر حيث ألقى معاليه كلمة ضيف شرف المؤتمر، والتي تحدث فيها عن الموضوعات ذات العلاقة بصناعة المالية الإسلامية.
- مشاركة الهيئة في مؤتمر اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة لأيوسكو، حيث استعرضت جهودها ومبادراتها المستقبلية بخصوص الاستجابات الإقليمية كردود أفعال تجاه المخاطر الناشئة من التقنية المالية الحديثة.

وقـد حققـت الهيئة خـلال عـام 2019م عـددًا من الإنجـازات الدوليـة، منها:

- التعاون مع صندوق النقد الدولي لتقييم أعمال إدارة المخاطر ذات العلاقة بتحديد المخاطر الشاملة وبناء السياسات الاحترازية الكلية بشقيها الوقائي والاحتوائي، ودور الجهات التنظيمية في المساهمة في تحديد ومعالجة المخاطر الشاملة لدعم استقرار السوق المالية.
- المساهمة في تحسين ترتيب تنافسية المملكة في المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالسوق المالية السعودية بحسب تقرير مماسة الأعمال، وتقرير التنافسية العالمي، والكتاب السنوي للتنافسية العالمية.
- أشاد تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2019م بالتقدم الذي أحرزته المملكة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الهادف إلى دعم تنويع الاقتصاد والنمو الشامل وتوفير فرص العمل. ومن أبرز الإصلاحات المتعلقة بالسوق المالية: تحقيق تقدم سريع في إصلاحات السوق المالية، الجهود المبذولة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في إطار "برنامج تطوير القطاع المالي"، تحسين إطار الحوكمة، والجهود الجارية في المملكة لتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ساهمت الهيئة بالتعاون مع الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطلاق البوابة الإلكترونية للدراسات والأبحاث، وتهدف هذه البوابة إلى تنمية القدرات لمنسوبي الجهات الرقابية على الأسواق المالية بدول المجلس، وكذلك التعاون في المجال البحثي بين هذه الجهات.

وحرصاً من الهيئة على رفع مشاركة المملكة في كافة المحافل العالمية من خلال تعزيز حضورها على المستوى الدولي، بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة الذين يشاركون في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات والهيئات الدولية التي تشارك الهيئة في عضويتها 39 مقعداً حتى نهاية عام 2019م مقارنةً ب 35 مقعداً في عام 2018م، إذ تساهم الهيئة مساهمات فعّالة في أعمال تلك اللجان وفرق العمل.

وتتمتع الهيئة بعضوية عدداً من المنظمات والمشاريع الإقليمية والدولية على النحو التالي:

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	تاريخ انضمام الهيئة	2007م	أبوظبي
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو)	تاريخ انضمام الهيئة	2010م	مدريد
مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	تاريخ انضمام الهيئة	2010م	الرياض
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)	تاريخ انضمام الهيئة	2016م	المنامة
مجلس الخدمات المالية الاسلامية	تاريخ انضمام الهيئة	2017م	كوالالمبور
المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين	تاريخ انضمام الهيئة	2019م	طوكيو
مجلس التنسيق السعودي الإماراتي (خلوة العزم)*	تاريخ انضمام الهيئة	2016م	الرياض، أبوظبي

* تم إنشاء المجلس ضمن اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في شهر مايو 2016، بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. ويقدم المجلس النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره. ويدعم في نفس الوقت العمل ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك، ويعمل المجلس على تنسيق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة، والتي لها نتائج ستنعكس بشكل إيجابي على إيجاد فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين. وتشارك الهيئة في الفريق الخاص بمجال الخدمات والأسواق المالية من خلال تنفيذ عدد من المبادرات المشتركة الخاصة بقطاع الأسواق المالية والبنية التحتية المرتبطة بهذا القطاع.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثالث

تنظيم السوق المالية

1. اللوائح التنفيذية الجديدة
2. اللوائح التنفيذية المعدّلة
3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير
4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

3

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظِمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية. ولتعزيز التوازن بين أدوارها التنظيمية والتطويرية، خصصت الهيئة في هيكلها التنظيمي الجديد إدارة مستقلة معنية بتطوير السياسات التنظيمية تقع تحت مظلة وكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية.

(1)
اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2019م اللوائح والتعليمات الجديدة التالية:

1. لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية:

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-127-2019) وتاريخ 1441/3/21هـ الموافق 2019/11/18م.

وتهدف إلى تنظيم عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة، وتحديد متطلبات الحصول على الترخيص اللازم لممارستها، مما سيُسهم في توفير فئات جديدة من الأوراق المالية كعقود المشتقات، إضافة إلى ضمان اكتمال التسوية ووفاء الأطراف كافةً بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات، مما يطور البنية التحتية الحالية للسوق ويعزز كفاءتها. وقد راعت الهيئة عند إعداد اللائحة الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية للوصول إلى سوق مالية مستقرة ومتطورة وذات كفاءة عالية، كذلك أخذت في الاعتبار مبادئ البنية التحتية للسوق (PFMI) الصادرة عن لجنة المدفوعات ونظم التسوية (CPMI)، واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

2. التعليمات المنظمة لتملّك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصًا استراتيجية في الشركات المدرجة:

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3 - 65 - 2019) وتاريخ 1440/10/14هـ الموافق 2019/6/17م.

وتهدف التعليمات إلى تنظيم الأحكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية في الشركات المدرجة، وتحديد التزاماته والقيود المفروضة عليه في ذلك؛ لإتاحة استقطاب شركاء أجانب استراتيجيين للاستثمار في الشركات المدرجة يتمتعون بالخبرة والتجربة اللازمة لتعزيز نقل المعرفة والخبرة التشغيلية وفتح أسواق جديدة لمنتجات الشركات المدرجة وجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من فرص النجاح المتوافرة، وكذلك المساهمة في تحسين الأداءين المالي والتشغيلي للشركات المدرجة.

(2)
اللوائح التنفيذية المعدّلة

أجرت الهيئة بعض التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1 - 42 - 2015) وتاريخ 1436/7/15هـ الموافق 2015/5/4م، وعدلت بقراره رقم (3 - 65 - 2019) وتاريخ 1440/10/14هـ الموافق 2019/6/17م، حيث عدلت الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة الرابعة عشرة من القواعد، وذلك في ضوء اعتماد التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصًا استراتيجية في الشركات المدرجة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3 - 65 - 2019) وتاريخ 1440/10/14هـ الموافق 2019/6/17م.

2. قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها والتعليمات الخاصة بإعلانات الشركات

صدرت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3 - 127 - 2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، وعدلت بقراره رقم (1 - 104 - 2019) وتاريخ 1441/2/1هـ الموافق 2019/9/30م. وصدرت قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4 - 11 - 2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، وعدلت بقراره رقم (3 - 127 - 2019) وتاريخ 1441/3/21هـ الموافق 2019/11/18م، وصدرت التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1 - 199 - 2006) وتاريخ 1427/7/18هـ الموافق 2006/8/12م، وعدلت بقراره رقم (1 - 104 - 2019) وتاريخ 1441/2/1هـ الموافق 2019/9/30م، وتهدف أبرز التعديلات إلى تطوير السوق الموازية (نمو) وتحفيز التداول والإدراج فيها، التي تتمثل في إتاحة الإدراج المباشر في السوق الموازية، وتنظيم الأحكام المتعلقة بها في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، إضافة إلى تغيير الإفصاح عن القوائم المالية الأولية من ربعية إلى نصف سنوية للشركات المدرجة في السوق الموازية، وإدخال التعديلات اللازمة التي تسمح للمُصدرين الأجانب بإدراج أسهمهم في السوق الرئيسية، وذلك ببيان الأحكام التي يلتزم بها المُصدر الأجنبي الذي يقدّم طلبًا لإدراج أسهمه في السوق الرئيسية وفقًا لقواعد الإدراج.

كما شملت التعديلات توسيع نطاق الطرح المستثنى وفقاً للفقرة الفرعية (8) من الفقرة (أ) من المادة السادسة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة دون أن يكون مقتصرًا على المستثمرين ذوي الخبرة. كما أتى تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها لتتسق مع تعديلات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

3. لائحة حوكمة الشركات

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8 - 16- 2017) وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م، وعدلت بقراره رقم (3 - 57 - 2019) وتاريخ 1440/9/15هـ الموافق 2019/5/20م، حيث تهدف التعديلات إلى تنظيم منح الترخيص في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة وغير مباشرة فيها، إضافة إلى تنظيم ضوابط منح الترخيص لقيام عضو مجلس الإدارة بمنافسة الشركة في أحد النشاطات التي تزاولها، وذلك اتساقًا مع التعديلات التي أجريت على نظام الشركات بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1439/7/25هـ؛ إذ أتاحت هذه التعديلات للجهة المختصة وضع ضوابط للترخيص في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها؛ وضوابط اشتراك عضو مجلس الإدارة في أي عمل ينافس الشركة أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط التي تزاوله.

4. الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذًا لنظام الشركات ودليلها الاسترشادي

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8 - 127- 2016) وتاريخ 1438/1/16هـ الموافق 2016/10/17م، وعدلت بقراره رقم (3 - 57 - 2019) وتاريخ 1440/9/15هـ الموافق 2019/5/20م، حيث تهدف التعديلات إلى تنظيم ضوابط منح الترخيص في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة وغير مباشرة فيها، وذلك اتساقًا مع التعديلات التي أجريت على نظام الشركات بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1439/7/25هـ؛ إذ أتاحت هذه التعديلات للجهة المختصة وضع ضوابط للترخيص في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها؛ وضوابط اشتراك عضو مجلس الإدارة في أي عمل ينافس الشركة أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، إضافة إلى تعديل الباب الرابع من الضوابط لتسهيل عملية شراء الشركة لأسهمها، ونظرًا إلى قيام السوق بالإفصاح بشكل ربع سنوي عن عمليات شراء الشركات المدرجة لأسهمها.

5. تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية:

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2 - 94- 2016) وتاريخ 1437/10/15هـ الموافق 2016/07/20م، وعدلت بقراره رقم (3 - 102 - 2019) وتاريخ 1441/01/18هـ الموافق 2019/09/17م. حيث تم حذف متطلب تقديم نموذج استمارة الطلب واستمارة الطلب الإلحاقية، وترك آلية تحديدها بحسب ما يحدده المستشار المالي للمصدر، كما تم أيضًا حذف متطلب تقديم نموذج استمارة الطلب، بحيث يكون للمستشار المالي للمصدر تحديد وسيلة تقديم طلبات المشاركة في بناء سجل الأوامر. وتم حذف متطلب صيغة الإقرار من الجهات المشاركة في بناء سجل الأوامر. كذلك تمت إتاحة المشاركة في بناء سجل الأوامر لجميع الأشخاص الاعتباريين الذين يجوز لهم فتح حساب استثماري في المملكة وحساب لدى مركز الإيداع، بما في ذلك الأشخاص الاعتباريون الأجانب، وتم تحديد فئة الأشخاص الاعتباريين الأجانب في سياق التعديل ليقتصر على من يسمح لهم بالاستثمار في السوق التي ستُدرج فيها أسهم المصدر، وذلك للحيلولة دون مشاركة المسموح لهم بالاستثمار في السوق الموازية من الأشخاص الاعتباريين الأجانب في عملية بناء سجل الأوامر لأسهم مصدر يعتزم الطرح والإدراج في السوق الرئيسية، إضافة إلى ذلك يهدف التعديل إلى المواءمة بين متطلبات مشاركة الصناديق الاستثمارية في عملية بناء سجل الأوامر والأحكام المشمولة في لائحة صناديق الاستثمار.

(3)
اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعيًا من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. مشروع تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة

يهدف مشروع التعليمات إلى بيان المتطلبات والشروط اللازمة لإصدار شهادات الإيداع خارج المملكة مقابل أسهم مصدرة في المملكة ومدرجة في السوق، أو مقابل أسهم مصدرة في المملكة واتخذ مصدرها الترتيبات اللازمة لإدراجها في السوق، بما في ذلك تحديد المتطلبات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة على إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة، وتحديد التزامات المصدر، والتزامات بنك الإيداع، والتزامات الوسطاء المحليين والدوليين في هذا الشأن.

2. مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1- 129- 2006) وتاريخ 1427/12/3هـ الموافق 2006/12/24م، وعدلت بقراره رقم (1-61- 2016) وتاريخ 1437/8/16هـ الموافق 2016/5/23م، وتهدف إلى تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها في المملكة. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار في صناديق الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل اللائحة، التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع المختصين والمهتمين والأطراف ذوات العلاقة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

3. مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار العقاري

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1- 139- 2006) وتاريخ 1427/6/19هـ الموافق 2006/7/15م، وتهدف إلى تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار العقاري في المملكة وطرح وحداتها وإدارتها وحماية حقوق مالكيها، وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل اللائحة، التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع المختصين والمهتمين والأطراف ذوي العلاقة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

4. مشروع تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4- 123- 2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، وتهدف إلى تنظيم المنشآت ذات الأغراض الخاصة بما في ذلك تأسيسها، والترخيص لها، وتسجيلها، وطرحها، وإدارتها،

والنشاطات المرتبطة بها التي تزاولها في المملكة. ويهدف المشروع إلى تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتطوير تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص وإصدارها للأوراق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل القواعد، التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع المختصين والمهتمين والأطراف ذوات العلاقة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

5. مشروع تعديل لائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة الأشخاص المرخص لهم

صدرت لائحة أعمال الأوراق المالية بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-83-2005) وتاريخ 1426/5/21هـ الموافق 2005/6/28م، وتهدف إلى تنظيم الأحكام والشروط اللازمة لممارسة عمل من أعمال الأوراق المالية. وصدرت لائحة الأشخاص المرخص لهم بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/5/21هـ الموافق 2005/6/28م وعدلت بقراره رقم (3-85-2017) وتاريخ 1438/12/27هـ الموافق 2017/9/18م، وتهدف إلى تنظيم الأشخاص المرخص لهم، والأشخاص المسجلين، وتحديد إجراءات وشروط الحصول على الترخيص، وشروط استمرار الترخيص أو التسجيل، وبيان قواعد السلوك التي يجب على الأشخاص المرخص لهم الالتزام بها أثناء قيامهم بعملهم، وكذلك قواعد وأحكام ممارسة الأعمال، والنظم والإجراءات الرقابية، والأحكام المتعلقة بأموال وأصول العملاء. ويهدف المشروع إلى تطوير أنشطة أعمال الأوراق المالية، ودعم التطوّر في ممارسة أعمال الأوراق المالية من قبل الأشخاص المرخص لهم، وتعزيز حماية المستثمرين، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن، كما دعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذوات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودتي اللائحتين..

6. مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م. وعدلت بقراره رقم (1 - 104 - 2019) وتاريخ 1441/2/1هـ الموافق 2019/9/30م. ويهدف المشروع إلى تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة تطبيقًا للمفاهيم التنظيمية المتعلقة بتصنيف العملاء وملاءمة العميل، واتساقًا مع التعديلات المقترحة على لائحة الأشخاص المرخص لهم والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية للمشروع التي ستنشر في موقع الهيئة لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين والأطراف ذوي العلاقة ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

7. مشروع تعديل لائحة حوكمة الشركات وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدرت لائحة حوكمة الشركات بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8 - 16 - 2017) وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م. وعدلت بقراره رقم (3 - 57 - 2019) وتاريخ 1440/9/15هـ الموافق 2019/5/20م. وصدرت قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4 - 11 - 2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، وعدلت بقراره رقم (3 - 127 - 2019) وتاريخ 1441/3/21هـ الموافق 2019/11/18م. ويهدف المشروع إلى المواءمة بين تعريف «طرف ذو علاقة» الوارد في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وتعريف «الأطراف ذوو العلاقة» الوارد في لائحة حوكمة الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية للمشروع التي ستنشر في موقع الهيئة لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين والأطراف ذوي العلاقة ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

(4)
منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

استمرارًا لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم في موقعها الإلكتروني عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقًا، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم. وبلغت استطلاعات مرئيات العموم حالتي استطلاع خلال العام 2019م، وأستلم خلالها 76 مرئية. وتأخذ الهيئة جميع الآراء محل العناية والدراسة لاعتماد الصيغة النهائية للمشروع.

مراحل استطلاع مرئيات العموم

تمر عملية استطلاع مرئيات العموم التي تجريها الهيئة بالمراحل التالية:

(1) النشر

تقوم الهيئة في هذه المرحلة بالآتي:

- نشر مسودة اللائحة التنفيذية في موقعها الإلكتروني.
- نشر استبانة موجهة للعموم تغطي الجوانب العملية والفنية للمشروع.
- نشر مذكرة استطلاع مرئيات العموم تلخص المشروع وتحتوي على قائمة الأسئلة.
- أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة.

وتكون مدة استطلاع مرئيات العموم ثلاثين يومًا تقويميًّا، وذلك ما لم تحدد الهيئة مدة أخرى تتناسب مع طبيعة المشروع.

(2) استقبال مرئيات العموم

تستقبل الهيئة مرئيات العموم عن مشروع اللائحة التنفيذية بإحدى الوسائل التالية:

- الرابط الإلكتروني المحدد في الإعلان عن دعوة استطلاع مرئيات العموم.
- وسائل التواصل المحددة في الإعلان عن دعوة استطلاع مرئيات العموم.
- أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة.

(3) نشر مرئيات العموم

تنشر الهيئة في موقعها الإلكتروني ملخصًا يشمل أهم ما تضمنته مرئيات العموم عن المسودة النهائية لمشروع اللائحة التنفيذية الواردة إلى الهيئة، وذلك بعد صدور قرار من المجلس باعتماد اللائحة التنفيذية والموافقة على طريقة نشر تلك المرئيات.

منهجية الهيئة في التعامل مع مرئيات العموم:

تتبع الهيئة الآلية التالية في التعامل مع مرئيات العموم التي تتحصل عليها:

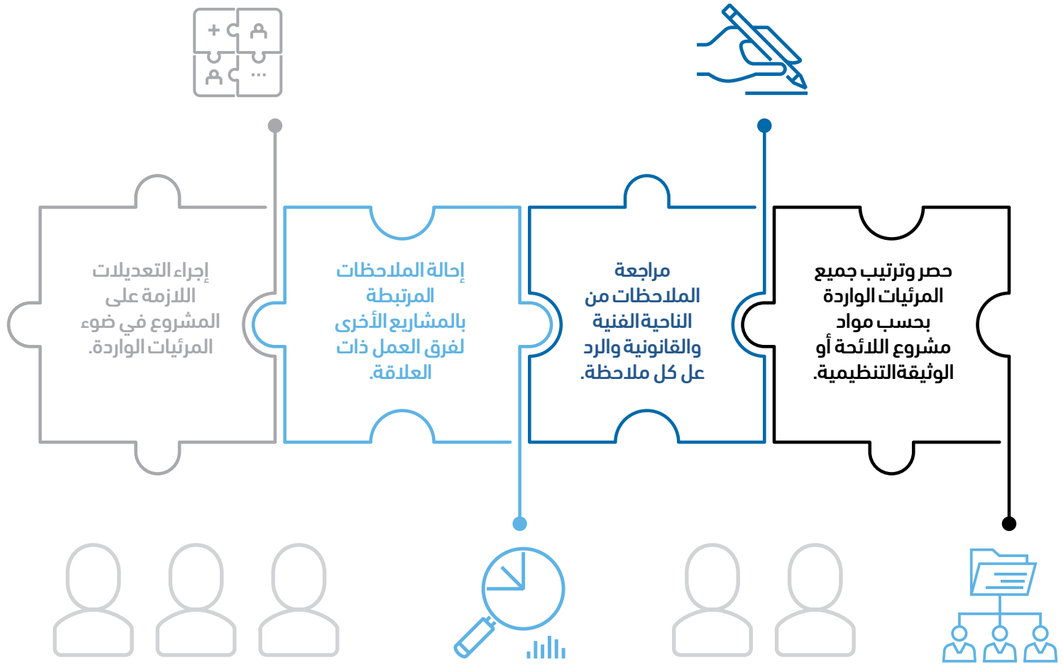

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الرابع

الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

4

الفصل الأول:
طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات

1. طرح الأسهم
2. طرح الصكوك وأدوات الدين
3. إجراءات الشركات

(1)
طرح الأسهـم

بلغت طلبـات الطرح العام في السـوق الرئيسـية والموازيـة التي وافقـت عليها الهيئة، وإشـعارات الطـرح الخاص للأسـهم التي تسـلمتها خـلال عام 2019م 153 طلباً/إشـعاراً بارتفاع 9.3 % عن العام السـابق (الجدول رقم (12)).

الجدول رقم (12):
طلبات وإشعارات طرح الأسهم

النـــوع	العدد	
	عام 2018م	عام 2019م
الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية	6	9[14]
طرح خاص لأسهم[15]	129	141
طرح أسهم حقوق أولوية	5[16]	3[17]
الإجمالي	140	153

14| تشمل طرح شركة (أرامكو السعودية).
15| تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم التي طُرحت طرحاً خاصاً.
16| تشمل الشركات التي حصلت على موافقة الهيئة عام 2018م ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية في العام نفسه.
17| تشمل الشركات التي حصلت على موافقة الهيئة عام 2019م ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية في العام نفسه.

إجمالي قيمة الطروح
6,421
مليـــــار ريـــال

ساهم طرح شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) في ارتفاع إجمالي قيمة الطروح بشكل كبير ليبلغ 6,421 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بقيمة 13.5 مليار ريال في العام السابق (الجدول رقم (13)).

الجدول رقم (13):
طرح الأسهم مصنفة بحسب نوع الطرح

نوع الطرح	عام 2018م		عام 2019م	
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)[19]	العدد
الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية[18]	3,703.0	3	20 6,416,818	5
طرح خاص لأسهم[21]	6,181.3	84	4,508	65
طرح أسهم حقوق أولوية	3,654.0	22 4	100	23 1
الإجمالي	13,538.3	91	6,421,426	71

18| تشمل القيمة السوقية الإجمالية لجميع أسهم الشركات التي تم طرح أسهمها بما فيها شركة (أرامكو السعودية).
19| تبلغ قيمة الطروح 16,818 (مليون ريال) عند استثناء قيمة الطرح لشركة (أرامكو السعودية).
20| باستثناء شركة (أرامكو السعودية) ارتفعت قيمة الطرح بنسبة 354%.
21| تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
22| تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية عام 2018م.
23| تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية عام 2019م.

• الاكتتاب الأولي العام في الأسهم

طُرح خلال عام 2019م جزء من أسهم خمس شركات للاكتتاب العام في السوق الرئيسية، وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة 114,2 مليار ريال، منها 110,4 مليار ريال متحصلات اكتتاب طرح شركة «أرامكو السعودية» (الجدول رقم (14)).

الجدول رقم (14):
الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2019م (السوق الرئيسية)

اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
			الأفراد[24]	المؤسسات[25]	
شركة المعمر لأنظمة المعلومات	216.0	%30.0	1.5	1.1	8
شركة مهارة للموارد البشرية	776.3	%30.0	2.3	9.0	31
شركة المراكز العربية[26]	2,475.7	%20.1	0.6	1.3	26
شركة عطاء التعليمية	348.0	%30.0	4.3	2.0	39
شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)[27]	110,400.0	%1.725	1.5	6.2	5,056
الإجمالي	114,216.0				5160

وبلغ إجمالي مبالغ الاكتتاب العام للأفراد (قبل رد الفائض) في الأسهم (السوق الرئيسية) عبر قنوات الاكتتاب المختلفة 49.7 مليار ريال خلال عام 2019م، وبلغ إجمالي عدد المكتتبين الأفراد 5,159,650 مكتتبًا (الجدول رقم (15)).

مبالغ الاكتتاب العام للأفراد
49.7
مليار ريال

عدد المكتتبين الأفراد
5,159,650
مكتتبًا

24| احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
25| احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد أسهم الطرح.
26| القيمة الإجمالية لطرح شركة المراكز العربية بلغت 2,475.7 مليون بعد انتهاء فترة الاستقرار السعري وممارسة خيار الشراء جزئياً.
27| القيمة الإجمالية لطرح شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) بلغت 110,400.0 مليون بعد انتهاء فترة الاستقرار السعري وممارسة خيار الشراء بالكامل.

الجدول رقم (15):
اكتتابات الأفراد مصنفة بحسب قنوات الاكتتاب لعام 2019م

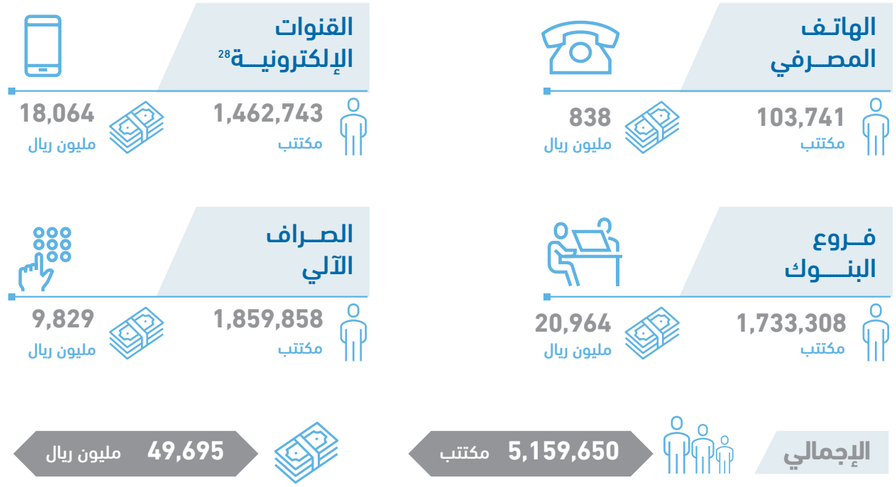

وما يتعلق بالسوق الموازية (نمو)، فقد تمت ترقية 4 شركات إلى السوق الرئيسية (تداول).

28| تم تعديل المسمى من (الإنترنت) إلى القنوات الإلكترونية مع إضافة أي اكتتاب عن طريق (جوال/تطبيق) إليها.

طرح شركة أرامكو السعودية

وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 في هدفها "استثماره فاعل"، والمندرج تحت ركيزة " اقتصاد مزدهر"، التي تنص على الآتي؛ "تطوير أسواق المال وتحسين نضجها لتحفيز الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي. ويشمل ذلك توفير مجموعة أوسع من الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات، وتسهيل عملية إدراج الشركات السعودية الخاصة والشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك أرامكو، وتحسين السيولة المتوفرة في أسواق المال الوطنية، وتعزيز دور أدوات الدين". طرحت حكومة المملكة جزء من أسهم شركة أرامكو للاكتتاب العام، ويعد الاكتتاب بمثابة تحفيز للاستثمارات المؤسسية؛ المحلية، والأجنبية.

وفي هذا الشأن تم العمل على تطوير وتحديث بعض التشريعات التنظيمية ومنظومة السوق المالية، ومنها على سبيل المثال تحديث قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية وكذلك إصدار التعليمات الخاصة بتنظيم الاستقرار السعري للطروحات الأولية وتعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية (T+2). وذلك سعياً للمواءمة مع الممارسات العالمية المتبعة لغرض توفير بنية تحتية للسوق المالية تسمح باستيعاب طروحات نوعية وبحجم شركة (أرامكو السعودية) والتي يعد طرح أسهمها هو الأضخم في العالم.

طرح أسهم شركة (أرامكوا السعودية) للاكتتاب العام

أعلنت هيئة السوق المالية بتاريخ 3 نوفمبر 2019م عن صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) تسجيل وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام. وبتاريخ 2019/11/17م أعلنت (أرامكو السعودية) عن نشرة الإصدار التكميلية لطرح أسهمها للاكتتاب العام بتاريخ 9 نوفمبر 2019م.

وفي يوم الأحد 17 نوفمبر 2019م بدأت فترة الاكتتاب للمؤسسات المكتتبة والأفراد على أسهم شركة (أرامكو السعودية) وانتهت الفترة المحددة لاكتتاب الأفراد بتاريخ 28 نوفمبر 2019م، فيما امتدت للمؤسسات حتى نهاية يوم 4 ديسمبر 2019م.

حصيلة طرح أسهم شركة (أرامكوا السعودية) للاكتتاب العام

حقق طرح شركة (أرامكو السعودية) للاكتتاب العام نجاحاً لافتا بلغ صداه الأسواق العالمية، وبلغ حجم الطرح النهائي 110.4 مليار ريال (29.4 مليار دولار)، وذلك بعد ممارسة خيار الشراء بشكل كامل، وبالتالي بلغت نسبة الأسهم المخصصة للمكتتبين بجميع فئاتهم 3.450 مليار سهم وهو ما يعادل ما نسبته 1.725% من إجمالي أسهم الشركة. وبحسب بيان الشركة، بلغ العدد النهائي للمكتتبين الأفراد 5.056 مليون مكتتب قاموا بالاكتتاب بعدد 1.537 مليار سهم بقيمة إجمالية 49.187 مليار ريال (13 مليار دولار)، وبنسبة تغطية بلغت 153.7% من إجمالي حجم الأسهم المطروحة لشريحة الأفراد.

وتوزّع عدد المكتتبين من ناحية الجنسية إلى 4.94 مليون سعودي، و2467 خليجي، و106.25 ألف مقيم داخل السعودية.

كما أن نسبة المشاركة في عملية الاكتتاب لشريحة الأفراد عبر الوسائل الإلكترونية بلغت 65.9% من إجمالي العمليات المنفذة، وتوزّعت على أجهزة الصرف الآلي بنسبة 36.1%، وعن طريق الإنترنت 28.4%، وعبر الهواتف المصرفية بنسبة 1.4%، في حين سجلت عملية الإقبال على الفروع لغرض الاكتتاب ما نسبته 34.1%. وتمت تغطية الطرح من قبل المستثمرين الأفراد 1.5 مرة، بينما تمت تغطية الطرح من قبل المؤسسات المكتتبة 6.2 مرة.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة مجموع طلبات الاكتتاب من قبل المؤسسات المكتتبة بلغت 397 مليار ريال سعودي (106 مليار دولار أمريكي)، وبعد احتساب طلبات الاكتتاب المقدمة من قبل المكتتبين الأفراد في الطرح، بلغ إجمالي قيمة طلبات الاكتتاب 446 مليار ريال سعودي (119 مليار دولار أمريكي).

آثار طرح أسهم شركة (أرامكوا السعودية) للاكتتاب العام

عزز دخول شركة (أرامكو السعودية) سوق الأسهم السعودية، من خلال الطرح الأكبر في التاريخ، من حجم وعمق السوق التي تبوأت المركز التاسع عالمياً من حيث القيمة السوقية للأسهم المدرجة، وهذا بدوره يشكل عامل جذب لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية للدخول في السوق السعودية. وتجاوزت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بعد إدراج أرامكو 9.0 ترليون ريال وهو ما يعادل 2.4 ترليون دولار أمريكي بارتفاع بلغت نسبته 385.5% بنهاية عام 2019م مقارنة بنهاية عام 2018م.

(2)
طرح الصكوك وأدوات الدين

لـم تتلـق الهيئـة أية طلبـات طرح عـام للصكـوك وأدوات الديـن خـلال عـام 2019م، فـي حين تسـلمت 57 إشـعارًا لطرح خـاص لصكوك وأدوات دين بانخفـاض 8.1 % مقارنة بالعـام السـابق (الجدول رقـم (16)).

الجدول رقم (16):
طلبات الطرح العام وإشعارات الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين

النـــوع	العدد	
	عام 2018م	عام 2019م
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[29]	62	57
الإجمالي	62	57

وفيمـا يتعلـق بعمليات طـرح الصكـوك وأدوات الديـن، فقد تراجع إجمالـي مبالغ الطرح الخـاص لها خلال عام 2019م بنسـبة 36.5% مقارنـة بالعام السـابق لتصل إلى 9.1 مليار ريال (الجـدول رقم (17)).

29| تشـمل الإشـعارات المتسـلمة المتعلقـة بالصكـوك وأدوات الديـن التي طُرحت طرحًـا خاصًّا، ولا تشـمل أدوات الديـن والصكوك الصـادرة عن حكومـة المملكة.

الجدول رقم (17):
طرح الصكوك وأدوات الدين مصنفةً بحسب نوع الطرح[30]

النـــوع	عام 2018م		عام 2019م		نسبة التغير في قيمة الطرح
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0	0	0	-
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[31]	14,374.9	29	9,127	38	%36.5-
الإجمالي	14,374.9	29	9,127	38	%36.5-

30| لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
31| تشـمل إشـعارات الإقفال المتسـلمة المتعلقـة بأدوات الدين والصكوك المطروحـة طرحًا خاصًّا والمتحصلات المجمعة، ولا تشـمل أدوات الدين والصكوك الصـادرة عن حكومة المملكة العربيـة السـعودية؛ حيـث إن قواعـد طـرح الأوراق المالية والالتزامات المسـتمرة، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريـل 2018م صنفت الأوراق المالية الصـادرة عن حكومة المملكة العربية السـعودية كطـرح مسـتثنى. لذلك، تم تعديل إجمالي قيمة الطـروح لعام 2017م ليكون إجمالي قيمـة الطروح لعامـي 2017م و2018م قابلاً للمقارنة.

(3)
إجراءات الشركات

وافقت الهيئة على 28 إجراءً لتعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2019م، وقد شملت تخفيض 6 شركات مدرجة رؤوس أموالها ليتراجع عدد أسهمها المصدرة من 245 مليون سهم إلى 99.1 مليون سهم، وفي المقابل زادت 18 شركة رؤوس أموالها عبر إصدار أسهم منحة وإصدار أسهم حقوق أولوية. وتمت ثلاث عمليات استحواذ خلال عام 2019م ترتب عليها ارتفاع عدد الأسهم المصدرة للشركة المستحوذة من 2,017 مليون سهم إلى 2,948 مليون سهم، وعملية واحدة لتحويل الديون ليصل عدد الأسهم المصدرة للشركة التي حولت الديون من 1,169 مليون سهم إلى 1,231 مليون سهم (الجدول رقم (18)).

28
إجراء لتعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة

06
شركات مدرجة خفضت رؤوس أموالها

18
شركة مدرجة زادت رؤوس أموالها

الجدول رقم (18):
الشركات المدرجة التي عدّلت رؤوس أموالها خلال عام 2019م

طريقة تعديل رأس المال	عدد الشركات	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة التغير
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
أسهم حقوق أولوية	1	14.0	24.0	%71.4
أسهم منحة	17	4,128.1	5,894.8	%42.8
تخفيض رأس مال	6	245	99.1	%59.6-
استحواذ	3	2,017	2,948	%46.2
تحويل ديون	1	1,169	1,231	%5.3
الإجمالي	28	7,573	10,197	%34.6

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الرابع

الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

4

الفصل الثاني:
الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية
2. صناديق الاستثمار
3. المحافظ الخاصة المُدارة

(1)
إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال عام 2019م على طرح وحدات 18 صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها 4 صناديق تستثمر في الأسهم، وصندوقان يستثمران في أسواق النقد، وصندوقان عقاريان متداولان أحدهما الموافقة على زيادة إجمالي قيمة أصول الصندوق، وثلاثة صناديق تستثمر في أدوات الدين. كما شهد عام 2019م الموافقة على الطرح العام لخمسة صناديق وقفية وصندوق يستثمر في حماية رأس المال وصندوق مؤشر متداول. وتسلمت الهيئة خلال عام 2019م 91 إخطاراً مكتملاً متعلقاً بطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً، وأكملت تسوية 355 طلباً لتعديل مستندات الشروط والأحكام في عام 2019م الجدول رقم (19).

18
صندوقاً استثمارياً مطروح طرحاً عاماً

91
إخطاراً مكتملاً متعلقاً بطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً تم استلامها

الجدول رقم (19):
الطلبات المستلمة للتعديل على المعلومات الأساسية للمنتجات الاستثمارية والمنجز منها خلال عام 2019م

الطلبات المستلمة	الطلبات التي تم تسويتها[32]
353	355

32| تشمل 7 طلبات تم تسلمها خلال عام 2018م.

(2)
صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي قيم أصول قطاع صناديق الاستثمار نهاية عام 2019م بنسبة 20.4 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (20)).

% 20.4
ارتفع إجمالي قيم أصول قطاع صناديق الاستثمار

الجدول رقم (20):
مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار[33]

العنصر	عام 2018م			عام 2019م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	249	293	542	253	354	607	% 12.0
عدد المشتركين	332,567	3,939	336,506	329,739	4,487	334,226	% 0.7-
قيم الأصول (مليون ريال)	111,861.6	178,279.5	290,141.1	159,958.0	189,460.0	349,418.0	% 20.4

33| تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

1-2 الصناديق العامة

شـكلت قيم أصول صناديق الاسـتثمار العامة، التي تُطـرح وحداتها طرحًا عامًّـا، 45.8 % مـن إجمالـي قيم أصـول الصناديـق بنهاية عـام 2019م، وارتفعـت قيمتهـا نهايـة العـام بنسـبة 43.0 % مقارنـة بالعام السـابق، لتبلـغ 159.9 مليار ريـال، وذلك بارتفاع قيم أصول أسـواق النقد وأدوات الديـن بنسـبة 71.0 % و278.1 % علـى التوالـي. في حيـن انخفض عدد المشـتركين فيها بنسبة 0.9 % إلى 329.7 ألف مشترك، وكان الانخفاض الأبـرز في عدد المشـتركين في صناديق الاسـتثمار العقـاري بنحو 4.8 % (الجدول رقـم (21))، و(الرسـم البياني رقم (4)).

159.9
مليار ريال إجمالي قيم أصول الصناديق.

329.7
ألف مشترك.

الجدول رقم (21):
مؤشرات الصناديق العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
أسهم	141	137	%2.8-	155,278	148,367	%4.5-	20,675.3	20,667.5	%0.0
أدوات دين	5	7	%40.0	114	752	%559.6	509.7	1,927.3	%278.1
أسواق نقد	43	46	%7.0	38,867	39,051	%0.5	62,444.0	106,796.6	%71.0
عقاري	10	9	%10.0-	7,499	7,141	%4.8-	8,347.9	7,951.6	%4.7-
قابض	25	25	%0.0	4,984	5,478	%9.9	2,899.6	2,837.3	%2.2-
متوازن	2	2	%0.0	305	293	%3.9-	71.8	62.5	%13.0-
أخرى	4	7	%75.0	372	603	%62.1	425.8	605.0	%42.1
المؤشرات المتداولة	3	3	%0.0	368	461	%25.3	37.7	42.0	%11.5
الاستثمارات العقارية المتداولة	16	17	%6.3	124,780	127,593	%2.3	16,449.8	19,068.2	%15.9
الإجمالي	249	253	%1.6	332,567	329,739	%0.9-	111,861.7	159,958.0	%43.0

الرسم البياني رقم (4):
نسـب أصول الصناديق العامة من إجمالي الأصول مصنفةً بحسـب نوع الاستثمار لعام 2019م

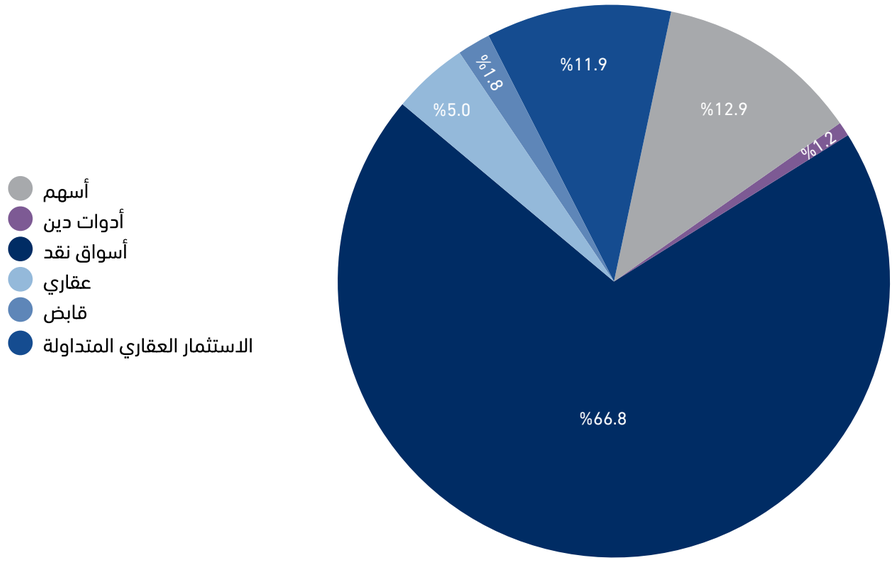

• الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

استقرت قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم بنهاية عام 2019م عند 20.7 مليار ريال تقريبًا. وقد انخفضت أصول صناديق الأسهم المحلية 0.7 % لتصل إلى 15.5 مليار ريال. (الجدول رقم (22)).

20.7
مليار ريال إجمالي قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم.

15.5
مليار ريال أصول صناديق الأسهم المحلية.

الجدول رقم (22):
مؤشرات الصناديق العامة مصنفة بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
أسهم محلية	85	80	-5.9%	143,107	137,139	-4.2%	15,575.4	15,464.2	-0.7%
أسهم خليجية	24	24	0.0%	9,293	8,541	-8.1%	1,616.3	1,620.7	0.3%
أسهم عربية	3	4	33.3%	217	192	-11.5%	123.6	167.6	35.6%
أسهم آسيوية	7	7	0.0%	880	804	-8.6%	646.0	683.6	5.8%
أسهم أمريكية	3	3	0.0%	241	235	-2.5%	920.3	867.8	-5.7%
أسهم أوروبية	4	4	0.0%	244	234	-4.1%	592.8	531.7	-10.3%
أسهم دولية أخرى	15	15	0.0%	1,296	1,222	-5.7%	1,200.9	1,331.9	10.9%
الإجمالي	141	137	-2.8%	155,278	148,367	-4.5%	20,675.3	20,667.5	0.0%

2-2 الصناديق الخاصة

ارتفعت قيم أصول الصناديق الخاصة، التي طُرحت وحداتها طرحًا خاصًّا، بنهاية عام 2019م، بنسبة 6.3% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 189.5 مليار ريال. (الجدول رقم (23)).

189.5
مليار ريال إجمالي قيم أصول الصناديق الخاصة

الجدول رقم (23):
مؤشرات الصناديق الخاصة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
أسهم	46	66	43.5%	109	673	517.4%	91,967.1	102,966.4	12.0%
أسهم خاصة/رأس مال جريء	69	87	26.1%	1,214	1,234	1.6%	12,636.0	11,675.6	-7.6%
أدوات دين	6	9	50.0%	106	80	-24.5%	4,847.0	5,175.2	6.8%
أسواق نقد	6	7	16.7%	15	103	586.7%	1,164.7	2,262.3	94.2%
عقاري	110	116	5.5%	2,315	2,168	-6.3%	58,321.4	58,458.1	0.2%
سلع	1	1	0.0%	4	4	0.0%	456.5	382.7	-16.2%
متعدد الأصول	46	59	28.3%	66	132	100.0%	7,027.8	7,836.2	11.5%
تحوط ومشتقات مالية	1	1	0.0%	8	5	-37.5%	578.5	325.2	-43.8%
مغذي	1	2	100.0%	0	24	-	0.0	59.7	-
تمويلي	7	6	-14.3%	102	64	-37.3%	1,280.5	318.6	-75.1%
الإجمالي	293	354	20.8%	3,939	4,487	13.9%	178,279.5	189,460	6.3%

3-2 صناديق المؤشرات المتداولة

ارتفعت قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة بنهاية عام 2019م إلى 42 مليون ريال وبنسبة 11.5 % عن العام السابق، وتزامن هذا الارتفاع مع زيادة في عدد المشتركين بنسبة 25.3% (الجدول رقم (24)).

42
مليون ريال إجمالي قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة.

الجدول رقم (24):
صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
فالكم المتداول للأسهم السعودية	19.7	24	% 21.8	224	266	% 18.8
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	9.2	9	% 2.2-	75	102	% 36.0
صندوق إتش إس بي سي السعودي 20 المتداول	8.8	9	% 2.3	69	93	% 34.8
الإجمالي	37.7	42	% 11.5	368	461	% 25.3

4-2 الصناديق العقارية المتداولة

بلغت قيم أصول الصناديق العقارية المتداولة 19.1 مليار ريال مقارنة بقيمة 16.5 مليار ريال بنهاية عام 2019م، ووصل عدد الصناديق العقارية المتداولة إلى 17 صندوقًا مُدرجاً مقارنة بـ 16 صندوقاً مدرجاً عام 2018م، كما ارتفع عدد المشتركين بنسبة 2.3 % إلى ما يزيد على 127 ألف مشترك (الجدول رقم (25)).

19.1
مليار ريال إجمالي قيم أصول الصناديق العقارية المتداولة.

الجدول رقم (25):
الصناديق العقارية المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
الرياض ريت	1,347.8	1,495.5	% 11.0	8,735	8,872	% 1.6
الجزيرة موطن ريت	120.0	103.4	% 13.8-	1,652	1,900	% 15.0
جدوى ريت الحرمين	653.4	636.9	% 2.5-	3,534	4,386	% 24.1
تعليم ريت	510.0	524.4	% 2.8	1,408	1,280	% 9.1-
المعذر ريت	599.3	595.3	% 0.7-	2,484	2,843	% 14.5
مشاركة ريت	891.7	1,078.7	% 21.0	3,468	3,599	% 3.8
ملكية ريت	761.2	894.5	% 17.5	4,276	4,365	% 2.1
مشاعر ريت	582.2	579.3	% 0.5-	2,656	3,380	% 27.3
الأهلي ريت 1	1,446.7	1,792.6	% 23.9	6,636	6,908	% 4.1
دراية ريت	1,570.3	1,549.7	% 1.03-	4,343	4,995	% 15.0
الراجحي ريت	1,744.0	1,724.1	% 1.1-	24,986	23,993	% 4.0-
جدوى ريت السعودية	1,592.6	1,555.1	% 2.4-	12,985	11,547	% 11.1-
سدكو كابيتل ريت	595.7	1,193.4	% 100.3	21,515	19,067	% 11.4-
سويكورب وابل ريت	1,180.0	1,116.3	% 5.4-	6,402	5,532	% 13.6-
ميفك ريت	1,226.0	1,245.9	% 1.6	11,620	11,532	% 0.8-
بنيان ريت	1,628.8	1,941.6	% 19.2	8,080	6,698	% 17.1-
الخبير ريت	-	1,041.6	-	-	6,696	-
الإجمالي	16,449.8	19,068.2	% 15.9	124,780	127,593	% 2.3

(3)
المحافظ الخاصة المُدارة

انخفـض إجمالـي قيـم أصـول المحافـظ الخاصة المُـدارة بنهايـة عام 2019م بنسـبة 8.4% لتصل إلـى 150.3 مليـار ريـال (الجدول رقـم (26)).

150.3
مليار ريال إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة

الجدول رقم (26):
قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة (مليون ريال)

النوع	العدد		نسبة التغير
	عام 2018م	عام 2019م	
أسهم محلية	63,921.9	54,620.7	%14.6-
أسهم عالمية	2,191.8	2,188.3	%0.2-
أدوات دين	3,870.4	4,111.5	%6.2
صناديق الاستثمار	46,323.0	48,246.9	%4.2
أخرى	47,855.9	41,179.3	%14.0-
الإجمالي	164,163.0	150,346.7	%8.4-

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الخامس

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

5

الفصل الأول:
الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة
2. إعلانات الشركات المُدرجة
3. تطوير الإفصاح

(1)

القوائم المالية للشركات المدرجة[34]

تضمنت القوائم المالية المنشورة خلال عام 2019م وجود ملاحظات في تقرير المحاسب القانوني على القوائم المالية السنوية، إذ بلغ إجمالي عدد الملاحظات 60 ملاحظة للقوائم المالية السنوية لعام 2018م والتي فُحصت خلال عام 2019م. كذلك بلغ إجمالي عدد ملاحظات تقرير المحاسب القانوني على القوائم المالية ربع السنوية الصادرة 89 ملاحظة[35] خلال عام 2019م (الرسم البياني رقم (5)).

الرسم البياني رقم (5):

عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية ربع سنوية / السنوية للشركات المدرجة التي تمت مراجعتها من قبل الهيئة في عام 2019م

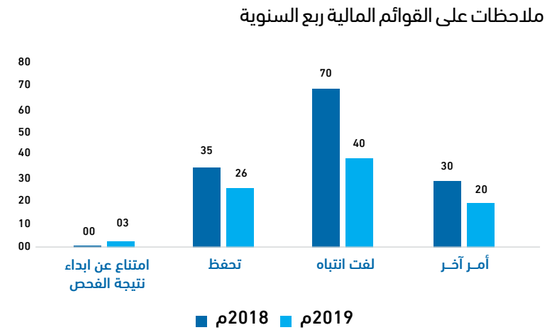

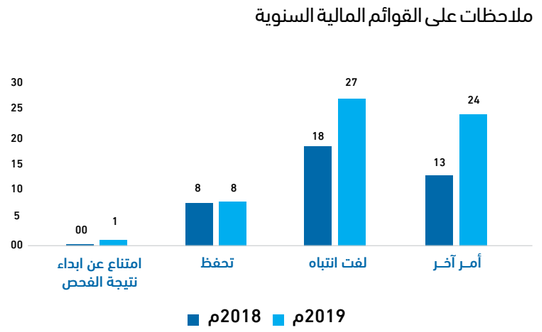

34| أعدت القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
35| قرر مجلس الهيئة اعفاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن القوائم المالية الأولية للربع الرابع ابتداء من الربع الرابع لعام 2017م، وعليه فإن عدد الملاحظات على القوائم المالية ربع السنوية لا تشمل الربع الرابع 2019م.

(2)

إعلانات الشركات المدرجة

بلغ إجمالي عدد إعلانات الشركات المدرجة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) 4,069 إعلاناً مقارنة بـ 3,735 إعلاناً في العام السابق، وقد ارتفعت الإعلانات عن التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى بنسبة 70.2% عام 2019م مقارنة بالعام السابق ممثلةً النسبة الكبرى من إجمالي الإعلانات بنحو 38.4%. (الجدول رقم (27)).

الجدول رقم (27):

الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2018م		عام 2019م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	771	%20.6	775	%0.5	%0.5
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	6	%0.2	9	%0.2	%50.0
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	20	%0.5	16	%0.4	%20.0-
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	8	%0.2	11	%0.3	%37.5
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	784	%21.0	641	%15.8	%18.2-
توزيع أرباح	222	%5.9	133	%3.3	%40.1-
إعلان إيضاحي	701	%18.8	721	%17.7	%17.7
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	304	%8.1	195	%4.8	%2.9
موافقة على منتج جديد	0	%0.0	4	%0.1	%35.9-
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	919	%24.6	1,564	%38.4	-
الإجمالي	3,735	%100	4,069	%100	%8.9

(3)
تطوير الإفصاح

تضمن قرار مجلس الهيئة رقم 1-146-2019 تاريخ 2019/12/30م بالسماح للشركات المدرجة باستخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم العقارات، والعقارات الاستثمارية ابتداءاً من فترات السنة المالية التي تبدأ خلال عام2022 م، مع استمرار إلزام الشركات المدرجة باستخدام خيار نموذج التكلفة لتقييم الآلات والمعدات والأصول غير الملموسة لمدة خمس سنوات تنتهي بنهاية عام 2024م.

يأتي هذا القرار بعد دراسة أفضل الممارسات الدولية ومدى جاهزية سوق التقييم في المملكة، كذلك الأخذ بمرئيات عدد من المستثمرين والأشخاص المكلفين بالحوكمة والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. ويهدف هذا القرار إلى إعطاء الخيار لمجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة بالأخذ بالسياسات المحاسبية الأنسب، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل موضوعي. كذلك، يساعد الشركات والسوق على استيعاب التغيير في القوائم المالية للشركات المدرجة، وإعطاء فرصة للمقيمين لمعرفة الاشتراطات والمسؤوليات والاستعداد للقيود التي فرضتها الهيئة، بالإضافة لإعطاء فرصة لزيادة عدد الحاصلين على عضوية زميل من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين.

يذكر أن المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أعطت خيار تقييم بعض الأصول باستخدام نموذج التكلفة أو استخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم. وعليه وجهت الهيئة الشركات المدرجة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأول من يناير 2017م وشمل ذلك توجيه بتطبيق خيار نموذج التكلفة لتقييم العقارات والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية والأصول الغير ملموسة.

وضمنت الهيئة قرارها الحالي بعض المتطلبات عند استخدام الشركات المدرجة نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم العقارات، والعقارات الاستثمارية؛ وذلك لحوكمة أعمال الشركات المتعلقة بأعمال التقييم، والحصول على أقصى قدر ممكن من النتائج المرضية لعملية التقييم، وكذلك إضفاء استقلالية أكبر لأعمال المقيمين وزيادة الإفصاح والشفافية عن أي أحداث جوهرية، إضافة لزيادة المسؤولية على عاتق مجلس الادارة لاتخاذ ما فيه مصلحة المساهمين، وحماية للمستثمرين من استغلال سياسة القيمة العادلة بشكل غير موضوعي.

وتشمل المتطلبات المفروضة اعتماد سياسة نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم من قبل مجلس إدارة الشركة وذلك بعد توصية لجنة المراجعة بهذا الشأن، بالإضافة إلى أن يكون تقييم كل عقار أو عقار استثماري معد من مقيّمين اثنين كحد أدنى مع أخذ التقييم الأقل قيمة، وذلك عند إعداد القوائم المالية السنوية وعند استخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لأول مرة.
ووفقا للمتطلبات المفروضة، يتوجب أن يتم تعيين المقيمين بقرار من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة مع اشتراط أن يكون المقيّم حاصل على عضوية زميل من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين، بالإضافة لذلك على لجنة المراجعة متابعة عملية التقييم ونتائجها والرفع لمجلس الإدارة بها عند وجود أي ملاحظات تراها، كما وجهت الهيئة الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي مكاسب أو خسائر جوهرية تنشأ عن التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إعلان النتائج المالية الأولية والسنوية، بالإضافة إلتضمين القوائم المالية الأولية والسنوية إيضاحاً لتسوية الفروقات بشأن الأصول وصافي الأصول وصافي الدخل والدخل الشامل بين استخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم ونموذج التكلفة.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الخامس

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

5

الفصل الثاني: الحوكمة

1. تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة
2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة
3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة
4. الزيارات الإشرافية
5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

لتعزيـز مبـادئ الحوكمة ورفع مسـتوى الشـفافية والإفصاح للشـركات المدرجة في السـوق المالية السـعودية، تتابع الهيئة التزام الشركات بتطبيق أحكام لائحة حوكمة الشـركات وفـق ما يلي:

- مراجعة نشرات الإصدار للشركات المساهمة قبل الإدراج
- توعية الشركات المدرجة وحديثة الإدراج بالحوكمة
- مراجعة الإفصاح في تقارير مجالس إدارة الشركات المدرجة
- الإجابة عن استفسارات الشركات عن حوكمة الشركات
- التحقق من مدى التزام الشركات المدرجة بالأحكام الإلزامية ذات العلاقة بحوكمة الشركات
- حضور الجمعيات العامة للتأكد من ممارسات الحوكمة

وتم تطوير مواد لائحة حوكمة الشركات السعودية (من استرشادية إلى إلزامية) وكذلك التغييرات الجوهرية في اللائحة خلال عدة سنوات، مرت فيها بالعديد من المراحل التي تشكلت فيها لائحة حوكمة الشركات على ما هي عليه اليوم، وفيما يلي نبذة عن أهم المراحل ابتداءً من عام 2006م حتى عام 2019م:

2006م
صدور أول لائحة ويعتبر استرشادي (غير ملزم في الإفصاح) يتضمن خمسة أبواب و 19 مادة

2008م
أصبحت لجنة المراجعة إلزامية ابتداءً من العام 2009م وتفاصيل إضافية وإلزامية حول مجلس الإدارة.

في نظام الشركات السعودية إلزامية منذ عام 1994م

2009م
تفاصيل إضافية حول المكافآت والتعويضات

2010م
أصبحت لجنة الترشيحات والمكافآت إلزامية ابتداء من 2011/1/1 م تفاصيل إضافية حول العضو المستقل.

2011م
أصبحت بعض قواعد أنظمة الرقابة الداخلية إلزامية.

2012م
أصبحت بعض قواعد حقوق المساهمين وبعض قواعد مجلس الإدارة وتشكيل المجلس إلزامية.

2017م
تحديث وتطوير شامل لمواد اللائحة وتفصيل أكثر أصبح إلزامي باستثناء 16 مادة و 4 فقرات. يتضمن 12 باب و 98 مادة.

2018م
أصبحت مدة تسع سنوات متصلة أو منفصلة في عضوية مجلس الإدارة تتنافى مع العضو المستقل لمجلس الإدارة إلزامياً.

2019م
تفاصيل إضافية حول منافسة الشركة وإتاحة الأعمال والعقود المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة.

* تعد التطورات لمواد لائحة حوكمة الشركات في العام 2019 م استرشادية.

(1)
تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

1. تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.
2. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
3. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين نسبة

% 90.5

من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة عام 2019م (الجدول رقم (28)، والرسم البياني رقم (6)).

الجدول رقم (28):
تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفة بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد		نسبة التغير
	عام 2018م	عام 2019م	
الأعضاء غير التنفيذيين[36]	648	651	%0.5
الأعضاء المستقلون[37]	705	708	%0.4
الأعضاء التنفيذيون	151	143	%5.3-
الإجمالي	1,504	1,502	%0.1-

36| العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
37| العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

الرسم البياني رقم (6):
نسب تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بحسب صفة العضوية

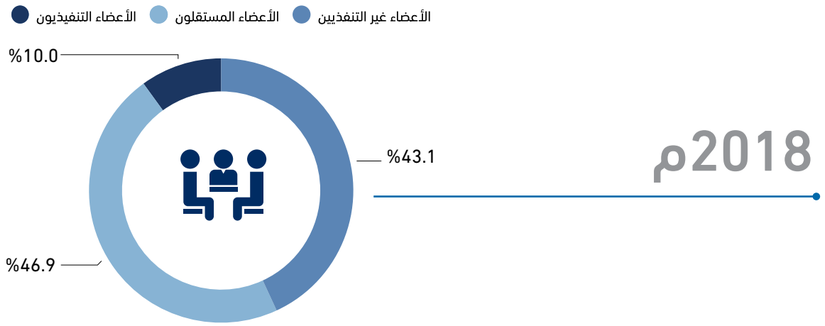

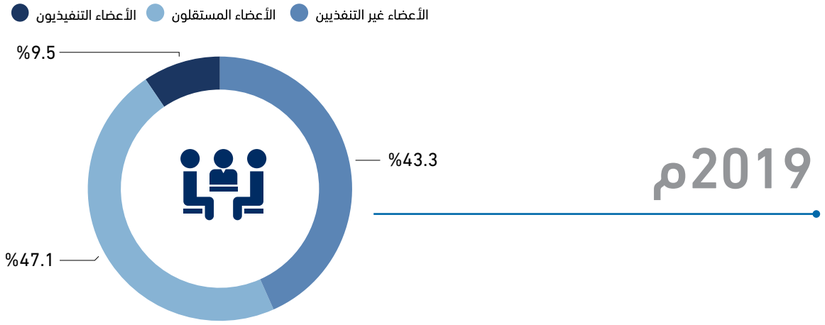

(2)
اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ - لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، ووفقًا للمادة الرابعة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتكوين لجنة المراجعة، تُشكل هذه اللجنة وفق الآتي:

1. تُشكل بقرار من الجمعية العادية للشركة لجنة المراجعة من المساهمين أو من غيرهم، على أن يكون بينهم عضو مستقل على الأقل، وألا تضم أيًّا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
2. يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضوًا مستقلًا (فقرة استرشادية).
3. تصدر الجمعية العامة للشركة – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المراجعة، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم، وآلية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة.
4. لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضوًا في لجنة المراجعة.

وقد ارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة لعام 2019م بنسبة

% 3.7

ليصل إلى 645 مقعدًا وحازت مقاعد الأعضاء خارج مجلس الإدارة على نسبة

% 47.0

من إجمالي مقاعد لجان المراجعة (الجدول رقم (29)).

الجدول رقم (29):
عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفة بحسب صفة العضوية

	صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2018م	غير تنفيذي	118	%19.0
	مستقل	232	%37.3
	خارج مجلس الإدارة	272	%43.7
	الإجمالي	622	%100

	صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2019م	غير تنفيذي	109	%16.9
	مستقل	233	%36.1
	خارج مجلس الإدارة	303	%47.0
	الإجمالي	645	%100

نسبة التغير

غير تنفيذي	%7.6-
مستقل	%0.4
خارج مجلس الإدارة	%11.4
الإجمالي	%3.7

ب- لجنة المكافآت

تنص المادة الستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة المكافآت على ما يلي:

1. تشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة المكافآت) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة - بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة - لائحة عمل لجنة المكافآت، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

ت- لجنة الترشيحات

تنص المادة الرابعة والستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة الترشيحات على ما يلي:

1. تشكّل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة الترشيحات) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة - بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة الترشيحات، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

ويجوز للشركة دمج لجنتي المكافآت والترشيحات في لجنة واحدة تسمى لجنة المكافآت والترشيحات بحسب ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات في الفقرة السابعة من المادة الخمسين.

الجدول رقم (30):
عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

	صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2018م	غيرتنفيذي	221	%35.5
	مستقل	336	%54.0
	تنفيذي	13	%2.1
	خارج مجلس الإدارة	52	%8.4
	الإجمالي	622	%100

	صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2019م	غيرتنفيذي	213	%34.8
	مستقل	317	%51.8
	تنفيذي	6	%0.8
	خارج مجلس الإدارة	76	%12.4
	الإجمالي	612	%100

وقد انخفض بنهاية عام 2019م عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة إلى

612

مقعدًا وشغل الأعضاء المستقلون العدد الأكبر من المقاعد بنسبة

% 51.8

من إجمالي عددها عام 2019م (الجدول رقم (30)).

نسبة التغير

- غير تنفيذي: **%3.6-**
- مستقل: **%5.7-**
- تنفيذي: **%53.8-**
- خارج مجلس الإدارة: **%46.2**
- الإجمالي: **%1.6-**

(3)
الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة

بناءً على ما صدر في لائحة حوكمة الشركات الجديدة، تنص المادة العاشرة على الآتي:

«تختص الجمعيات العامة للمساهمين بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتمثل الجمعية العامة المنعقدة وفقًا للإجراءات النظامية جميع المساهمين في ممارسة اختصاصاتهم المتعلقة بالشركة، وتؤدي دورها وفقًا لأحكام نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ونظام الشركة الأساس».

بلغ إجمالي ما عُقد من جمعيات عامة عادية وغير عادية

271

اجتماعا خلال عام 2019م (الجدول رقم (31)).

الجدول رقم (31):
عدد الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة في عام 2019م

نوع الجمعية	العدد
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	16
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	5
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	5
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	0
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثالث	8
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول والثاني بعد ساعة	145
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول والثاني بعد ساعة	92
إجمالي ما عُقد من اجتماعات	**271**

(4)
الزيارات الإشرافية

نفذت الهيئة خلال عام 2019م زيارة إشرافية واحدة، اتبعت فيها الإجراءات والخطوات اللازمة للتحقق من مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية. وتقوم الهيئة بهذه الزيارات عند الحاجة لرفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مجالس إدارات الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة، ويُطلع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق أفضل الممارسات، والتأكد من أن مجلس الإدارة لديه السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام والآلية لمتابعة تنفيذها.

(5)
تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقًا للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية، وعقدت عدة ندوات وورش عمل توعوية لعدة جامعات في عدة مدن داخل المملكة خلال عام 2019م، تمثلت في الآتي:

محاضرة/مؤتمر/ورشة العمل/الندوة	العنوان	العدد	المدينة/المحافظة
ورشة عمل	الجمعيات العامة للشركات المدرجة	3	الرياض
ورشة عمل	حوكمة الشركات في نمو والتحول للسوق الرئيسية	1	الرياض
ورشة عمل	تقديم الدعم بعد الإدراج	3	الرياض
ورشة عمل	إعداد تقرير مجلس الإدارة	3	الرياض، جدة، الخبر
ورشة عمل	أكاديمية الهيئة	2	الرياض
ورشة عمل	مناقشة أهم الاصلاحات والإنجازات في قطاع الأعمال	2	جدة، الخبر
مؤتمر	المؤتمر الثاني لأسواق رأس المال العربية	1	عمّان، الأردن
جلسة حوارية	اجتماع مجموعة عمل حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لـ OECD	1	باريس، فرنسا

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السادس

حماية المستثمرين

6

الفصل الأول:
الرقابة

1. الرقابة على التداولات
2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

(1)
الرقابة على التداولات

منحت الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها المسؤولية عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بتداولات الأوراق المالية ومراقبتها حمايةً للمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب؛ إذ تراقب الهيئة التداولات ومواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية باستمرار، وتجري الرقابة على التداولات وفق المراحل التالية:

وقد انخفض بنهاية عام 2019م عدد تنبيهات نظام الرقابة على التداولات ليصل إلى 29,043 تنبيهًا، ونُفذت 447 عملية بحث مكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. كما انخفضت الاستفسارات الرقابية عام 2019م لتصل إلى 60 تنبيهاً، ورُصدت 5 حالة اشتباه في مخالفة خلال العام مقارنةً برصد 13 حالة اشتباه في مخالفة للعام السابق (الجدول رقم (32)).

عدد تنبيهات نظام الرقابة على التداولات

الجدول رقم (32):
أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
تنبيهات نظام الرقابة[38]	36,111	29,043	-19.6%
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	616	447	-27.4%
الاستفسارات الرقابية	77	60	-22.1%
حالات اشتباه في مخالفة	13	5	-61.5%

ويُشير تصنيف عمليات البحث المكثف لحالات الاشتباه في مخالفة الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها في عام 2019م بحسب مصدر البحث إلى تنفيذ الهيئة 93 عملية بحث مكثف مصدرها مراقبة السوق، 354 عملية بحث مصدرها تنبيهات نظام الرقابة (الجدول رقم (33)).

الجدول رقم (33):
عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب مصدر البحث

	مصادر البحث المكثف	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2018م	مراقبة السوق[39]	156	% 25.3
	تنبيه[40]	460	% 74.7
	الإجمالي	616	% 100

	صفة العضوية	العدد	النسبة من الإجمالي
عام 2019م	مراقبة السوق[39]	93	% 20.8
	تنبيه[40]	354	% 79.2
	الإجمالي	447	% 100

نسبة التغيير

-40.4% مراقبة السوق

-23.0% تنبيه

الإجمالي -27.4%

38| المقصود بتنبيهات نظام الرقابة الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
39| المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات من قبل موظف وحدة مراقبة السوق عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
40| المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

(2)
الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق، التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1437/1/28هـ الموافق 2017/4/22م. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة التي وصلت خسائرها المتراكمة إلى 20 % فأكثر من رأس مالها 22شركة عام 2019م[41] (الجدول رقم (34)).

الجدول رقم (34):
الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها عام 2019م[42]

الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة	وبما يقل عن	العدد
20 % فأكثر	35 % من رأس مالها	14
35 % فأكثر	50 % من رأس مالها	5
50 % فأكثر	من رأس مالها	3

41| استناداً على تعديل المادة الرابعة والستون من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادر بقرار مجلس الهيئة رقم 3-45-2018 وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م، فإن الفقرة (أ) تنص على الآتي:
«على المصدر الإفصاح عن قوائمه المالية السنوية وقوائمه المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية له للهيئة والجمهور فور الموافقة عليها وقبل نشرها للمساهمين أو الغير». وعليه، فإن الفقرة (د) تنص على «يجب على المصدر إعداد قوائمه المالية السنوية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأن يفصح عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم. ويجب على المصدر أن يفصح عن هذه القوائم المالية خلال مدة لا تقل عن (21) يوماً تقويمياً قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية للمصدر».

42| بحسب القوائم المالية للشركات المدرجة المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة «تداول»، بتاريخ 30 سبتمبر 2019م.

22
بلغ عدد الشركات المدرجة التي وصلت خسائرها المتراكمة إلى 20% فأكثر من رأس مالها

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السادس

حماية المستثمرين

6

الفصل الثاني:
شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. بلاغات وشكاوى المستثمرين
2. معالجة شكاوى المستثمرين
3. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
4. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

(1)
بلاغات وشكاوى المستثمرين

سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات والشكاوى، لذا تولت مهمة تلقي البلاغات وكذلك شكاوى المستثمرين عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ووفرت الهيئة العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى، والشكل رقم (3) يوضح القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى.

الشكل رقم (3):
القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى.

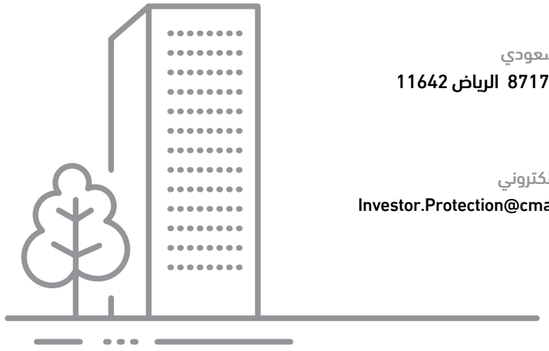

إدارة حماية المستثمر
الرياض، طريق الملك فهد
مقر هيئة السوق المالية

البريد السعودي
ص.ب 87171 الرياض 11642

موقع الهيئة
على شبكة الإنترنت
www.cma.org.sa

البريد الإلكتروني
Investor.Protection@cma.org.sa

تطبيق حماية المستثمر
على الأجهزة الذكية

1.1 البلاغات

يشير الجدول رقم (35) إلى ارتفاع عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة عام 2019م إلى 934 بلاغاً مقارنة بـ 477 بلاغاً عام 2018م؛ إذ ارتفع عدد البلاغات المتعلقة بممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص إلى 695 بلاغاً، ممثلة النسبة الكبرى من إجمالي البلاغات عام 2019م، وارتفع عدد البلاغات المتعلقة بأعمال مؤسسات السوق والمنتجات الاستثمارية وحوكمة الشركات إلى 27 و 18 و 134 بلاغًا على التوالي عام 2019م، بينما انخفض عدد البلاغات المتعلقة بالقوائم المالية، وسلوكيات السوق إلى 20 و 40 بلاغاً على التوالي عام 2019م (الرسم البياني (7)).

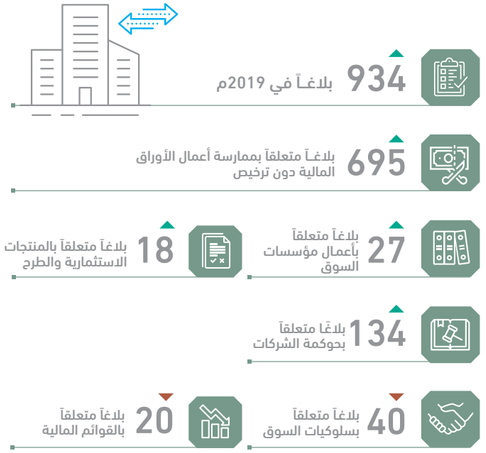

الجدول رقم (35):
عدد البلاغات المتسلمة مصنفةً بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	عام 2018م العدد	عام 2019م العدد	نسبة التغير
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	266	695	% 161.3 ▲
أعمال مؤسسات السوق	13	27	% 107.7 ▲
حوكمة الشركات	120	134	% 11.7 ▲
القوائم المالية	24	20	% 16.7- ▼
سلوكيات السوق	45	40	% 11.1- ▼
المنتجات الاستثمارية والطرح	9	18	% 100 ▲
الإجمالي	477	934	% 95.8 ▲

الرسم البياني رقم (7):
نسب البلاغات مصنفةً بحسب موضوعاتها

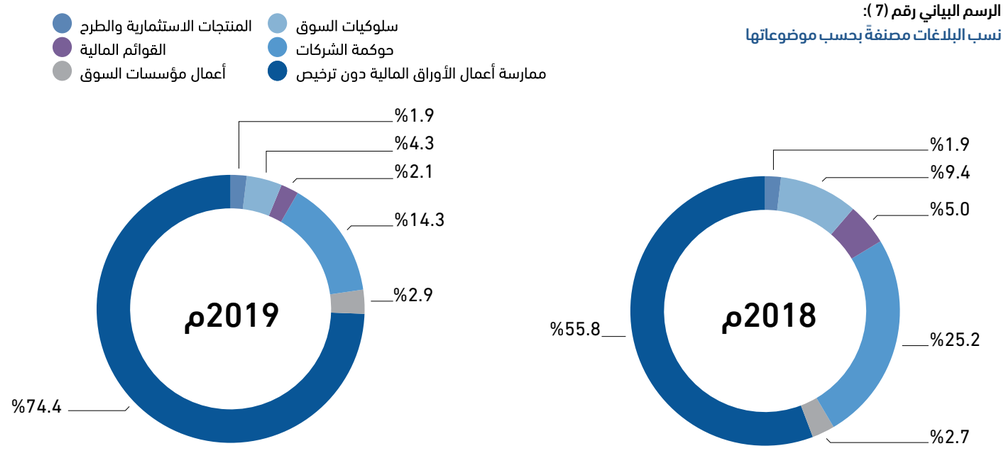

الجدول رقم (36):
عدد البلاغات مصنفةً بحسب المبلغ عنه

موضوع البلاغ	عـــام 2018م العدد	عـــام 2019م العدد	نسبة التغير
الأشخاص المرخص لهم	32	45	% 40.6 ▲
الشركات المدرجة	113	131	% 15.9 ▲
أفراد	59	177	% 200.0 ▲
شركة السوق المالية (تداول)	2	8	% 300.0 ▲
جهات غير مرخصة تمارس أعمال الأوراق المالية	271	573	% 111.4 ▲
الإجمالي	477	934	% 95.8 ▲

وبالنظر إلى تصنيف البلاغات بحسب المبلغ عنهم، يشير الجدول رقم (36) إلى ارتفاع عدد البلاغات المبلغة عن شركة السوق المالية (تداول) بنسبة 300.0%، والأفراد بنسبة 200.0%، والأشخاص المرخص لهم بنسبة 40.6% في عام 2019م مقارنة بعام 2018م.

1.2 الشكاوى

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها لا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والتحقيق في حالات مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه، ثم تقوم الهيئة بالادّعاء العام أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تلك المخالفات.

بلغ إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة 5806 شكوى عام 2019م، بارتفاع نسبته 127.2 % عن العام السابق، وقد مثلت الشكاوى المتعلقة بـ "طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية" النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة، تلتها الشكاوى المتعلقة بـ "ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص" عام 2019م (الجدول رقم (37)).

الجدول رقم (37):
عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	العدد				
	عام 2018م	النسبة من الإجمالي	عام 2019م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	35	% 1.4	55	% 0.9	% 57.1
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	144	% 5.6	279	% 4.8	% 93.8
الخدمات المقدمة من الأشخاص المرخص لهم	70	% 2.7	475	% 8.2	% 578.6
الصناديق الاستثمارية	202	% 7.9	227	% 3.9	% 12.4
المحافظ الاستثمارية	346	% 13.5	312	% 5.4	% 9.8-
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	87	% 3.4	107	% 1.8	% 23.0
حوكمة الشركات	441	% 17.3	692	% 11.9	% 56.9
صرف أرباح الشركات المدرجة	277	% 10.8	344	% 5.9	% 24.2
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	566	% 22.2	1,097	% 18.9	% 93.8
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	318	% 12.4	2,048	% 35.3	% 544.0
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	69	% 2.7	122	% 2.1	% 76.8
أخرى[43]	0	% 0.0	48	% 0.8	-
الإجمالي	2,555	% 100	5,806	% 100	% 127.2

43| شكاوى أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف، وغالباً ما تكون شكاوى مكررة أو لعدم الاختصاص.

من جهة أخرى يلاحظ عند تصنيف الشكاوى المتسلمة بحسب المشتكى عليه ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد الشركات المدرجة، إذ تشكل النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة بـ 50.9 % خلال عام 2019م (الجدول رقم (38)، والرسم البياني رقم (8)).

ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد الشركات المدرجة بنسبة

% 179.4

الجدول رقم (38):
عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
	العدد	العدد	
الأشخاص المرخص لهم	747	1,314	% 75.9
الشركات المدرجة	1,057	2,953	% 179.4
أفراد	190	509	% 167.9
هيئة السوق المالية	39	38	% 2.6-
مؤسسة/شركة غير مدرجة[44]	522	992	% 90.0
الإجمالي	2,555	5,806	% 127.2

الرسم البياني رقم (8):
نسب الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

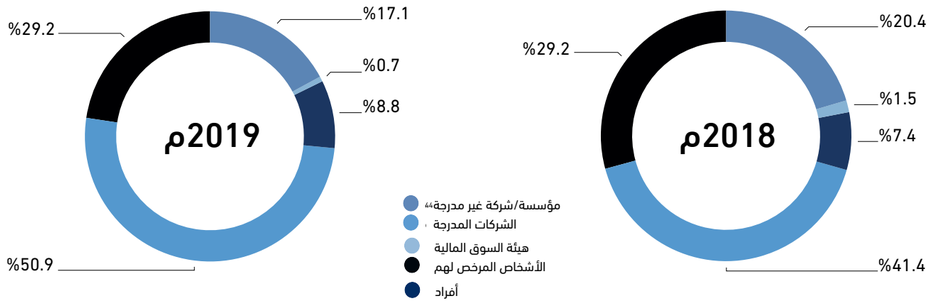

44| تشمل شكاوى مقدمة ضد (تداول)، وشكاوى الأشخاص المرخص لهم ضد المستثمرين، والبلاغات والاستفسارات والمعاملات.

(2)
معالجة شكاوى المستثمرين

وصل عدد الشكاوى التي سُويّت عام 2019م إلى 2358 شكوى. وقد شهدت الشكاوى تحت الدراسة ارتفاعًا ملحوظًا؛ إذ بلغت 2656 شكوى عام 2019م مقارنة بـ 271 شكوى عام 2018م (الجدول رقم (39)، والرسم البياني رقم (9)).

عدد الشكاوى التى سويت
2358

الجدول رقم (39):
حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

حالة الشكوى	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
	العدد	العدد	
تحت الدراسة	271	2,656	% 880.1
سُوّيت	1,643	2,358	% 43.5
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	641	792	% 23.6
الإجمالي	2,555	5,806	% 127.2

الرسم البياني رقم (9):
نسب حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

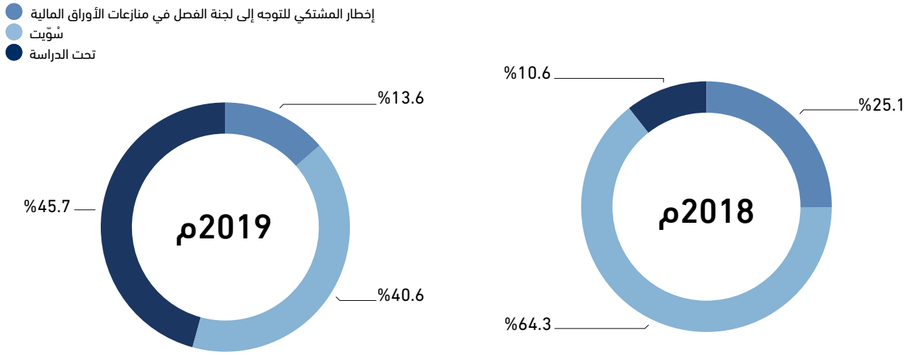

(3)
مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: "لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقًا لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أيًّا كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة".

وقد أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة في 208 قضية من أصل 281[45] قضية خلال عام 2019م، تمثل نسبة 74 % من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ويشار عمومًا إلى ارتفاع عدد القضايا في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2019م، 12.0% كما هو موضح في (الجدول رقم (40)، والرسم البياني رقم (10)).

الجدول رقم (40):
مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية ونظام الشركات ونظام مكافحة غسل الأموال واللوائح التنفيذية التي تختص الهيئة بتطبيقها

حال القضايا	عام 2018م	العدد	عام 2019م	العدد	نسبة التغير
تحت الإجراء		73		73	% 0.0
أُنهي الإجراء		178		208	% 16.9
الإجمالي		251		281	% 12.0

الرسم البياني رقم (10):
نسب مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

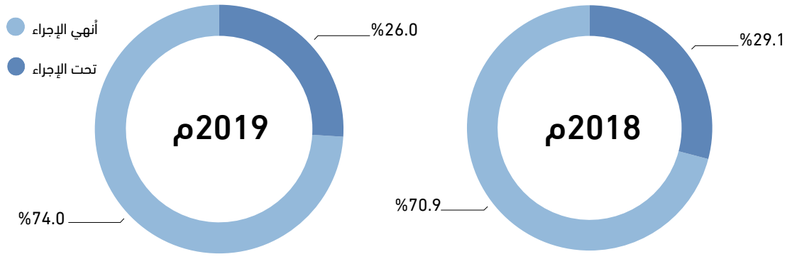

45| تخص أعوام سابقة.

(4)
تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

أ- قضايا المخالفات الواردة

سجل إجمالي قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها انخفاضاً خلال عام 2019م، بنسبة 6 % مقارنةً بعام 2018م، وشهدت معظم أنواع القضايا الواردة انخفاضاً بنسب متفاوتة (الجدول رقم (41)).

% 6
انخفاض قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

ب- قضايا مخالفات أُنهيت الإجراءات فيها

سجل إجمالي قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ارتفاعاً نهاية عام 2019م بنسبة 17% مقارنةً بعام 2018م. وشهدت معظم القضايا المنتهية إجراءاتها ارتفاعاً بنسب مختلفة (الجدول رقم (41)).

% 17
ارتفاع نسبة قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها

الجدول رقم (41):

عـدد قضايـا المخالفات الـواردة والمنتهية الإجـراءات فيها المتعلقة بمخالفات نظام السـوق المالية ونظام الشـركات ولوائحهمـا التنفيذية ، ونظام مكافحة غسـل الأموال مصنفةً بحسـب نـوع المخالفة

نوع المخالفة	الـواردة			أنهيت الإجراءات فيها[46]		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
تلاعب وتضليل/ سلوكيات السوق	6	2	% 66.7-	18	7	% 61.1-
إفصاح	48	55	% 14.6	21	90	% 328.6
تداول بناءً على معلومة داخلية	7	2	% 71.4-	0	8	-
لائحة الأشخاص المرخص لهم[47]	25	25	% 0.0	22	19	% 13.6-
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	0	-	0	0	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	13	37	% 184.6	11	17	% 54.5
قرارات مجلس الهيئة	15	6	% 60.0-	14	5	% 64.3-
لائحة طرح الأوراق المالية	8	0	% 100.0-	6	0	% 100.0-
قواعد التسجيل والإدراج	32	0	% 100.0-	25	1	% 96.0-
تداول خلال فترة الحظر	17	36	% 111.8	16	23	% 43.8
لائحة حوكمة الشركات	10	2	% 80.0-	10	3	% 70.0-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	7	6	% 14.3-	6	6	% 0.0
قواعد الكفاية المالية	4	5	% 25.0	2	6	% 200.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-	0	0	-
تعاميم الهيئة / سلوك الأشخاص المرخص لهم	16	6	% 62.5-	16	6	% 62.5-
نظام الشركات	9	26	% 188.9	6	11	% 83.3
نظام مكافحة غسل الأموال	6	2	% 66.7-	5	6	% 20.0
الإجمالي	223	210	% 5.8-	178	208	% 16.9

46| تشمل قضايا لأعوام سابقة.
47| يُقصد بها المخالفات التي وجدت أثناء الزيارات التفتيشية على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من مدى التزامهم بأحكام لائحة الأشخاص المرخص لهم، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السادس

حماية المستثمرين

6

الفصل الثالث:
الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها
2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها
3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها
4. الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية
5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات
6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
7. الغرامات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

(1)
القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ.

وقد ارتفع إجمالي عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2019م بنسبة 40 % (الجدول رقم (42)).

40 %
ارتفع إجمالي عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجنة الفصل

أما إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2019م فبلغ عددها 3 قضايا. ويلاحظ انخفاض عدد قضايا مخالفات التلاعب والتضليل ومخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم والدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس هيئة السوق المالية بنسبة 100 % و 100 % و 67 % على التوالي مقارنةً بعام 2018م (الجدول رقم (42)).

الجدول رقم (42):
عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة حسب نوع القضية

نوع القضية	العدد			العدد		
	لجنة الفصل			لجنة الاستئناف		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
التلاعب والتضليل	0	1	-	1	0	-100.0%
تداولات بناءً على معلومة داخلية	0	0	-	0	0	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	1	1	0 %	0	0	-
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	2	1	-50.0 %	0	1	-
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	1	0	-100.0 %	1	0	-100.0%
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	0	-	1	1	0%
مخالفة إفصاح	0	0	-	0	0	-
مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق	0	1	-	0	0	-
مخالفة طرح الأوراق المالية دون ترخيص	0	0	-	0	0	-
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس هيئة السوق المالية	1	3	200.0 %	3	1	-66.7%
الإجمالي	5	7	40.0 %	6	3	-50.0%

(2)
القضايا القائمة والمنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

استقر إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها عند 3 قضايا في عام 2019م، حيث ارتفع عدد القضايا الإدارية لدى المحكمة الإدارية، بينما انخفض عدد القضايا العمالية لدى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية، واستقرت قضايا التنفيذ لدى محاكم التنفيذ التابعة لوزارة العدل عند قضية واحدة عام 2019م (الجدول رقم (43)).

03
إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى

الجدول رقم (43):
عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	عام 2018م		عام 2019م	
	نوع الدعوى	عدد القضايا	نوع الدعوى	عدد القضايا
الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية	عمالية	1	عمالية	0
المحكمة الإدارية التابعة لديوان المظالم	إدارية	1	إدارية	2
محاكم التنفيذ التابعة لوزارة العدل	تنفيذ	1	تنفيذ	1
الإجمالي		3		3

(3)
اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، وقد ارتفع إجمالي عدد لوائح الادعاء والمذكرات والتظلمات في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها إلى 65 لائحة/مذكرة/تظلم خلال عام 2019م، فيما انخفضت لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة إلى 21 لائحة، في حين ارتفع عدد التظلمات ضد قرارات المجلس أمام هيئة السوق المالية إلى 20 تظلماً، ومذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية إلى 11 مذكرة (الجدول رقم (44)).

65
إجمالي عدد لوائح الادعاء والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (44):
عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح/المذكرات /التظلمات	العدد		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	24	21	-12.5%
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	18	13	-27.8%
مذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	7	11	57.1%
تظلمات ضد قرارات المجلس أمام هيئة السوق المالية	11	20	81.8%
الإجمالي	60	65	8.3%

(4)
الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

بلـغ عـدد الدعـاوى المقامـة مـن الهيئة أو ضدهـا المنتهيـة بأحـكام نهائية لمصلحـة الهيئـة 10 دعـاوى خلال عـام 2019م، في حين بلغ عـدد الدعاوى المقامـة مـن الهيئـة أو ضدهـا وانتهـت بأحـكام نهائيـة ضـد الهيئـة دعوى واحـدة خـلال عـام 2019م (الجدول رقـم (45)).

10
عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية لمصلحة الهيئة

الجدول رقم (45):
عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

الحكم في الدعوى	العدد						
	عام 2018م			عام 2019م			
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	نسبة التغير في الإجمالي
انتهت بحكم نهائي لمصلحة الهيئة	5	15	20	3	7	10	-50.0%
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	4	4	0	1	1	-75.0%
انتهت بحكم نهائي بعدم الاختصاص[48]	0	1	1	-	-	0	-100.0%

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم (4690) وتاريخ 1435/2/6هـ القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 134 قضية حتى نهاية عام 2019م، (الجدول رقم (46))، أنهت النيابة العامة منها 85 قضية وأحالت 34 قضية إلى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية منذ صور الأمر السامي رقم (4690) وحتى نهاية عام 2019م (الجدول رقم (47)).
كذلك ارتفع عدد الجلسات التي حضرها ممثلي الهيئة أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية والجهات القضائية ذات العلاقة إلى 31 جلسة خلال عام 2019م مقارنة بـ 25 جلسة خلال عام2018م.

الجدول رقم (46):
عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة مصنفة بحسب المادة المخالفة

المادة المخالفة	العام				
	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	12	7	1	9	13
المادة (49): مخالفات تلاعب و تظليل	20	20	9	17	5
المادة (50): مخالفات التداول بناءاً على معلومة داخلية	7	5	7	-	1
الإجمالي	39	32	17	26	19[49]

الجدول رقم (47):
حال القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

حال القضايا	العام				
	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	-	6	1	18	9
منتهية	38	24	16	5	2
الإجمالي	38	30	17	23	11

48| القضايا التي انتهت بحكم (عدم الاختصاص) تعتبر قانونيًا لمصلحة الطرف مقدم هذا الدفاع، وهو المحكوم له بذلك، لذا ضمنت أرقام عام 2019م إلى التصنيف الأول.
49| هناك قضية أخرى أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة تتعلق بمخالفة الفقرة رقم (ج) من المادة (211) من نظام الشركات ليصبح الإجمالي 20 قضية في عام 2019م.

(5)
متابعة تنفيذ قــرارات العقــوبات

تتولـى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسـها، والقـرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفـع الحجز التحفظـي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعـات الأوراق المالية، والقـرارات النهائية الصادرة عـن لجنتي الفصل والاسـتئناف فـي منازعـات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمـة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلـك عبر الخطوتين التاليتين:

تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف

متابعة تنفيذ قرار العقوبة

أصدر مجلس الهيئة 113 قرار عقوبة خلال عام 2019م بارتفاع نسبته 15.3% مقارنة بعام 2018م، فيما أصدرت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 27 قرار عقوبة بانخفاض نسبته 12.9% مقارنة بعام 2018م. ونفذت الهيئة خلال عام 2019م ما نسبته 87.6% و 37.04% من قرارات العقوبة الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية على الترتيب (الرسم البياني رقم (11)، والجدول رقم (48)).

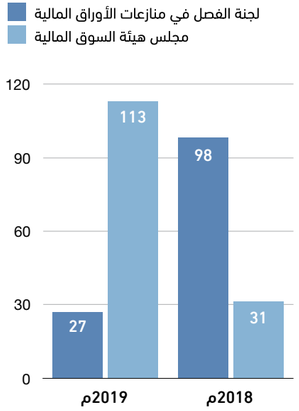

الرسم البياني رقم (11):
قـرارات العقوبـات ضـد مخالفـي الأنظمـة واللوائح التي تختـص الهيئة بتطبيقهـا مصنفة بحسـب مصدرها

الجدول رقم (48):

نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب مصدرها

مصدر القرار	عام 2018م			عام 2019م		
	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ
مجلس هيئة السوق المالية	98	89	% 90.8	113	99	% 87.6
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	31	24	% 77.4	27	10	% 37.0
الإجمالي	129	113	% 87.6	140	109	% 77.9

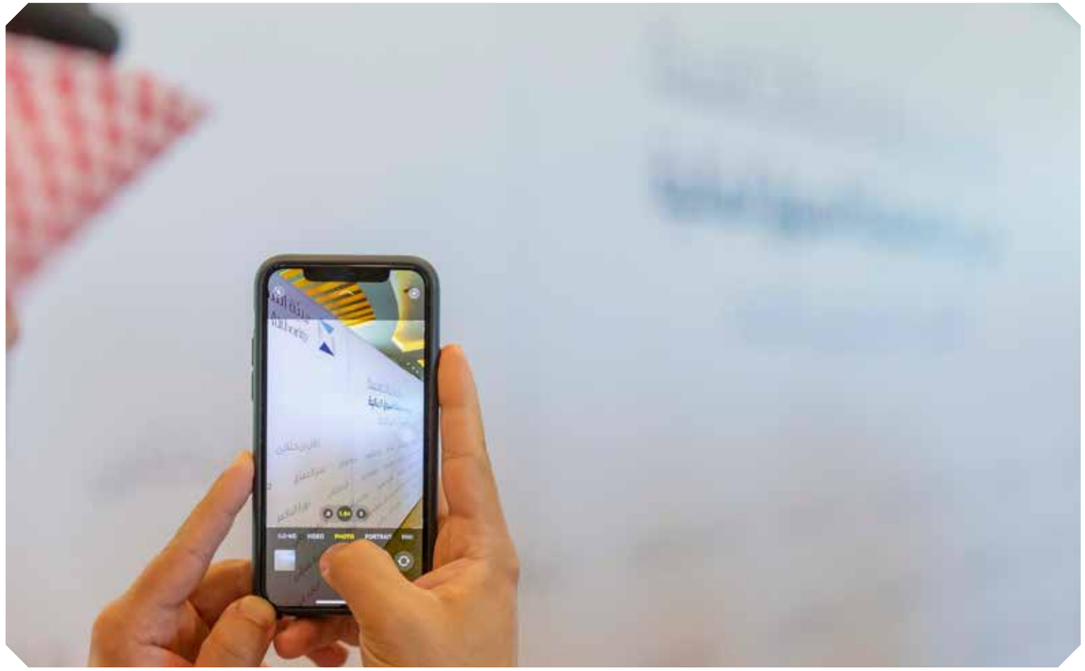

(6)
تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

أصدر مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 140 قرار عقوبة ضد 199 مخالفاً في عام 2019م مقارنةً بـ 249 مخالفاً في عام 2018م، منهم 67 مخالفًا من المستثمرين و50 من كبار التنفيذيين خلال عام 2019م. ونفذت 158 عقوبة ضد مختلف المخالفين، وتجري متابعة تنفيذ البقية (الجدول رقم (49)).

140 قرار عقوبة

158 عقوبة منفذة ضد مختلف المخالفين

الجدول رقم (49):

نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالف عام 2019م

نوع المخالف	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	67	43	% 64.2	24	% 36
شخص مرخص له/ شخص مسجل	31	29	% 93.5	2	% 6
شركات مدرجة	51	42	% 82.4	9	% 18
كبار تنفيذيين	50	44	% 88.0	6	% 12
الإجمالي	199	158	% 79.4	41	% 21

يعرض الجدول رقم (50) عدد المخالفات التي ترتبت عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2019م، ويبين تنفيذ ما يقارب 79 % من إجمالي العقوبات على المخالفات خلال عام 2019م. وتأتي مخالفة تلاعب وتضليل في المرتبة الأولى من حيث العدد؛ إذ بلغت 53 مخالفة، نُفذت العقوبات في 55 % منها، ويجري تنفيذ المتبقي. وبلغت مخالفة الإفصاح 32 مخالفة، ونُفذ منها ما نسبته 78 %، ويجري العمل على تنفيذ المتبقي.

% 79 من إجمالي العقوبات على المخالفات تم تنفيذها خلال عام 2019م

الجدول رقم (50):
نسبة التنفيذ للمخالفات التي رُتب عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2019م

نوع المخالفة	العدد	المُنفَّذ عقوبتها	نسبة المُنفَّذ	المتابع تنفيذ عقوبتها	نسبة المتابع تنفيذه
تلاعب وتضليل	53	29	% 54.7	24	% 45.3
إفصاح	32	25	% 78.1	7	% 21.9
تداول بناءً على معلومة داخلية	3	3	% 100.0	0	% 0
لائحة الأشخاص المرخص لهم	15	14	% 93.3	1	% 6.7
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	0	% 0.0	0	% 0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	14	11	% 78.6	3	% 21.4
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	15	13	% 86.7	2	% 13.3
لائحة طرح الأوراق المالية	1	1	% 100.0	0	% 0
قواعد التسجيل والإدراج	2	2	% 100.0	0	% 0
تداول خلال فترة الحظر	19	18	% 94.7	1	% 5.3
لائحة حوكمة الشركات	12	12	% 100.0	0	% 0
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	5	5	% 100.0	0	% 0
قواعد الكفاية المالية	1	0	% 0.0	1	% 100.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	% 0.0	0	% 0
نظام الشركات	21	19	% 90.5	2	% 9.5
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	0	0	% 0.0	0	% 0
نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	6	6	% 100.0	0	% 0
قواعد طرح الأوراق المالية	0	0	% 0.0	0	% 0
الإجمالي	**199**	**158**	**% 79.4**	**41**	**%20.6**

بلغ عدد العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 178 عقوبة عام 2019م مقارنة بـ 256 عقوبة عام 2018م؛ أي بانخفاض نسبته 30.5 % عن العام السابق، وشكلت الغرامات المالية عام 2019م المرتبة الأولى بين العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ إذ بلغت 143 عقوبة (الجدول رقم (51)).

178
عدد العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل انخفضت بنسبة 30.5% عن العام السابق

الجدول رقم (51):
العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع العقوبة

العقوبة	العدد				
	عام 2018م	النسبة من الإجمالي	عام 2019م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
غرامة مالية	155	% 60.5	143	% 80.3	% 7.7-
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	23	% 9.0	5	% 2.8	% 78.3-
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	25	% 9.8	8	% 4.5	% 68.0-
المنع من شراء الاسهم في الشركات المدرجة	49	% 19.1	17	% 9.6	% 65.3-
السجن	0	% 0.0	0	% 0.0	-
أخرى[50]	4	% 1.6	5	% 2.8	% 25.0
الإجمالي	**256**	**% 100**	**178**	**% 100**	**% 30.5-**

50| تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

(7)
الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

بلـغ إجمالـي مبالـغ الغرامات والجـزاءات الماليـة الصادرة عن مجلـس الهيئة ولجـان الفصل فـي منازعات الأوراق الماليـة ضد مخالفي الأنظمـة واللوائح التـي تختـص الهيئـة بتطبيقهـا 132.8 مليون ريـال خلال عـام 2019م، حُصّل منهـا نحـو 78 مليـون ريـال بنسـبة 58.8 %. وتشـكل الغرامـات المالية على مخالفـات تلاعـب وتضليـل المرتبـة الأولى؛ إذ بلغـت قيمتهـا 127.6 مليون ريـال، بنسـبة تقـارب 96.1 % مـن إجمالي الغرامـات المالية، حُصّـل منها نحو 73.4 مليـون ريال (الجـدول رقم (52)).

132.8
مليون ريال إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية

% 59
نسبة ما حُصّل منها

الجدول رقم (52):
إجمالـي مبالـغ الغرامـات والجـزاءات الماليـة المفروضة بقـرارات صادرة عـن الهيئة ولجـان الفصل في منازعـات الأوراق الماليـة ضـد مخالفـي الأنظمـة واللوائح التي تختـص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسـب نـوع المخالفة لعـام 2019م

نوع المخالفة	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2019م إنفاذًا للقرارات الصادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء لكل نوع مخالفة
تلاعب وتضليل	127,644,577	73,420,889	% 57.5
إفصاح	530,000	360,000	% 67.9
تداول بناءً على معلومة داخلية	1,440,380	1,440,380	% 100
لائحة الأشخاص المرخص لهم	460,000	450,000	% 97.8
تغير في نسب تملك /تصرف دون إشعار الهيئة	0	0	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون الحصول على ترخيص من الهيئة	1,192,915	962,923	% 80.7
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	110,000	90,000	% 81.8
لائحة طرح الأوراق المالية	20,000	20,000	% 100
قواعد التسجيل والإدراج	0	0	-
التداول خلال فترة الحظر	1,010,000	960,000	% 95.0
لائحة حوكمة الشركات	0	0	-
لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	100,000	100,000	% 100
قواعد الكفاية المالية	20,000	0	% 0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-
نظام الشركات	200,000	170,000	% 85.0
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	0	0	-
نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	40,000	40,000	% 100
قواعد طرح الأوراق المالية	0	0	-
الإجمالي	**132,767,872**	**78,014,192**	**% 58.8**

يوضح الجدول رقم (53) إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام 2019م، وقد سجلت الغرامات والجزاءات المالية المفروضة على المستثمرين المرتبة الأولى بإجمالي 130 مليون ريال، حُصل منها نحو 75 مليونًا بنسبة 58.2 %.

130
مليون ريال إجمالي الغرامات المالية المفروضة على المستثمرين

% 58
نسبة ما حُصّل منها

الجدول رقم (53):
إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب المخالف لعام 2019م

نوع المخالف	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2019م إنفاذًا للقرارات الصادرة من 2019/1/1م حتى 2019/12/31م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء لكل نوع مخالف
مستثمر	130,297,872	75,844,192	% 58.2
كبار تنفيذيين	1,030,000	950,000	% 92.2
شخص مسجل	0	0	-
شركة مدرجة	750,000	560,000	% 74.7
شخص مرخص له	690,000	660,000	% 95.7
الإجمالي	132,767,872	78,014,192	% 58.8

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

7

الفصل الأول: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية
2. التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية
3. جهود الهيئة في تطوير منسوبي قطاع السوق المالية
4. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني
5. المنشآت ذات الأغراض الخاصة
6. منتجات التقنية المالية في السوق المالية السعودي

(1)
قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

تصدر الهيئة قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية، وتشمل هذه القرارات الترخيص والتعديل والإلغاء والسحب. وقد أصدرت الهيئة 18 قرارًا منها 11 قرارًا بترخيص جديد، و6 قرارات بتعديل ترخيص خلال عام 2019م، حيث بلغ عدد الأشخاص المرخص لهم 106 شخصاً بنهاية عام 2019م (الجدول رقم (54)).

18
قرارًا شمل الترخيص والتعديل والإلغاء

106
بلغ عدد الأشخاص المرخص لهم

الجدول رقم (54):
عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

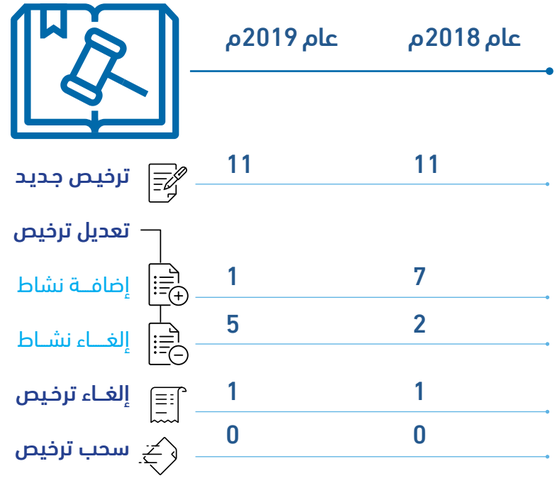

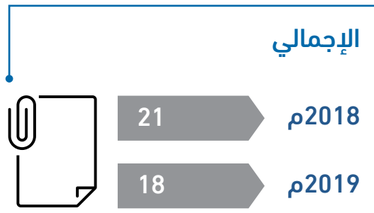

(2)
التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

بلغ عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية 541 ترخيصًا بنهاية عام 2019م، مثّل ترخيص نشاط الترتيب ونشاط تقديم المشورة العدد الأكبر بـ 91 ترخيصًا لكل منهما (الجدول رقم (55))، وبلغ عدد الأشخاص المرخص لهم لمزاولة جميع الأنشطة 31 شخصًا بنهاية عام 2019م (الرسم البياني رقم (12)).

541
بلغ عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

91
عدد تراخيص لكل من نشاط الترتيب ونشاط تقديم المشورة

الجدول رقم (55):
عدد التراخيص مصنفةً بحسب ممارسة العمل

	نشاط أعمال الأوراق المالية	عام 2018م			عام 2019م			
		ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي	ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي	نسبة التغير في الإجمالي
التعامل	بصفة أصيل	63	0	63	62	0	62	% 1.6-
	بصفة وكيل	37	1	38	39	1	40	% 5.3
	التعهد بالتغطية	50	1	51	48	1	49	% 3.9-
الإدارة	إدارة صناديق الاستثمار	66	0	66	62	1	63	% 4.5-
	إدارة محافظ العملاء	60	1	61	57	1	58	% 4.9-
	إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية	3	5	8	6	6	12	% 50.0
	إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة	3	5	8	7	4	11	% 37.5
الترتيب		80	8	88	83	8	91	% 3.4
تقديم المشورة		78	8	86	79	12	91	% 5.8
الحفظ		66	0	66	63	1	64	% 3.0-
الإجمالي		506	29	535	506	35	541	% 1.1

الرسم البياني رقم (12):
عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

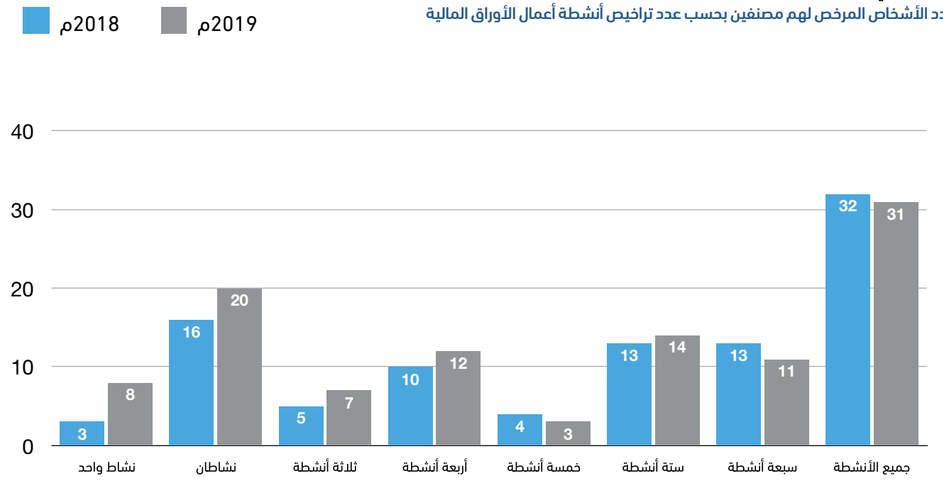

(3)
جهود الهيئة في تطوير منسوبي قطاع السوق المالية

بلـغ إجمالـي عـدد الموظفيـن العاملين لـدى الأشـخاص المرخص لهم 4,329 موظفًا، واسـتقرت نسـبة التوطين عنـد 73.0 % نهاية عـام 2019م (الجدول رقـم (56)).

4,329
إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم

% 73.0
نسبة التوطين حتى نهاية العام

الجدول رقم (56):
الموظفون العاملون لدى الأشخاص المرخص لهم ونسبة التوطين

	عدد الموظفين	نسبة التوطين
2018م		
شخص مسجل[51]	3,056	%75.0
شخص غير مسجل	1,269	%68.0
الإجمالي	4,325	%73.0
2019م		
شخص مسجل[50]	3,059	%75.0
شخص غير مسجل	1,270	%69.0
الإجمالي	4,329	%73.0

51| شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.

وقـد قامـت الهيئـة بالكثير من الجهـود لتطوير منسـوبي قطاع السـوق المالية خـلال عـام 2019م، من ذلك مـا يلي:

- إعـادة هيكلـة اختبارات الهيئة بالتعاون مع الأكاديميـة المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاسـتثمار(CISI).
- إطـلاق الشـهادة الدوليـة فـي إدارة الثروات والاسـتثمار المقدمـة من المعهد المعتمـد لـلأوراق الماليـة والاسـتثمار، وتعد الشـهادة متطلب من الأشـخاص المراد تسـجيلهم ضمن نشاط الإدارة، (على سبيل المثال لا الحصر: مدير المحافظ الاسـتثمارية، ومدير الصناديـق، ومحللو الاسـتثمار المرتبطون بهم).
- تقديـم دورة تعنـى بمقدمة عن أنظمـة ولوائح الهيئة من خـلال المعهد المالي يقدمها نخبة من المهنيين العاملين في الهيئة لرفع مسـتوى المعرفة بالسـوق الماليـة ولوائحها التنفيذية لدى الخريجين حديثـاً المعينين في القطاع.
- عقد عدد من برامج الشهادة المتقدمة في مجالي المطابقة والالتزام ومكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب بالتعاون مع الأكاديمية المالية وأكاديمية سـي سـي إل البريطانيـة (CCL) لتطوير الكوادر البشـرية لدى الأشـخاص المرخص لهم العامليـن فـي مجالـي المطابقـة والالتـزام ومكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب.
- عقد وتنظيم ملتقى مسـؤولي المطابقة والالتزام لدى الأشـخاص المرخص لهم وملتقى مؤسسـات السـوق اللذين عُنيا بالتوعيـة بآخر المسـتجدات التي طرأت علـى لوائح وأنظمة الهيئة وتطورات السـوق المالية.

(4)
تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

بنهاية عام 2019م استقر عدد وكالات التصنيف الائتماني المرخصة والممارسة للعمل بالمملكة عند 4 وكالات. (الجدول رقم (57)).

04
عدد وكالات التصنيف الائتماني المرخصة والممارسة للعمل بالمملكة

الجدول رقم (57):
تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل

عام 2018م		عام 2019م	
ممارسون للعمل	04	ممارسون للعمل	04
غير ممارسين للعمل	00	غير ممارسين للعمل	00
الإجمالي	04	الإجمالي	04

(5)
المنشآت ذات الأغراض الخاصة

إكمالًا لسعي الهيئة المستمر إلى تطوير السوق المالية في المملكة وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، التي تضمنتها استراتيجية السوق المالية في محور تسهيل التمويل وتنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها، أصدرت هيئة السوق المالية منتصف عام 2019م قرارًا بالترخيص لتأسيس منشأتين ذات أغراض خاصة جديدة لإصدار أدوات الدين مدعومة بأصول وفقًا للقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

2

أصدرت الهيئة قرارًا بالترخيص لتأسيس منشأتين ذات أغراض خاصة جديدة

(6)
منتجات التقنية المالية في السوق المالية السعودي

FINTECH

التقنية المالية هي صناعة مالية جديدة تستخدم التطبيقات التقنية لتحسين المنتجات والخدمات المالية، وذلك من خلال تيسير وصول جميع فئات المستثمرين إلى الخدمات المالية بسهولة وسرعة وتكلفة تنافسية، ويتأتى ذلك عن طريق أتمتة الإجراءات والعمليات والربط مع قواعد البيانات ومزودي الخدمات وتقليل الاعتماد على العنصر البشري. وتستعمل التقنية المالية لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على نقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة.

وكإحدى مبادرات برنامج الريادة المالية الذي يهدف إلى دعم مشاريع التقنية المالية بالسوق المالية في المملكة، اعتمد مجلس الهيئة تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية بقرار رقم (1-4-2018) وتاريخ 1439/4/23هـ الموافق 2018/1/10م، وتعتبر تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية الإطار التنظيمي لمنح التصريح لتمكين مطوري تطبيقات التقنية المالية من تجربة منتجات وخدمات التقنية المالية المبتكرة، من خلال تقديمها للمستفيدين في السوق المالية ضمن ضوابط وقيود محددة تحت إشراف الهيئة وضمن إطار زمني لا يتجاوز السنتين.

واستلمت الهيئة أول دفعة من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية فبراير عام 2018م. وأصدر مجلس الهيئة قراره بالموافقة على أول تصريحين لتجربة التقنية المالية لتقديم خدمة تمويل الملكية الجماعية بتاريخ 2018/7/10م. كما أعلنت الهيئة بتاريخ 7 / 10 / 2018م فتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثانية من طلبات الحصول على تصريح التقنية المالية ابتداء من تاريخ 2018/10/15م حتى تاريخ 2018/12/25م. وقد استقبلت الهيئة 40 جهة ترغب في التقديم للحصول على التصريح. وبعد دراسة هذه الطلبات، أصدرت الهيئة ستة تصاريح خلال عام 2019م لاختبار التقنية المالية، ليبلغ عدد الجهات المصرح لها بنهاية عام 2019م ثماني جهات. (الجدول رقم (58)).

الجدول رقم (58):
تصاريح التجربة التقنية المالية حتى نهاية عام 2019م

نموذج التقنية المالية المصرح له	
تمويل الملكية الجماعية (Equity Crowdfunding)	06
المستشار الآلي (Robo Advisory)	02
إجمالي عدد التصاريح	08

إنشاء مركز فنتك السعودية

وقع معالي رئيس مجلس الهيئة ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، مذكرة تعاون لوضع إطار عمل تشغيل مركز أعمال "فنتك السعودية" بتاريخ 25 أبريل 2019م، وذلك خلال مؤتمر القطاع المالي المقام في الرياض. وقد جاءت نشأة المركز من خلال برنامج تطوير القطاع المالي بهدف فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية، وتطوير الصناديق والمسرّعات والحاضنات التي تركز على التقنية المالية لتوفير رأس المال الجريء والتمويل بالأسهم وتحفيز بيئة ريادة الأعمال.

ومن أهم الأعمال المتوقعة من المركز ما يلي:

- دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير مساحات العمل المتخصصة في قطاع التقنية المالية والخدمات المتعلقة بها.
- توفير مختبرات التقنية المالية والحلول في البيئة التجريبية لتطوير منتجات الفنتك بالشراكة مع الشركات والجهات الفاعلة في القطاع قبل الحصول على التراخيص الرسمية من الجهات الإشرافية.
- إطلاق برامج مسرعات متخصصة في التقنية المالية الموافق عليها.
- عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركاء والداعمين لاستضافة الفعاليات والمناسبات ذات العلاقة داخل وخارج المملكة.
- التواصل المجتمعي للتعريف بالتقنية المالية.
- تعزيز انتشار التقنيات المالية.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

7

الفصل الثاني:
التفتيش والكفاية المالية

1. التفتيش
2. الكفاية المالية
3. التسهيلات بهامش التغطية
4. طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة
5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

(1)
التفـتيش

شملت أعمال التفتيـــش **73** ترخيصاً خلال عـام 2019م

وذلك من خـــلال **50** تفتيشاً دورياً

23 تفتيشاً خـاصاً (الجدول رقم (59)).

الجدول رقم (59):
عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش

نوع الترخيص	عام 2018م			عام 2019م		
	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[52]	الإجمالي	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص	الإجمالي	نسبة التغير (الإجمالي)
التعامل	10	3	13	10	14	24	% 84.6
الإدارة	10	14	24	10	6	16	% 33.3-
الترتيب	10	0	10	10	1	11	% 10.0
تقديم المشورة	10	0	10	10	0	10	% 0.0
الحفظ	10	1	11	10	2	12	% 9.1
الإجمالي	**50**	**18**	68	**50**	**23**	73	% 7.4

بلغـت مهـام التفتيش الخاصة بسـبب إحالات مـن أطراف ذات علاقـة فـي الهيئـة أو خارجهـا 95.7 % مـن إجمالـي الإحـالات (الجدول رقـم (60)).

% 95.7

52| الإجمالي لا يشمل 52 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.

الجدول رقم (60):
عدد مهام التفتيش الخاصة مصنفةً بحسـب الأسـباب الداعية إلى تنفيذها

الأسباب	عام 2018م[53]	عام 2019م[54]
إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها	62	67
إشعارات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	08	03
الإجمالي	70	70

نتـج عـن مهـام التفتيـش الـدوري للأشـخاص المرخـص لهـم عدد مـن الملاحظـات حول التزامهـم بمتطلبـات الأنظمة واللوائـح التي تختـص الهيئة بتطبيقها خـلال عام 2019م. ويوضح الرسـم البياني رقم (13) نسـب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفة بحسـب موضوعاتها.

الرسم البياني (13):
نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

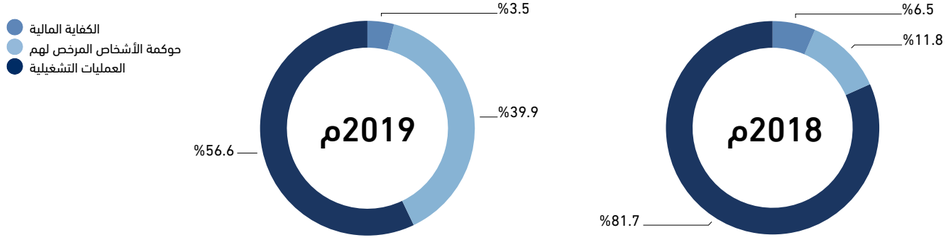

53| الإجمالي يشمل 52 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
54| لم يتم الانتهاء من التقرير النهائي لإحدى الشركات، وعليه لم تتم إضافتها إلى الإحصائية.

(2)
الكفاية المالية

للتأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم بمبدأ الكفاية المالية الذي نصت عليه الفقرة (ب/4) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم، تُراجع الهيئة ما يلي:

- تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم.
- اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.
- الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية.

وبلغ إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم

1199 مراجعة خلال عام 2019م بارتفاع **% 5.4** مقارنة بالعام السابق. وارتفعت المراجعة الدورية للكفاية المالية **% 7.1** (الجدول رقم (61))

الجدول رقم (61):
المراجعات للبيانات المالية للأشخاص المرخص لهم مصنفة بحسب نوع المراجعة

نوع المراجعة	العدد	
	2018م	2019م
دورية للكفاية المالية	1,025	1,098
الكفاية المالية عند التعهد بالتغطية	26	16
طلبات الموافقة على السداد المبكر للقروض تالية الاستحقاق	0	1
خطط رفع الكفاية المالية	4	2
حالات التعرضات الكبيرة	1	0
القوائم المالية المدققة	82	82
الإجمالي	**1,138**	**1,199**

- مراكز كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم

صُنف الأشخاص المرخص لهم بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين للتحقق من كفاية رأس المال الموحدة، هما:

1. الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ.

بلغ معدل تغطية كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 2.38 بنهاية عام 2019م، إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال 22,519 مليون ريال، في حين بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 9,466 مليون ريال. (الجدول رقم (62)).

22,519
مليون ريال بلغ إجمالي قاعدة رأس المال

الجدول رقم (62):
متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	أشخاص مرخص لهم								المتوسط / المجموع	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون			
	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.46	2.57	1.52	1.59	1.93	2.51	7.41	6.92	2.17	2.38
نسبة كفاية رأس المال[55]	% 30.9	% 31.2	% 19.8	% 20.4	% 25.0	% 32.1	% 80.6	% 77.4	% 27.6	% 29.5
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	11,098	12,680	5,378	4,932	2,177	2,837	1,776	2,070	20,429	22,519
الحد الأدنى[56] (مليون ريال)	4,511	4,934	3,549	3,103	1,129	1,130	240	299	9,429	9,466
مخاطر الائتمان[57] (مليون ريال)	3,824	3,921	3,218	2,736	1,006	989	148	199	8,197	7,845
مخاطر السوق[58] (مليون ريال)	130	453	79	112	22	52	9	8	239	626
المخاطر التشغيلية[59] (مليون ريال)	557	559	252	255	101	89	82	92	992	996

155 طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
156 القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
157 مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
158 مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم، الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
159 المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بالشخص المرخص له.

2. الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة.

تتطلب قواعد الكفاية المالية من الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال رأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

بلغ رأس المال العامل للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة 320 مليون ريال، كما بلغ إجمالي الفائض في رأس المال العامل 284 مليون ريال، في حين بلغ متوسط الفائض في رأس المال 25 مليون ريال نهاية عام 2019م الجدول رقم (63).

320
مليون ريال بلغ رأس المال العامل للأشخاص المرخص لهم

الجدول رقم (63):
متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة (مليون ريال)

العنصر	عام 2018م	عام 2019م[60]
رأس المال العامل	223	320
إجمالي الفائض في رأس المال العامل	203	284
متوسط الفائض في رأس المال	14	25

60| البيانات تشمل شركتين مرخص لهما في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية.

(3)
الصفقات بهامش التغطية

ارتفع إجمالي الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش تغطية إلى 11.2 مليار ريال بنهاية عام 2019م مقارنةً بـ 9.6 مليار ريال بنهاية عام 2018م، كما ارتفع إجمالي الرصيد المستخدم إلى 7.6 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بمبلغ 6.7 مليار ريال بنهاية عام 2018م (الرسم البياني رقم (14)).

11.2
مليار ريال إجمالي الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش تغطية

الرسم البياني رقم (14):
قيم الصفقات بهامش تغطية خلال عام 2019م

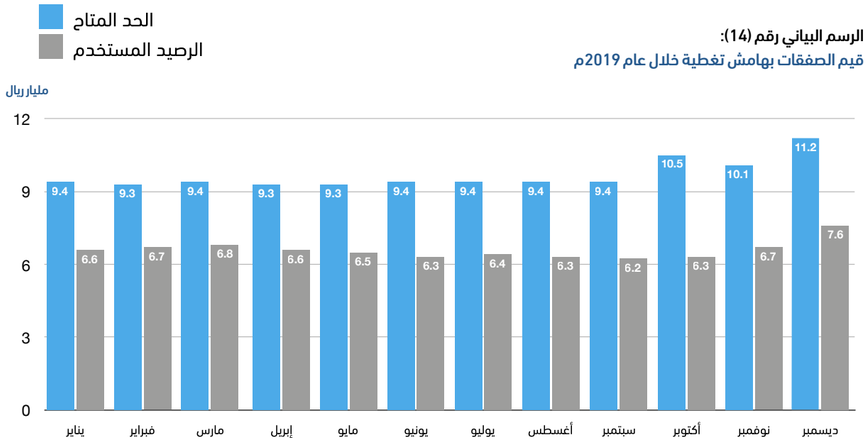

(4)
طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة

بلغ إجمالي عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة 271,122 طلبًا خلال عام 2019م، كان جُلها من وزارة العدل بعدد 269,365 طلبًا، وبارتفاع 31.2 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (64)).

271,122
إجمالي عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة

الجدول رقم (64):
طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

موضوع البلاغ	عام 2018م العدد	عام 2018م النسبة من الإجمالي	عام 2019م العدد	عام 2019م النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
وزارة العدل	205,317	% 99.6	269,365	% 99.4	% 31.2
جهات حكومية أخرى	116	% 0.1	211	% 0.1	% 81.9
مستثمرون/ورثة	610	% 0.3	1,546	% 0.6	% 153.4
الإجمالي	206,043	% 100	271,122	% 100	% 31.6

بلغ عدد أوامر الإفصاح والحجز الواردة للهيئة إلكترونيًّا من وزارة العدل عن طريق نظام "نافذ" 169,697 أمرًا خلال عام 2019م، بارتفاع 38.1 % مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (65)).

الجدول رقم (65):
عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

نوع الأمر	عام 2018م	عام 2019م
إفصاح وحجز	122,868	169,697
رفع حجز	79,124	95,860
تنفيذ	57	93
الإجمالي	202,049	265,650

169,697
أمرًا إجمالي عدد أوامر الإفصاح والحجز الواردة للهيئة إلكترونيًّا من وزارة العدل

مثلت طلبات الحجز النسبة الكبرى من الطلبات الواردة إلى الهيئة؛ حيث بلغت 62.6 % من إجمالي الطلبات الواردة بحسب نوع الطلب خلال عام 2019م. (الجدول رقم (66)).

% 62.6
نسبة إجمالي عدد طلبات الحجز الواردة إلى الهيئة

الجدول رقم (66):
الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطالب	عام 2018م العدد	عام 2018م النسبة من الإجمالي	عام 2019م العدد	عام 2019م النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
إفصاح	2,998	% 1.5	4,608	% 1.7	% 53.7
حجز	122,962	% 59.7	169,782	% 62.6	% 38.1
رفع حجز	79,702	% 38.7	96,194	% 35.5	% 20.7
قسمة تركة	54	% 0.0	73	% 0.0	% 35.2
بيع	264	% 0.1	397	% 0.1	% 50.4
أخرى	63	% 0.0	68	% 0.0	% 7.9
الإجمالي	206,043	% 100	271,122	% 100	% 31.6

(5)
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بلغ إجمالي عدد الطلبات المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال الواردة إلى الهيئة 928 طلبًا خلال عام 2019م، بارتفاع 30.7 % مقارنة بالعام السابق. (الجدول رقم (67)).

928
إجمالي عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة

الجدول رقم (67):
الأعمال المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد		
	عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
طلبات واردة من الجهات الحكومية	333	826	% 148.0
طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	377	102	% 72.9-
الإجمالي	**710**	**928**	**% 30.7**

ويتطلب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق النظامين. وبلغ عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الهيئة خلال عام 2019م 9 زيارات، وفقًا لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجريها الهيئة (الجدول رقم (68)).

9
عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الهيئة

الجدول رقم (68):
الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عام 2018م	عام 2019م	نسبة التغير
12	09	% -25.0

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

7

الفصل الثالث:
أداء الأشخاص المرخص لهم

1. مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم
2. مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم

(1)
مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

بنهاية عام 2019م بلغ إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم 16.4 مليار ريال، مرتفعًا 5.9 % مقارنةً بالعام السابق، كما بلغ إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم ما يقرب من 6.3 مليار ريال، مرتفعًا 11.2 % مقارنةً بالعام السابق. وبلغ صافي ربح الأشخاص المرخص لهم ما يقرب من 2.2 مليار ريال مرتفعًا 15.1 % مقارنةً بالعام السابق. وقد حقق الأشخاص المرخص لهم التابعون لبنوك سعودية أرباحًا بلغت قيمتها 1.9 مليار ريال، مثلت 89.3 % من إجمالي أرباح الأشخاص المرخص لهم المحققة خلال عام 2019م مقارنة بـ 90.2 % العام السابق.

16.4 ▲
مليار ريال إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم

ولتسهيل المقارنة بين البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم، تم تصنيفهم بناءً على هيكل الملكية والوجود الإقليمي وأعمالهم إلى خمسة تصنيفات، وهي: مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية، ومرخص لهم سعوديون، ومرخص لهم إقليميون، ومرخص لهم دوليون، ومرخص لهم في ممارسة أعمال الترتيب و/أو تقديم المشورة. يبين الجدول رقم (69) عددًا من المؤشرات المالية الخاصة بالأشخاص المرخص لهم.

6.3 ▲
مليار ريال إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم

الجدول رقم (69):
مؤشرات الأشخاص المرخص لهم (مليون ريال)

العنصر	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة[61]			
	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	5,800	5,800	5,157	5,074	2,305	2,949	1,998	2,208	237	374	15,498	16,405
إجمالي الأصول	17,424	19,791	7,475	6,786	2,640	3,339	3,751	3,097	264	460	31,554	33,474
إجمالي المطلوبات	4,947	5,784	1,729	1,503	393	394	1,833	867	35	124	8,937	8,673
إجمالي حقوق الملكية	12,477	14,007	5,746	5,282	2,247	2,945	1,918	2,230	229	336	22,617	24,801
الإيرادات	3,682	4,137	1,170	1,025	345	402	388	641	70	82	5,655	6,287
صافي الأرباح / الخسائر	1,706	1,943	173	127	11-	38	23	98	1-	30-	1,890	2,176

61| تتضمن بيانات شركتان مرخص لهما في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

(2)
مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم

2,685.4
مليون ريال إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم من نشاط إدارة الأصول

بلغت إيرادات الأشخاص المرخص لهم من نشاط إدارة الأصول 2,685.4 مليون ريال مثلت 42.7 % من إجمالي الإيرادات. في حين بلغت الإيرادات من نشاط التعامل 1,171.4 مليون ريال بنهاية عام 2019م (الجدول رقم (70)).

الجدول رقم (70):
توزيع مصادر الإيرادات للأشخاص المرخص لهم
(مليون ريال)

مصادر الإيرادات	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة[62]			
	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م	عام 2018م	عام 2019م
نشاط التعامل	1,035.3	875.1	76.3	85.2	26	45.4	55	165.7	0	0.0	1,192.9	1,171.4
نشاط إدارة الأصول	1,695.5	1,881.1	605.5	619.2	170	145.5	33	37.3	0	2.4	2,502.8	2,685.4
الخدمات المصرفية الاستثمارية	339.6	479.0	201.6	125.3	47	85.4	59	69.6	47	47.2	693.7	806.5
الاستثمارات	469.5	640.1	204.7	168.6	40	73.3	20	106.2	3	4.4	736.9	992.6
أخرى	141.4	262.1	83.0	26.9	63	52.1	221	262.5	20	28.0	528.3	631.5
الإجمالي	**3,681.3**	**4,137.4**	**1,170.6**	**1,025.1**	**344.8**	**401.6**	**388.7**	**641.4**	**69.2**	**82.0**	**5,654.6**	**6,287.5**

62| تتضمن بيانات شركتان مرخص لهما في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثامن

بناء القدرات

8

الفصل الأول:
توعية المستثمر

1. البرامج الإعلامية
2. برامج الثقافة الاستثمارية

تولي الهيئة منذ إنشائها التوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها فيما يخص الأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، وما يتعلق بالمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعبًا أو تضليلًا في السوق المالية؛ لذا أوجدت عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسية التالية:

(1)
البرامج الإعلامية

نشرت الهيئة خلال عام 2019م 16 بيانًا صحافيًّا في مختلف وسائل الإعلام، ونسقت للقاء إعلامي مع معالي رئيس مجلس الهيئة، وأعدت لـ 5 لقاءات صحافية لمنسوبيها مع صحف محلية وأجنبية، وشاركت في عدد من المؤتمرات والندوات الإعلامية والتوعوية.

16
بيانًا صحافيًّا

5
لقاءات صحافية

(2)
برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2019م البرامج الثقافية التالية:

أ- الأجنحة التوعوية

شاركت الهيئة في عدد من المعارض للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وذلك لرفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وكل أفراد المجتمع بأهمية معرفة الوسائل المثلى للاستثمار الآمن في الأسواق المالية، إلى جانب التعريف بالمعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بأنظمة السوق المالية، التي من شأن معرفتها حصول المستثمرين على فرص عادلة واستثمار آمن، وتثقيفهم عن الاستثمارات المشبوهة.

ومن أبرز المعارض التي شاركت بها الهيئة (معرض الكتاب بالرياض وبيبان الشرقية ومؤتمر القطاع المالي وبنك التنمية الاجتماعي ومعرض الزكاة والدخل وفعالية المستثمر الذكي ومعرض الكتاب بجدة).

وسعيًا من الهيئة لتعريف فكرة الاستثمار وتأسيسها لدى الطلاب والطالبات، نفذت الهيئة 149 زيارة مدرسية في 9 مدن حول المملكة خلال عام 2019م، ووزع خلالها ما يزيد على 7,548 باقة من مجلة **"المستثمر الذكي"** على الطلاب والطالبات (الجدول رقم (71)).

الجدول رقم (71):

عدد الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن المملكة خلال عام 2019م

م	المدينة	العدد		
		المدارس	الطلاب/ الطالبات المستفيدون	عدد الباقات الموزعة لمجلة "المستثمر الذكي"
1	الرياض	80	4,396	4,396
2	حائل	20	920	920
3	الدمام	19	817	817
4	أبها	15	690	690
5	جدة	7	320	320
6	المدينة المنورة	3	180	180
7	القصيم	3	135	135
8	مكة المكرمة	1	60	60
9	الدوادمي	1	30	30
	الإجمالي	149	7,548	7,548

ب- إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية

أصدرت الهيئة 32 كتيبًا ومطوية توعوية خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية عام 2019م، ووُزعت هذه الكتيبات خلال مشاركات الهيئة المختلفة.

32
كتيبًا ومطوية توعوية مصدرة

ت- الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي

نظرًا لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشارها الكبير بين فئات المجتمع المختلفة نفذت الهيئة خلال العام الماضي عددًا من الحملات التوعوية والإعلانية في مواضيع مختلفة ذات علاقة بالسوق المالية من خلال هذه المنصات، ومن أبرزها:

- حملة فوركس
- تمويل الملكية الجماعية
- الاستثمار المؤسسي
- لقاءات توعوية مع متخصصين
- أساسيات الاستثمار
- الطرح في السوق المالية
- غير المرخص لهم
- التخطيط للاستثمار
- المتقاعدين
- مصطلحات استثمارية
- الحوكمة
- الشكوى والبلاغ
- الاستثمار في سوق الأسهم
- الانضمام إلى المؤشرات
- تنويع الأصول
- التمويل في الاستثمار
- تقرير مجلس الإدارة
- إدارة أموال الغير
- الفوركس 2
- إفصاح الشركات
- أرباح الشركات وكيفية إقرارها
- القطاع المالي
- أنواع التراخيص
- الادخار والاستثمار
- المسؤولية المالية
- الفئات العمرية
- الاستثمار
- المصروف
- التوفير
- سلوكيات مالية سليمة
- أبجديات كسب المال
- سلوكيات سليمة في التسوق
- الميزانية

ث- عقد الندوات وحلقات العمل:

قامت الهيئة بالإعداد خلال عام 2019م لـ "ندوة الاستقرار المالي" بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي، التي ستعقد في يناير 2020م، وسيناقش خلالها أهمية الاستقرار المالي في تحقيق رؤية المملكة 2030، ودور الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية في ضمان سلاسة التحول نحو تحقيق الرؤية، والنجاحات والتحديات حتى الآن في تحقيق أهداف رؤية 2030، ومحفزات النمو الاقتصادي الحقيقي في ظل برنامج التوازن المالي، وذلك بمشاركة عدد من المتخصصين من صندوق النقد الدولي، ومن الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومديري البنوك، وممثلين من شركات التمويل والاستثمار.

كذلك نفذت الهيئة 28 ملتقى وورشة عمل عام 2019م تحمل العناوين التالية:

- ورشة عمل شروط وإجراءات تسجيل مكاتب المحاسبة
- ورشة عمل تعريفية بالمنشآت ذات الأغراض الخاصة
- ورشة عمل الجمعيات العامة للشركات المدرجة
- ملتقى مسؤولي المطابقة والالتزام
- ورشة عمل هيئة السوق المالية مع شركة BDI
- ورشة عمل المخالفات الجنائية في السوق المالية
- ملتقى الكُتاب الاقتصاديين
- ورشة عمل آلية احتساب الزكاة وزكاة صناديق الريت
- ورشة عمل حوكمة الشركات في نمو والتحول إلى السوق الرئيسية
- ورشة عمل السياسات العامة لمشروع نظام الشركات الجديدة
- 6 ورش عمل عن آلية الحصول على البيانات والمعلومات من الأشخاص المرخص لهم
- لقاء وفد من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات
- ملتقى مؤسسات السوق
- ورشة عمل معايير الترافع في قضايا الأوراق المالية
- ورشة عمل ضريبة القيمة المضافة على الصناديق الاستثمارية وآلية احتساب الزكاة لصناديق الملكية الخاصة
- 3 ورش عمل لإدارة المعرفة
- 3 ورش عمل لإعداد تقرير مجلس الإدارة
- ورشة عمل مناقشة سبل وآليات الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدعاوى
- ورشة عمل "التمكين من نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل"

وخلال عام 2019م قدم منسوبو الهيئة 30 محاضرة توعوية وتثقيفية على طلاب وطالبات بعض المؤسسات التعليمية السعودية (الجدول رقم (72)).

30
محاضـــرة على الطلاب والطالبات

الجدول رقم (72):
المحاضرات التي ألقتها الهيئة على طلاب/طالبات بعض المؤسسـات التعليمية ومسؤوليها عام 2019م

المؤسسة التعليمية	عدد مرات الزيارة
جامعة الملك سعود	7
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	3
جامعة الملك عبدالعزيز	2
جامعة الإمام	2
جامعة دار العلوم	2
جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	2
الجامعة السعودية الإلكترونية	2
جامعة الأمير سلطان	2
جامعة شقراء	1
الكلية التقنية	1
كليات الشرق العربي	2
جامعة الملك فيصل	1
المعهد العالي للقضاء	1
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	1
جامعة القصيم	1
الإجمالي	30

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب الثامن

بناء القدرات

8

الفصل الثاني:
الأكاديمية المالية

1. النشأة
2. الأهداف
3. اختبارات الأكاديمية المالية
4. التدريب والتطوير
5. المشاركات في الفعاليات

الأكاديمية المالية
THE FINANCIAL ACADEMY

(1). النشـــأة

مـر إنشـاء الأكاديميـة الماليـة بعـدة مراحـل، إذ أسسـت اللبنـة الأولـى لهـا عـام 1965م بإطـلاق مؤسسـة النقد العربي السـعودي لمعهـد التدريب المصرفـي، وفـي عـام 1989م عُدل المسـمى إلى المعهـد المصرفـي ليغطـي قطاعـي المصرفيـة والتمويـل، وفـي عـام 2014م تـم تغيير المسـمى إلـى المعهـد المالـي نظـراً لاتسـاع نطـاق العمـل وإضافـة قطـاع التأميـن، وفـي عـام 2019م تـم إنشـاء الاكاديمية المالية تماشـياً مـع رؤية المملكة 2030م وتطلعـات وأهـداف برنامج تطويـر القطاع المالـي ومبادراتـه التي تنص على **" إنشـاء أكاديمية للقطـاع المالي تغطي جميع القطاعات الفرعيـة[62] "**، لتطويـر المهـارات المعرفيـة والقـدرات والخبـرات لمنسـوبي القطـاع المالـي، تتولـى هيئـة السـوق المالية ومؤسسـة النقد العربي السعودي مهمتها.

62 يجـب تغطـي كل القطاعـات الفرعية للقطاع المالي وهـي المصرفية والتمويل والتأمين والسـوق الماليـة. وكذلـك الجهـات الحكوميـة ذات العلاقـة والخريجيـن الجـدد الراغبيـن في الانضمـام إلى القطـاع المالي.

أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي معهد التدريب المصرفي

تم توسيع نطاق خدمات المعهد ليشمل كافة القطاعات المالية. وتم تعديل المسمى ليصبح المعهد المالي

1965

1989

تغيير المسمى للمعهد المصرفي

2014

2019

امتداداً لرؤية 2030م وتطلعات وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي تم إنشاء الاكاديمية المالية

وتسعى الأكاديمية إلى تحسين نوعية وجودة البرامج التي تقدمها للقطاعات المعنية من خلال الشراكة مع بيوت الخبرة المحلية والدولية، التي تؤدي إلى أفضل المخرجات التي يستفيد منها المتدرب في الأكاديمية.

(2). الأهداف

تهدف الأكاديمية إلى رفع مستوى التعليم في القطاع المالي بتوفير برامج متخصصة وشهادات عالمية.

ومن أبرز أهداف الأكاديمية:

- دعم تقدم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من خلال توفير حلول وتقنيات مبتكرة وفعّالة لتنمية العاملين في القطاع.
- ترسيخ الثقة في القطاع من خلال حلول التعلم والتطوير المعترف بها دوليّا والمتوافقة مع البيئة المحلية والتي تعزز التميز المهني والممارسات الأخلاقية.
- تعزيز ثقافة استمرارية التعلم وتقوية العلاقات مع قادة القطاع والعاملين فيه لدعم الجهود الجماعية في تحقيق التنمية المستمرة لرأس المال البشري من خلال البحوث والفعاليات.
- وضع المعايير والشهادات المهنية والمحتوى المخصص لخدمة احتياجات التعلم والتدريب للعاملين في القطاع وتطورهم المهني.
- بناء وتفعيل نموذج تشغيل يتسم بالمرونة، يستجيب لاحتياجات القطاع والتوجهات الناشئة مع أدائه لأدواره المختلفة من خلال نموذج فعال ومستدام ماليّا لتقديم الخدمات، والاستفادة من التحالفات الدولية مع كبار الشركاء في مجال التعلم والتطوير في القطاع المالي.
- الارتقاء بمستوى قدرات العاملين في القطاع المالي في المجالات ذات الأولوية من خلال تطوير وتقديم برامج متخصصة لسد الثغرات في الجدارات.

(3). اختبارات الأكاديمية المالية

تقدم الأكاديمية عدداً من الاختيارات المتخصصة في قطاعي البنوك والتأمين، كما تقدم الاختيارات المتخصصة التالية لقطاع السوق المالية:

أولًا:

تقديم اختبارات الهيئة التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل (CME1, CME2, CME3, CME4)

بناء على لائحة الأشخاص المرخص لهم في مادتها "21" تضع الهيئة متطلبات الاختبارات للوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم، وبناء عليه وفرت الأكاديمية اختبارات الهيئة التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل لتأهيل القوى العاملة في منظومة السوق المالية والارتقاء بمستوى الكفاءة المهنية والقدرات الفنية لمنسوبيها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة إقليمياً ودولياً، وقد بلغ عدد المجتازين لاختبارات الهيئة التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل 2062 مختبرًا ومختبرة عام 2019م (الجدول رقم(73)).

2,062

عدد المجتازين لاختبارات الهيئة التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل

الجدول رقم (73):
اختبارات الهيئة التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، وعددها، وعدد من المجتازين لها

الاختبار	نبذة عن الاختبار	عدد الاختبارات		عدد المجتازين	
		منذ عام 2008م حتى نهاية عام 2018م	عام 2019م	منذ عام 2008م حتى نهاية عام 2018م	عام 2019م
اختبار الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية: التشريعات CME1A	يعتبر اختبار الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية: التشريعات والعمليات، متطلباً إلزامياً على جميع الأشخاص المسجلين أو المراد تسجيلهم لدى هيئة السوق المالية لأداء وظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له، وهو متطلب للشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية.	11205	1664	8448	1092
اختبار الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية: التشريعات CME1B		12249	1516	7390	794
اختبار شهادة المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب CME2	تعتبر شهادة المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متطلباً إلزامياً لجميع الأشخاص المسجلين أو المراد تسجيلهم لدى هيئة السوق المالية لأداء وظيفة المطابقة والالتزام و/أو التبليغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجميع فئاتهم الوظيفية لدى الشخص المرخص له.	1142	181	724	112
اختبار شهادة وسطاء الأسهم - CME3	تعتبر شهادة وسطاء الأسهم متطلباً إلزامياً على جميع الأشخاص المسجلين أو المراد تسجيلهم لدى هيئة السوق المالية لأداء وظائف أعمال وساطة الأسهم المحلية أو الدولية بجميع فئاتهم الوظيفية لدى الشخص المرخص له.	1461	69	881	41
الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار - CME4B	تعتبر الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار أحد متطلبات تسجيل الأشخاص العاملين تحت رخصة الإدارة لممارسة نشاط إدارة صناديق الاستثمار، وإدارة محافظ العملاء، وإدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، وإدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة.	-	64	-	24

ثانيًا:
الاختبارات المهنية لقطاع السوق المالية

لتحديث وتطوير الاختبارات المهنية لقطاع السوق المالية نفذت الأكاديمية عام 2019م الأعمال التالية:

- التعاقد مع معهد (CISI) لاستضافة اختباراتهم المهنية والخاصة بقطاع السوق المالية في مراكز اختبارات الأكاديمية المالية في المملكة العربية السعودية.
- إطلاق الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار (CME4) بالتعاون مع معهد (CISI).
- إطلاق الاختبار المهني لإفصاح – تداول.

كذلك حدثت وطورت الأكاديمية عدداً من الاختبارات المهنية لقطاعي البنوك والتأمين في عام 2019م.
كما راجعت وحدثت الأكاديمية المالية عام 2019م جدارات القطاع المالي، وذلك في مشروعها **"الإطار الموحد لجدارات قطاع الخدمات المالية"**[64].

64| الإطار الموحد لجدارات قطاع الخدمات المالية: هو إطار موحد لجدارات قطاع الخدمات المالية ، يغطي المجموعة الرئيسية من العوائل الوظيفية لقطاع السوق المالية تشمل شرح مفصل للأدوار الوظيفية و المسارات المهنية لها بشكل أفقي ورأسي. كما يحدد المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة في مختلف مستويات الاتقان والحد الأدنى من الجدارات الفنية والسلوكية لها.

242

عدد الدورات التي وفرتها الأكاديمية في عام 2019م

4,088

متدرباً ومتدربة في عام 2019م

(4). التدريب والتطوير

بلغ عدد البرامج التي وفرتها الأكاديمية خلال عام 2019م 242 برنامجاً تدريبياً، شارك فيها 4088 متدرباً ومتدربة، وبلغ إجمالي عدد المتدربين 2796 متدرباً و 1292 متدربة.

وركزت تلك البرامج التدريبية على القطاعات المالية المختلفة، إذ تم تقديم برامج متخصصة في القطاع المصرفي والتمويل وتشمل؛ برامج تخدم الإدارات المختلفة في البنوك وشركات التمويل في مجالات الائتمان، والخزينة، والمراجعة الداخلية، والحوكمة، والالتزام وإدارة المخاطر وتحليل البيانات. كذلك تم تقديم برامج متخصصة في قطاع السوق المالية وتشمل؛ برامج في المشتقات المالية، والتحليل المالي، والحوكمة واللوائح في المشتقات، وعلاقات المستثمرين، والإفصاح، وصناديق الاستثمار وإدارة الثروات.

وفيما يخص قطاع التأمين قدمت الأكاديمية برامج متخصصة في إدارة وتحليل مخاطر التأمين، ومكافحة غسل الأموال لقطاع التأمين، ومفهوم صناعة التأمين للإعلاميين، والاحتيال في التأمين، والاكتتاب والمطالبات. كما تم تقديم عدد من البرامج العامة التي تخدم جميع القطاعات في برامج متخصصة ومتنوعة مثل إعداد التقارير المالية، والتحليل والتنبؤ المالي، والبرامج القيادية، وبرامج استمرارية الأعمال وبرامج النمذجة المالية وتحليل البيانات.

(5). المشاركات في الفعاليات

شـاركت ونظمـت الأكاديميـة عـددًا مـن الفعاليات خـلال عـام 2019م علـى النحـو التالي:

- منتدى الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- مؤتمر ATD Saudi Arabia.
- مؤتمر الاستثمار في الشرق الأوسط.
- ورش تعريفية لطلاب جامعتي الملك سعود والإمام عبد الرحمن بن فيصل.
- مؤتمر Euromoney Saudi Arabia السنوي.
- محاضرة توعوية لفئة الصم في التعاملات المالية.
- زيارة رئيس الاتحاد السويسري للأكاديمية.
- منتدى الميزانية لسنة 2019م.
- 20 ورشة عمل مسائية تعريفية في مختلف المجالات ذات العلاقة.
- ورشة عمل التمويل المسؤول للمختصين في المجال.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الباب التاسع

الافصاح المالي للهيئة

1. تقرير مراجع الحسابات المستقل
2. قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م
3. قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
4. قائمة التغير في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
5. قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
6. إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2019م

9

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
واجهة الرياض، طريق المطار
ص. ب 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

تلفون +966118748500
فاكس +966118748600
الموقع الإلكتروني www.kpmg.com/sa
رقم الترخيص 46/11/323 بتاريخ 1992/3/11هـ

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/ أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
(هيئة السوق المالية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية (الهيئة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م، وقوائم الأداء المالي، التغيرات في صافي الموجودات، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا إن القوائم المالية المرفقة تُعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2019م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم «مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الهيئة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي ام جي المستقلة والتابعة ل كي بي ام جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/ أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لابداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالهيئة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لهيئة السوق المالية («الهيئة»).

عن / كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص 469

الريـــاض 6 شعبان 1441هـ
الموافق 30 مارس 2020م

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي كما في
31 ديسمبر 2019م (ريال سعودي)

الموجودات

الموجودات المتداولة	إيضاح	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
النقد وما في حكمه	5	2,207,662,257	2,221,547,977
المدينون من معاملات تبادلية	6-أ	11,946,520	840,643
المدينون من معاملات غير تبادلية	6-ب	22,414,195	56,643,163
سلف الموظفين		10,615,633	9,011,249
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى	7	53,939,054	50,953,229
مجموع الموجودات المتداولة		**2,306,577,659**	**2,338,996,261**
الموجودات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		19,496,468	15,743,549
الممتلكات والمعدات	8	266,435,062	570,810,454
مشروعات تحت التنفيذ	9	1,690,995,691	1,705,086,985
موجودات غير ملموسة	10	19,730,005	20,236,130
مجموع الموجودات غير المتداولة		**1,996,657,226**	**2,311,877,118**
مجموع الموجودات		**4,303,234,885**	**4,650,873,379**

المطلوبات

المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	11	5,552,197	1,541,775
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	12	96,404,484	73,051,489
		101,956,681	74,593,264
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	322,491,449	249,071,034
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**322,491,449**	**249,071,034**
مجموع المطلوبات		**424,448,130**	**323,664,298**

صافي الموجودات

صافي الموجودات			
احتياطي نفقات	14	798,277,922	1,074,089,695
احتياطي عام	14	1,311,007,417	1,147,458,282
الفائض المتراكم	14	1,671,124,498	2,105,661,104
الفائض النقدي بعد تكوين الإحتياطيات	14	98,376,918	-
مجموع صافي الموجودات		**3,878,786,755**	**4,327,209,081**
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		**4,303,234,885**	**4,650,873,379**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2019م (ريال سعودي)

الإيرادات

	إيضاح	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
عمولات تداول الأوراق المالية	15	558,207,443	559,909,905
خدمات التداول وأنشطة الهيئة	15	126,718,276	152,007,886
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	15	93,939,664	387,674,160
عوائد الودائع	15	71,181,908	52,247,514
إجمالي الإيرادات		**850,047,291**	**1,151,839,465**
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين	16	(458,133,085)	(419,325,248)
تدريب وابتعاث الموظفين		(52,829,144)	(44,604,279)
خدمات مهنية واستشارات		(22,944,839)	(16,035,847)
مصروفات عمومية وإدارية	17	(121,674,216)	(111,599,923)
الإستهلاكات والإطفاءات		(32,426,955)	(29,624,042)
إجمالي المصروفات		**(688,008,239)**	**(621,189,339)**
(خسائر) /أرباح رأسمالية	8-أ	(297,212,134)	294,814
إيرادات/ (مصروفات) أخرى		1,330,321	(1,351,650)
صافي (عجز)/ فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		**(133,842,761)**	**529,593,290**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م (ريال سعودي)

	إيضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عام	الفائض النقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2018م		**643,494,511**	**1,071,472,304**	**-**	**2,054,564,283**	**3,769,531,098**
أثر فروق تقييم الإكتواري	13	-	-	-	28,084,693	28,084,693
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	529,593,290	529,593,290
احتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(643,494,511)	(1,071,472,304)	-	1,714,966,815	-
الفائض النقدي قبل تكوين الإحتياطيات	5	-	-	2,221,547,977	(2,221,547,977)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	14	1,074,089,695	-	(1,074,089,695)	-	-
المحول إلى احتياطي عام	14	-	1,147,458,282	(1,147,458,282)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2018م		**1,074,089,695**	**1,147,458,282**	**-**	**2,105,661,104**	**4,327,209,081**
الرصيد في 1 يناير 2019م		**1,074,089,695**	**1,147,458,282**	**-**	**2,105,661,104**	**4,327,209,081**
محول إلى وزارة المالية خلال السنة		-	-	-	(275,357,931)	(275,357,931)
أثر فروق تقييم الإكتواري	13	-	-	-	(39,221,634)	(39,221,634)
صافي فائض المصروفات عن الإيرادات		-	-	-	(133,842,761)	(133,842,761)
احتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(1,074,089,695)	(1,147,458,282)	-	2,221,547,977	-
الفائض النقدي قبل تكوين الإحتياطيات	5	-	-	2,207,662,257	(2,207,662,257)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	14	798,277,922	-	(798,277,922)	-	-
المحول إلى احتياطي عام	14	-	1,311,007,417	(1,311,007,417)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م		**798,277,922**	**1,311,007,417**	**98,376,918**	**1,671,124,498**	**3,878,786,755**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م (ريال سعودي)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	إيضاح	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
(عجز)/ فائض السنة		(133,842,761)	529,593,290
تعديلات لتسوية صافي فائض السنة مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
الإستهلاكات والإطفاءات	10,8	32,426,955	29,624,042
خسائر/(أرباح) بيع الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة		297,212,134	(294,814)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	45,246,422	39,896,610
إيرادات عوائد الودائع غير المحصلة	15	(71,181,908)	(52,247,514)
		169,860,842	**546,571,614**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
المدينون من معاملات تبادلية		(11,105,877)	387,591
المدينون من معاملات غير تبادلية		34,228,968	(44,761,682)
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى		(5,627,536)	(7,598,330)
سلف الموظفين		(5,357,303)	4,932,402
الذمم الدائنة		4,010,422	(10,873,414)
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى		23,352,995	8,402,602
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	13	(11,047,641)	(13,923,268)
إيرادات عوائد الودائع المحصلة		73,823,620	44,500,421
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**272,138,490**	**527,637,936**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات الممتلكات والمعدات والمشروعات تحت التنفيذ	9,8	(10,083,279)	(20,905,578)
إضافات الموجودات غير الملموسة	10	(718,649)	(582,498)
المحصل من بيع الممتلكات والمعدات		135,649	431,302
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(10,666,279)**	**(21,056,774)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
المحول إلى وزارة المالية		(275,357,931)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(275,357,931)**	**-**
صافي الزيادة في النقد		**(13,885,720)**	**506,581,162**
النقد وما في حكمه في أول السنة		2,221,547,977	1,714,966,815
النقد وما في حكمه في آخر السنة	**5**	**2,207,662,257**	**2,221,547,977**
المعاملات الغير نقدية			
محول من مشروعات تحت التنفيذ الى ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	9	18,600,873	22,995,170
(خسائر) مكاسب فروق تقييم الأكتواري	13	(39,221,634)	28,084,693

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 30) وتاريخ 2 جمادى الثاني 1424 هـ الموافق 1 اغسطس 2003 م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 وتاريخ 13 جمادى الأول 1425 هـ الموافق 1 يوليو 2004 م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية هي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتكون الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي :

- تنظيم السوق المالية وتطويرها .
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها .
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة .
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية .
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها .
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم .
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك .
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها .

بناء على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 2004/5/02 وتاريخ 23 جمادى الثاني 1425 الموافق 9 اغسطس. 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة) الموافق 1 يناير (وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية)الموافق 31 ديسمبر .

2. أسس الإعداد

المعايير المحاسبية المطبقة:

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة .

أسس القياس:

تعرض القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر غير ذلك.

عملة العرض:

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهو عملة النشاط والعرض الخاصة بالهيئة. ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال ما لم يرد خلاف ذلك.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد ومافي حكمه:

يتكون النقد ومافي حكمه الوارد في قائمة المركز المالي من النقد لدى البنوك والمتوفر في الخزنة والودائع، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن استدعاؤها في أي وقت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بدون أي قيود.

تصنيف الموجودات والمطلوبات

تعرض الهيئة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استنادا إلى التصنيف متداول/ غير متداول. يتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حالة:

أ) توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية للهيئة، أو
ب) الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة، أو
ج) توقع بيع الأصل خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
د) كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال 12 شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة. يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

أ) عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية
ب) في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة
ج) توقع تسوية الالتزام خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
د) عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي. عند اختيار الطرف المقابل، فإن تسوية الالتزام عن طريق تحويله إلى حقوق ملكية لا يؤثر على تصنيفه.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى مطلوبات غير متداولة.

اثبات الإيرادات
الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث ويتم استيفاء ضوابط اثبات الموجودات. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي، فإنه يتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من الإيرادات والذي ينتج عنه التزام مستقبلي، يتم إثبات الإيراد المؤجل بدلاً من الإيرادات. كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات على الشركات عند وقوع الحدث فيما يتم اثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة السوق المالية السعودية («تداول») وتكون حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2) من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

الإيرادات من المعاملات التبادلية
تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل فترة.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصل.

عندما يطلب استبدال أجزاء كبيرة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا استوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية مقابل صفر أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة ، وفي مايلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم إستهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-5
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبلياً إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل. ويتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون أما محددة أو غير محددة. يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات:

	السنوات
برامج الحاسب الآلي	5

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الأصل غير الملموس يمكن أن يكون قد تعرض لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية فترةكل تقرير مالي.

يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم اثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز السنة ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي فائض أو عجز السنة عند إلغاء اثبات بالأصل.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية ـ الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل فترة تقرير بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد.

وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة السنوي للأصل مطلوباً، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن إسترداده من الأصل والذي يساوي القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الإستبعاد أو قيمة الإستخدام أيهما أكبر. ولإحتساب قيمة الإستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

الاثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 الإثبات والقياس: تصنف الموجودات المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض ومبالغ مستحقة.

السلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد ـ ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الهيئة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولى للأصل (حدوث خسارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية،
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة أو أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها، أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. وإذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد).تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض ـ عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمنات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة ـ زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد اثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض في المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد على أساس الصافي، أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة.

يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الإئتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة يتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في الفترة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الموجودات. تدرج التغييرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات أو خطوط الخطة فوراً في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الأداء المالي لأغراض خاصة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

الاحتياطات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات) من الفائض النقدي، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) من الفائض النقدي المتبقي بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد إحتمالاً بعيداً.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده ـ فقط ـ بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الاحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الموجودات المحتملة ـ بشكل مستمر ـ لضمان أن تنعكس التطورات ـ بشكل مناسب ـ في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق بها في القوائم المالية للفترة التي يحدث فيها التغير.

الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسين وشركة تداول أطرافاً ذات صلة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية "إن وجدت" إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

4. أحكام وتقديرات هامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة استخدام أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن المطلوبات المحتملة، إلا أن عدم التأكد المتضمن في هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي قد تتأثر في فترات مستقبلية.

الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة بإبداء الأحكام التي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية كما يلي:-

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية بالاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

هبوط قيمة الموجودات غير المالية ـ الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

4. أحكام وتقديرات هامة (تتمة)

المخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

الافتراضات طويلة الأجل بشأن التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها الطويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات. يتم مراجعة الافتراضات في تاريخ كل قوائم مالية.

الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل فترة تقرير. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة في السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط محدد في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى فترة ظهور الخسارة المقدرة.

5. النقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
ودائع لأجل (5-أ)	2,147,000,000	**2,193,000,000**
النقد فى البنك (الحسابات الجارية)	60,662,257	28.547.977
	2,207,662,257	**2,221,547,977**

(5-أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع الهيئة لدى البنوك المحلية في تاريخ القوائم المالية، لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى تسعة أشهر والتي يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة وقد تم تحميل قائمة الأداء المالي بإجمالي إيراد ودائع بلغ 71.2 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م (2018م: 52,2 مليون ريال سعودي). وقد تم تحصيل ما قيمته 73.8 مليون ريال سعودى خلال السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2019م.(2018م : 44,5 مليون ريال سعودي).

6. المدينون

(6-أ) المدينون من المعاملات التبادلية	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
الذمم المدينة	11,946,520	**840,643**
	11,946,520	**840,643**
أعمار المدينون من معاملات تبادلية		
أقل من 30 يوماً	3,203,851	**606,268**
من 31-90 يوماً	2,681,359	**234,375**
أكثر من 90 يوماً	6,061,310	-
	11,946,520	**840,643**

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

6. المدينون (تتمة)

(6-ب) المدينون من المعاملات الغير تبادلية	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح 20-1)	22,330,201	56,643,163
عملاء الهيئة	83,994	-
	22,414,195	56,643,163
أعمار المدينون من المعاملات الغير تبادلية		
أقل من 30 يوماً	20,622,749	53,466,890
من 31-90 يوماً	40,000	-
أكثر من 90 يوماً	1,751,446	3,176,273
	22,414,195	56,643,163

7. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
مصروفات مدفوعة مقدماً	38,509,821	32,805,686
إيرادات عوائد ودائع مستحقة	13,122,401	15.764.113
دفعات مقدمة للموردين	55,050	647,028
أخرى	2,251,781	1,736,402
	53,939,053	50,953,229

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

8. الممتلكات والمعدات

	اراضي (8-أ)	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي 2019م	الإجمالي 2018م
التكلفة								
كما في 1 يناير 2019م	412.046.635	132.300.020	76,765,759	68,712,579	1.318.498	59,070,128	750,213,619	792.942.923
الاضافات	--	--	1,107,725	2,861,911	--	1,604,064	5,573,700	3,513,218
المحول من المشروعات تحت التنفيذ	--	--	7,441,640	5,455,057	--	603,475	13,500,172	11,197,430
الاستبعادات *	(297,346,635)	--	--	(521,852)	(248,498)	(403,136)	(298,520,121)	(57,439,952)
كما في 31 ديسمبر 2019م	114,700,000	132,300,020	85,315,124	76,507,695	1,070,000	60,874,531	470,767,370	750,213,619
الاستهلاك								
كما في 1 يناير 2019م	-	27,452,254	50,397,082	49,020,752	706,831	51,826,246	179,403,165	211.925.153
استهلاك السنة	--	3,969,001	8,826,120	6,830,478	204,999	6,270,882	26,101,480	24,781,478
الاستبعادات	--	--	--	(521,846)	(248,500)	(401,991)	(1,172,337)	(57,303,466)
كما في 31 ديسمبر 2019م	--	31,421,255	59,223,202	55,329,384	663,330	57,695,137	204,332,308	179,403,165
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 ديسمبر 2019م	114,700,000	100,878,765	26,091,922	21,178,311	406,670	3,179,394	266,435,062	
كما في 31 ديسمبر 2018م	412.046.635	104,847,766	26,368,677	19,691,827	611,667	7,243,882		570,810,454

8-أ * أصدر مجلس الهيئة قراراً في تاريخ 12 صفر 1441هـ (الموافق 9 نوفمبر 2019م) بالتنازل عن ملكية أرض جدة إلى وزارة المالية (الهيئة العامة لعقارات الدولة) والبالغ قيمتها 297 مليون ريال سعودي (2018م: 297 مليون ريال سعودي) بدون مقابل وتم تسجيل أثر الأستبعاد كصافي خسارة في قائمة الأداء المالي للهيئة.

9. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد في 31 ديسمبر 2018م	الإضافات خلال السنة	المحول إلى الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة	الرصيد في 31 ديسمبر 2019م
مقر الهيئة فى المركز المالي (9-أ)	**1,690,626,849**	-	-	**1,690,626,849**
أثاث وتجهيزات	**9,200,854**	2,980,423	(11,812,435)	**368,842**
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	**5,259,282**	1,529,156	(6,788,438)	-
	1,705,086,985	**4,509,579**	**(18,600,873)**	**1,690,995,691**

(9-أ) نظراً لانتقال ملكية مشروع مركز الملك عبد الله المالي بالكامل بما فيه مقر الهيئة الجديد إلى صندوق الاستثمارات العامة تقوم الهيئة بالتنسيق مع الصندوق مباشرة بصفتهم المالك الجديد بشأن المبنى البديل المناسب وعليه قد تم إعداد مسودة مذكرة التفاهم بين الهيئة وشركة إدارة وتطوير مركز الملك عبد الله المالي بنقل ملكية المقر الرئيسي للهيئة.

10. موجودات غير ملموسة

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
التكلفة		
31 ديسمبر	**50,391,263**	42.139.875
الإضافات خلال السنة	**718,649**	582,498
المحول من مشروعات تحت التنفيذ	**5,100,701**	11,749,740
الاستبعادات	**(10,500)**	(4,080,850)
31 ديسمبر	**56,200,113**	50,391,263
الإطفاء		
31 ديسمبر	**30,155,133**	29.393.416
المحمل للسنة	**6,325,475**	4,842,565
الاستبعادات	**(10,500)**	(4,080,848)
31 ديسمبر	**36,470,108**	30,155,133
صافي القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر	**19,730,005**	20,236,130

11. ذمم دائنة

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
موردين خدمات	**5,070,584**	**1,263,952**
اخرى	**481,613**	**277,823**
	5,552,197	**1,541,775**

12. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
مستحقات موظفين	61,184,387	**54,664,606**
عمليات الأكاديمية المالية	20,549,416	-
مصروفات مستحقة	**13,608,757**	**11,932,944**
أخرى	1,061,924	**6,453,939**
	96,404,484	**73,051,489**

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الفرضيات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
معدل الخصم	**%3.4**	**%4.6**
معدل زيادة الراتب	**%5**	%5
معدلات دوران الموظفين	**%7**	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة على مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
في بداية السنة	**249,071,034**	251.182.385
المحمل على قائمة الأداء المالى خلال السنة (تكلفة الخدمة الحالية)	**45,246,422**	39,896,610
المدفوع خلال السنة	**(11,047,641)**	(13,923,268)
خسائر(مكاسب) فروق تقييم الإكتواري	**39,221,634**	(28,084,693)
في نهاية السنة	**322,491,449**	249,071,034

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة (تتمة)

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية :

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2019م	التغير %
الافتراضات الأساسية	322,491,449	-
أساس معدل الخصم + 0.5%	304,010,694	(5.7%)
أساس معدل الخصم - 0.5%	342,647,915	6.3%
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	341,328,289	5.8%
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	305,005,918	(5.4%)
معدل دوران الموظفين 110%	319,085,914	(1.1%)
معدل دوران الموظفين 90%	326,031,565	1.1%
أساس معدل الوفيات 110%	322,329,143	(0.1%)
أساس معدل الوفيات 90%	322,654,287	0.1%

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2019م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م	18,280,190
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م	23,729,934
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	25,181,820
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	25,378,304
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	38,268,668

14. الإحتياطيات

بلغ مجموع الفائض المتراكم (قبل تكوين الإحتياطيات) كما في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 3,879 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2018م: 4,327 مليون ريال سعودي) بينما بلغ الفائض النقدي منه (2,208 مليون ريال سعودي) ويتمثل في رصيد النقد وما في حكمة (إيضاح 5).

تطبيقا للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة في نهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بتكوين احتياطي نفقات واحتياطي عام حيث:

تقوم الهيئة في نهاية السنة المالية وقبل تحويل الفائض من الموارد إلى وزارة المالية بتكوين احتياطي نفقات يعادل قيمة المصروفات المقدرة التي من المتوقع أن تتكبدها الهيئة السنة التالية للقوائم المالية، حيث بلغت الموازنة التقديرية لسنة 2020م مبلغ 798 مليون ريال سعودي وعليه تم تكوين احتياطي نفقات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بقيمة 798 مليون ريال سعودي وعليه تم تكوين احتياطي نفقات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بقيمة 798 مليون ريال سعودي (2018م: 1.074 مليون ريال سعودي).

كما يتم تكوين احتياطي عام يعادل ضعف اجمالي نفقاتها النقدية خلال العام الحالي، وذلك حسب الجدول التالي:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
الفائض النقدي كما في 31 ديسمبر (إيضاح – 5)	**2,207,662,257**	2.221.547.977
يخصم		
احتياطي النفقات المكون	**(798,277,922)**	(1.074.089.695)
الاحتياطي العام المكون	**1,311,007,417**	1.147.458.282
الاحتياطي العام وفقاً للنظام	**(1,311,007,417)**	(1,183,542,476)
الفائض /(العجز) النقدي بعد تكوين الإحتياطيات	**98,376,918**	(36,084,194)

وقد قامت الهيئة بتحويل مبلغ 275 مليون ريال سعودي إلى وزارة المالية خلال السنة وذلك بعد إستبعاد الإحتياطي الإضافي المكون خلال السنة السابقة.

15. الإيرادات التبادلية والإيرادات غير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	31 ديسمبر 2019م			31 ديسمبر 2018م		
	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي
عمولات تداول الأوراق المالية	-	**558,207,443**	558,207,443	-	**559,909,905**	559,909,905
خدمات وأنشطة الهيئة	**23,416,754**	**103,301,522**	126,718,276	**2,328,800**	**149,679,086**	152,007,886
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	**93,939,664**	93,939,664	-	**387,674,160**	387,674,160
عوائد الودائع	**71,181,908**	-	71,181,908	**52,247,514**	-	52,247,514
	94,598,662	**755,448,629**	850,047,291	**54,576,314**	**1,097,263,151**	1,151,839,465

(15-1) تشمل خدمات وأنشطة الهيئة إيرادات الأكاديمية المالية بقيمة 21.2مليون ريال سعودي ففي تاريخ 15 يناير 2019م وقعت إتفاقية تعاون بين مؤسسة النقد العربي السعودي ("المؤسسة") وهيئة السوق المالية ("الهيئة") لوضع إطار تنظيمي للتعاون بشأن تشغيل الأكاديمية المالية وقد تم الإتفاق على تولى الهيئة مسئولية الإشراف على (الأكاديمية المالية) وبناءً على ذلك تظهر إيرادات ونفقات الأكاديمية كجزء لا يتجزأ ضمن القوائم المالية للهيئة وتصدر الهيئة تقريراً بالاداء المالي للأكاديمية يوضح الموقف المالي لها، وقد اتفق الطرفان بتغطية أى عجز فى الميزانية المقدرة مناصفةً وذلك بعد إستنفاذ الفائض المالي إن وجد. وقد بلغت مساهمة المؤسسة حتى 31 ديسمبر 2019م مبلغ 27,2 مليون ريال سعودي .

16. رواتب ومزايا الموظفين

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
الرواتب	176,417,665	**160,008,614**
بدلات الموظفين	104,818,780	**97,385,474**
مكافآت نهاية الخدمة	45,246,422	**39,896,610**
مكأفاة موظفين	41,498,768	**38,274,957**
تأمين طبي	30,624,945	**27,352,301**
تأمينات اجتماعية	24,591,694	**22,683,480**
حصة الهيئة في برنامج الادخار	20,893,455	**19,013,362**
رحلات العمل والمؤتمرات	6,106,017	**6,323,780**
أخرى	7,935,339	**8,386,670**
	458,133,085	**419,325,248**

17. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
الإشتراكات	25,510,363	12,835,872
الصيانة	18,278,592	23,473,552
الخدمات العامة	17,970,057	**16,319,537**
الإعلام والعلاقات العامة	16,334,245	3,047,510
الإيجارات	12,389,938	13,425,789
برنامج حديثي التخرج	10,458,115	7,815,071
مصروفات العقود التشغيلية	7,155,883	2,346,059
مصروفات برنامج التوعية فى السوق المالية	6,138,419	24,039,479
اتعاب أعضاء اللجان	5,832,735	6,189,842
أخرى	1,605,869	2,107,212
	121,674,216	**111,599,923**

18. برنامج التوعية في السوق المالية

في تاريخ 25 جمادي الأولى 1438 هـ الموافق 22 فبراير 2017م صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-20-2017م) بتخصيص 0.2 نقطة أساس من حصة الهيئة لتمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرنامج التوعية في السوق المالية المتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية المزمع انشاؤها.

كما أصدر المجلس قراره رقم (2-46-2017م) بتاريخ 22 رجب 1438هـ الموافق 19 أبريل 2017م باعتماد لائحة عمل لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية.

وفيما يلي ملخص بإيرادات ومصروفات البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر2019م:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
رصيد الفائض للبرنامج في أول السنة	**32,293,334**	22,261,669
إيرادات البرنامج خلال السنة	**34,356,527**	34,549,745
مصروفات البرنامج النقدية خلال السنة	**(31,817,081)**	(24,518,080)
الارتباطات خلال السنة	**(8,486,271)**	(3,619,869)
رصيد الفائض للبرنامج في 31 ديسمبر	**26,346,509**	28,673,465

19. الارتباطات

الارتباطات الرأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2019م ما قيمته 25.1 مليون ريال سعودي حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود الخدمات 64.6 مليون ريال سعودي بينما بلغ الجزء المدفوع منها 39.4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2018م: مبلغ 14.4 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود الإيجار التشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجارية تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية فترة التقرير:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
خلال سنة	**13,129,998**	**1,336,386**
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	**915,075**	**792,786**
أكثر من خمسة سنوات	-	-
	14,045,073	**2,129,172**

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

20. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

1-20 مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة:

اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	الرصيد	
		31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح- 6ب)	علاقة إشرافية وتنظيمية	22,330,201	56,643,163

2-20 المعاملات التي تمت مع الطرف ذو العلاقة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	قيمة المعاملات	
		31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	671,520,405	645,148,223
	المدفوعات نيابة عن الهيئة	5,643,403	1,011,796

يتمثل الرصيد المستحق على شركة السوق المالية السعودية تداول (طرف ذو علاقة) بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل تداول نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع شركة السوق المالية السعودية تداول تحت إشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحدد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها - كل فيما يخصه - بالإضافة إلى شروط العضوية فى كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل إنتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد إجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية إتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

3-20 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

	31ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل	9,159,904	9,296,516
منافع نهاية الخدمة	592,253	495,921
إجمالي التعويضات المدفوعة إلى كبار موظفي الإدارة	9,752,157	9,792,437

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والموجودات المتداولة الأخرى والذمم الدائنة ومطلوبات متداولة اخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أومطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى– الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

القيمة العادلة:

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

الجدول التالي يلخص الأدوات المالية للهيئة المحملة أو المفصح عنها بالتسلسل الهرمي القيمة العادلة والتي تعكس ذلك الجزء الجوهري في المعطيات المستخدمة في القياس:

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
كما في 31 ديسمبر 2019م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	2,207,662,257	2,207,662,258
المدينون من معاملات تبادلية	11,946,520	11,946,520
المدينون من معاملات غير تبادلية	22,414,195	22,414,195
سلف الموظفين	30,112,101	30,112,101
إجمالي الموجودات المالية	2,272,135,073	2,272,135,074
المطلوبات المالية		
ذمم دائنة	5,552,197	5,552,197
إجمالي المطلوبات المالية	5,552,197	5,552,197

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
كما في 31 ديسمبر 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	2.221.547.977	2.221.547.977
المدينون من معاملات تبادلية	840.643	840.643
المدينون من معاملات غير تبادلية	56.643.163	56.643.163
سلف الموظفين	24.754.798	24.754.798
إجمالي الموجودات المالية	2.303.786.581	2.303.786.581
المطلوبات المالية		
ذمم دائنة	1.541.775	1.541.775
اجمالي المطلوبات المالية	1.541.775	1.541.775

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

المخاطر الناتجة من الأدوات المالية وإدارة المخاطر.

الهيئة معرضة لمخاطر مالية ضمن دورة أعمالها العادية قد تؤثر جوهرياً على نتائج أعمال أحد أو جميع قطاعاتها.

مخاطر السوق

مخاطر السوق تنشأ نتيجة تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية جراء ما يطرأ على السوق من تقلبات في الاسعار. تتكون مخاطر اسعار السوق من ثلاثة أنواع وهي: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار الأخرى مثل أسعار الأسهم. تتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق النقد ومن ضمنه الودائع وقد تراوح معدل الفائدة على الودائع خلال السنة (من 2% إلى 3%).

حساسية سعر الفائدة

تتعلق تحاليل الحساسية في الأقسام التالية بالمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م و31 ديسمبر 2018م.

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالية كان من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى، لا سيما أسعار صرف العملات الأجنبية، تظل ثابتة.

حساسية سعر الفائدة:

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
31 ديسمبر 2019م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	100+	**23,786,556**
	100-	**(23,786,556)**
سلف الموظفين	100+	**627,407**
	100-	**(627,407)**
31 ديسمبر 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	100+	21.106.166
	100-	(21.106.166)
سلف الموظفين	100+	(509.543)
	100-	509.543

تستثني تحاليل الحساسية تأثير الحركة في متغيرات السوق على القيمة الدفترية لالتزامات التقاعد وما بعد التقاعد الأخرى والمخصصات والموجودات والمطلوبات غير المالية للعمليات الأجنبية.

إن حساسية بند صافي الفائض أو العجز ذي الصلة هو تأثير التغيرات المفترضة في مخاطر السوق المعنية. وهذا يقوم على أساس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها كما في 31 ديسمبر 2019م و 31 ديسمبر 2018م.

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة الأخرى عادة خلال -30 يوماً. وجميع هذه الذمم الظاهرة في قائمة المركز المالي بقيمة (5.5 مليون ريال سعودي) هي مستحقة السداد خلال أقل من 30 يوماً.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل، مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية، والهيئة ليست معرضة لمخاطر الائتمان من أنشطتها التشغيلية.

مخاطر الائتمان:

الجودة الإئتمانية للأصول المالية

تمثل شركة تداول أكبر عميل للهيئة في المملكة العربية السعودية كما في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 22.3 مليون ريال سعودي (1 يناير 2019م: 56.6مليون ريال سعودي) من الذمم المدينة التجارية.

في 31 ديسمبر 2019م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	3,203,851	**606.268**
متأخرة من 31-90 يوم	2,681,359	**234.375**
متأخرة أكثر من 90 يوم	6,061,310	--
	11,946,520	**840.643**

في 31 ديسمبر 2019م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	20,622,749	**53.466.890**
متأخرة من 31-90 يوم	40,000	--
متأخرة أكثر من 90 يوم	1,751,446	**3.176.273**
	22,414,195	**56.643.163**

برأي الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً ما تزال قابلة للتحصيل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل، في حال كانت متاحة.

تحتفظ الهيئة بنقد وما في حكمه بمبلغ 2.2 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م (1 يناير 2019م: 2.2مليار ريال سعودي) لدى بنوك ذات تصنيف إئتماني جيد.

22. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 2 شعبان 1441هـ (الموافق 26 مارس 2020 م)

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority